جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قســـــــم العلوم السياسية

أبعاد الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

إعـــــداد الطالبة:
حسيني يمينـــــة

تحت إشراف الأستاذ:
أ. خنيـــش محســـن الهاشمي

دخيل عبد السلام	رئيسا	جامعة سكيكدة
خنيش محسن الهاشمي	مشرفا و مقررا	جامعة سكيكدة
بويبيـــة نبيـــل	عضوا مناقشا	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وعرفان:

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني في إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى:

الأستاذ المشرف خنيش محسن الذي وافق على تحمل مسؤولية الإشراف على هذا البحث.

_ إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة سكيكدة.

_ والشكر أيضا إلى جميع الزملاء والزميلات دفعة الماستر دراسات إقليمية بجامعة سكيكدة.

إهداء:

أهدي هذا العمل:

إلى والدّي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا خير سند لي

وإلى كل من كان إلى جانبي وساندني على إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد

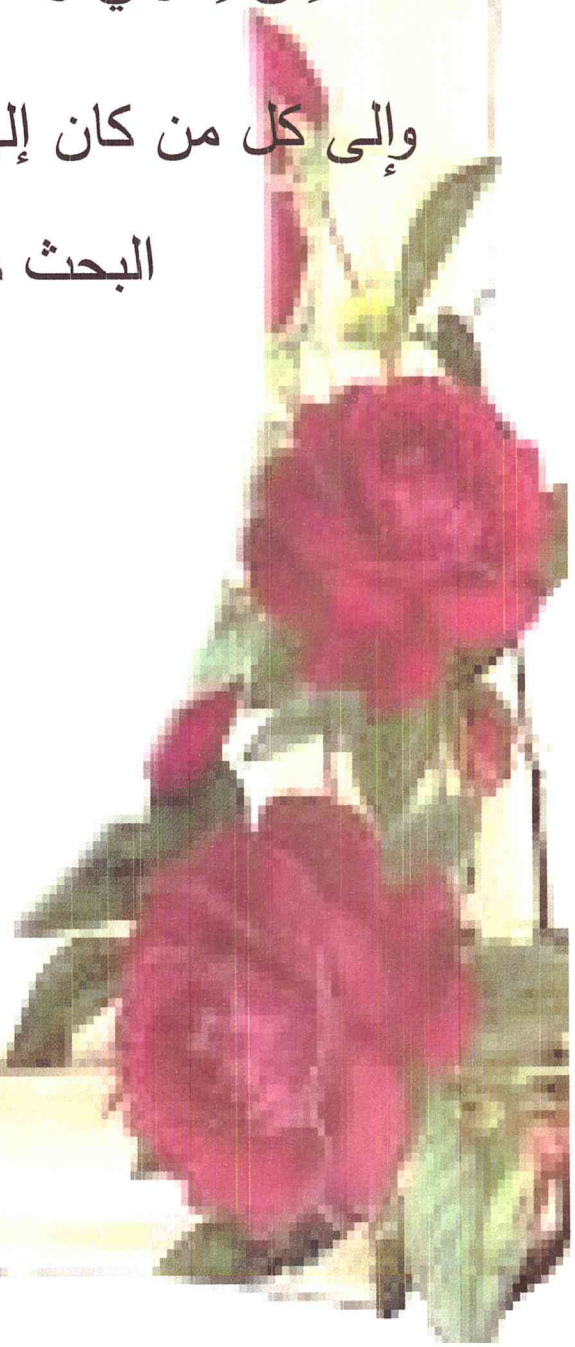

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الدبلوماسية الجزائرية والعلاقات الجزائرية الليبية.

المبحث الأول: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني: مسار تطور العلاقات الجزائرية الليبية.

المطلب الأول: مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية الليبية.

المطلب الثاني:طبيعة العلاقات الجزائرية الليبية.

الفصل الثاني :الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري.

المبحث الأول : أسباب الأزمة الليبية.

المطلب الأول:الدوافع الداخلية والخارجية للأزمة الليبية.

المطلب الثاني : خلفيات ومسار الأزمة.

المبحث الثاني : المواقف الإقليمية والدولية اتجاه الأزمة الليبية.

المطلب الأول : المواقف الإقليمية.

المطلب الثاني : المواقف الدولية.

المبحث الثالث : انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري.

المطلب الأول : انكشاف الحدود المشتركة وفوضى انتشار السلاح الليبي.

المطلب الثاني : تنامي نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

الفصل الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الأزمة الليبية.

المبحث الأول: الجهود الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية.

المطلب الأول: المبادرات الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية.

المطلب الثاني : تحديات الدور الجزائري في تسوية النزاع الليبي.

المبحث الثاني: سيناريوهات مستقبلية حول الأزمة الليبية.

المطلب الأول: احتمال نجاح حكومة الوفاق الوطني وتحقيق الاستقرار في ليبيا.

المطلب الثاني: فشل حكومة الوفاق الوطني واستمرار حالة الفوضى.

الخاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية تغيرات عميقة في الآونة الأخيرة تنادي بتنحي الأنظمة التسلطية وتغييرها بأنظمة ديمقراطية تضمن حقوق وحريات المواطن، إذ كانت الانطلاقة بتونس ثم مصر وصولا إلى ليبيا، هذه الأخيرة التي بدأت أحداثها باحتجاجات سلمية سرعان ما انحرفت في مسارها ووقعت في دوامة من العنف واستخدام السلاح بين النظام الليبي والمعارضة،ما أدى إلى تحرك المجتمع الدولي تحت قرار مجلس الأمن في إطار حلف الشمال الأطلسي القاضي بحماية المدنيين ووضع حد للانتهاكات التي اقترفها نظام القذافي ضد شعبه، إلا أن هذا التدخل خلط أوراق المعادلة حيث عمل على إسقاط النظام الليبي وفقا لمصالح وأجندات معينة وخلق نزاعا مسلحا في البلاد لازالت تستمر حتى الوقت الراهن وكان هذا ما تخوفت منه الدولة الجزائرية وحذرت من خطره في مناسبات عديدة بالتأكيد على رفض التدخل الأجنبي علما منها بنتائجه،إذ شكلت هذه الأزمة تداعيات إقليمية جراء فوضى انتشار السلاح وتمدد الجماعات الإرهابية في المنطقة، وصار بذلك أمن الجزائر محاط بتهديدات خطيرة على حدودها الشرقية والجنوبية الشرقية على مختلف الأصعدة بحكم أن أمن ليبيا من أمن الجزائر والعكس، ما استدعى من الجزائر إيجاد حل لهذه الأزمة السياسية والصراع على السلطة بين الأطراف المتنازعة ومحاولة تحقيق إستراتيجية شاملة تقضي على مصدر التهديد الأمني والانتقال بليبيا إلى مرحلة جديدة تعيد بناء الدولة وتنهي لعبة المصالح التي تجري على أرضها،ذلك أن المقاربة الجزائرية يمكن أن تعالج الوضع في ليبيا من باب الخبرة التي اكتسبتها الجزائر أثناء تجربتها المريرة في تحقيق المصالحة وإنهاء النزاعات وكذا التصور الجزائري في مكافحة الإرهاب وكونها فاعل إقليمي بارز في الشمال الإفريقي.

1 _ أهمية الموضوع:

_ تكمن أهمية الموضوع في كون الدبلوماسية الجزائرية أصبح لها دورا فعالا في تسوية وحل المشاكل في القارة الإفريقية خاصة في شمال إفريقيا، وبالتالي قطب فاعل في المنطقة فكان دورها في محاولة حل النزاع الليبي يركز على أبعاد مختلفة أمنية و سياسية سواء بالتنسيق

والتعاون في إطار جماعي أو من خلال دورها بشكل منفرد، وذلك بالاعتماد على مبادئ أساسية في سياستها الخارجية التي تعتبر بمثابة القاعدة التي يسير وفقها النشاط الدبلوماسي الجزائري والتي كان لها الفضل في تحقيق نجاحات على الساحة الإقليمية والدولية، والأكثر من ذلك أن النزاع في ليبيا جعل صانع القرار الجزائري يخشى التهديدات والانعكاسات المباشرة له على الأمن الوطني الجزائري بحكم القرب الجغرافي والحدود المشتركة بينهما،ما أدى إلى تكثيف الجهود من قبل الجزائر أمنيا ودبلوماسيا لاحتواء الوضع قبل أن ينفجر أكثر وتكون هناك تدخلات عسكرية من قوى دولية تدعي بإنهاء النزاع وهو ما يتنافى ومبادئ العقيدة الجزائرية.

2/ أسباب اختيار الموضوع :

هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وراء اختيار دراسة الموضوع :

- **الأسباب الموضوعية** : تكمن في كون المنطقة لها ثقل إستراتيجي ما يجعل العديد من القوى الإقليمية والدولية تتنافس على الساحة الليبية محاولة إحداث تحولات وفقا لأهداف محددة،وبالتالي محاولة دراسة وفهم كيفية تعامل المقاربة الجزائرية مع الأزمة الليبية في خضم هذه التفاعلات التي قد تمس بالمصالح الجزائرية المتمثلة في انتقال آثارها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الحدود الجزائرية وبالتالي المساس بأمن هذه الأخيرة هذا من جهة ومن جهة أخرى التعامل الجزائري مع الأزمة بحكم العلاقات الجزائرية الليبية والانتماء الحضاري والثقافي بينهما.

في حين أن **الأسباب الذاتية:** تتمثل أساسا في انتماء الباحث إلى الدولة الجزائرية وإلى المنطقة المغاربية بصفة عامة،ما يدفع إلى الرغبة للبحث في الجانب الدبلوماسي للسياسة الخارجية للجزائر ومعرفة الأبعاد والجوانب التي ستعالج من خلالها الأوضاع في الدولة الشقيقة الليبية ما يستوجب التحليل والتعمق في الآليات التي اتخذتها الجزائر وكيفية معالجتها لما يجري في المنطقة الإقليمية، لاسيما وأن هذا يكون ضمن التخصص المتمثل في الدراسات الإقليمية.

3/ الإشكالية:

وفقا للموضوع المدروس فإن إشكالية البحث تكون كالآتي:

ما هو دور الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع النزاع الليبي ؟

الأسئلة الفرعية: على ضوء الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسباب وطبيعة الأزمة الليبية؟
- ما هي تداعيات الأزمة في ليبيا على الأمن القومي الجزائري؟
- كيف تتعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأطراف الليبية لمواجهة التحديات في ظل التفاعلات الإقليمية والدولية على الساحة الليبية؟
- وفقا للتحولات في ليبيا في كل فترة كيف يمكن أن يكون مستقبل الدولة الليبية؟

*وفقا لهذه التساؤلات يمكن تقديم فرضيات تكون بمثابة إجابة أولية للإشكالية البحثية:

- تداخلت أسباب الأزمة الليبية مابين الداخلية بأبعاد مختلفة والأسباب الخارجية التي أججت الصراع فأدت إلى تغيير النظام في ليبيا.
- أفرزت الأزمة الليبية انعكاسات سلبية على الأمن الجزائري بفعل تدفق السلاح الليبي بعد سقوط النظام وحدة التعقيد الذي آلت إليه الأزمة،ومن ثم يتضح أنه كلما استمرت الأزمة في ليبيا كلما زاد الخطر على الحدود الجزائرية.
- كلما كانت هناك مصالح إقليمية ودولية متضاربة على الساحة الليبية زاد تعقيد الأزمة وقلت فرص الدبلوماسية الجزائرية للنجاح في تسوية الأزمة.
- قد يتوقف مستقبل الأزمة في ليبيا على حجم وعي المواطن الليبي بأمن دولته والحفاظ على سيادتها ولحمة شعبها،وكذا على مدى وجود نخب سياسية ذات كفاءة وتملك القدرة في السيطرة على الوضع السائد.

4/ الإطار الزماني والمكاني:

نظرا إلى طبيعة الموضوع الذي يدرس أبعاد الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية فإن الإطار المكاني يتحدد في المنطقة المغاربية نظرا لتأثر أمن واستقرار هذه الدول

ببعضها،بالإضافة إلى سعي الجزائر لتحقيق الريادة من خلال الوساطة لإنهاء جل النزاعات والحفاظ على السلم في المنطقة.

_أما فيما يخص الإطار الزماني فإن إشكالية الدراسة مرتبطة بفترة زمنية ممتدة من سنة 2011 إلى نهاية 2015 أي مند بداية الاحتجاجات التي عرفتها ليبيا وتحديدا من شهر فيفري،والتي قادتها إلى مرحلة يصعب الفصل فيها ما دفع بالدولة الجزائرية بمتابعة الأزمة والبحث عن سبل للخروج منها.

5/ المناهج المستخدمة:

إن أي دراسة علمية تستوجب تتبع مناهج معينة تتماشى وطبيعة الموضوع المعالج وفي إطار دراستنا لهذا الموضوع تم تتبع المناهج التالية:

1)المنهج التاريخي: تم اعتماده في تتبع الأحداث التي تم على أساسها وضع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ما بعد الاستقلال، وأيضا التطرق إلى مسار العلاقات الجزائرية الليبية منذ الثورة التحريرية حتى فترة حكم القدافي وكذا دراسة المراحل التي مرت بها الأزمة، هذا من منطق أن للأحداث التاريخية الماضية علاقة بما يحدث في الوقت الحاضر ومنها التنبؤ بالمستقبل.

2) المنهج الوصفي: تم اعتماده من خلال وصف محددات الدبلوماسية الجزائرية المؤثرة في توجيه عملها الخارجي وكذا بجمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالوضع الراهن في ليبيا للتعرف على العوامل والمتغيرات التي أدت إلى قيام أزمة في ليبيا وكيفية تطورها وتحديد طبيعتها.

3) المنهج التحليلي: وتم استعماله لإبراز موقف الجزائر وتحليل دورها في الوساطة بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، التي زادت من حدة الانقسام وانتشار الفساد وانهيار مؤسسات الدولة الليبية.

6/ الإطار المفاهيمي:

في هذا الموضوع تم الاعتماد على المفاهيم التالية :

1- **مفهوم الدبلوماسية:** تتعدد تعريفات الدبلوماسية وفقا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب ومنها نذكر:

- عرفها كالفو calvo : الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول المنبثقة عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي وأحكام الاتفاقيات[1]

في حين عرفها هنري كيسنجر فيقول : " الدبلوماسية هي تكييف الاختلافات بين الدول من خلال المفاوضات "[2].

كما تستعمل الدبلوماسية أحيانا بمعنى السياسة الخارجية، والدبلوماسية ليست مجرد وسيلة لأداء السياسة الخارجية، فهي قد تتحول إلى جهاز مفكر وضاغط تؤثر على الجهاز المركزي ذاته المسؤول عن السياسة الخارجية ، بل تصبح أحيانا عاملا محددا في صنع أو تعديل السياسة الخارجية كخطة عامة في الفضاء الخارجي للدولة، ولذلك تعرف بأنها (علم وفن لهما شروطهما ومعالمهما المحددة ومع هذا ينبغي التمييز بينها وبين السياسة الخارجية التي تبقى الأصل من كونها الإستراتيجية العامة للدولة تستهدف تحقيق أهداف معينة على الصعيد الدولي في صلتها بالأمن القومي.

في حين أن الدبلوماسية في معناها القانوني العام ينظر إليها كأداة سلمية فقط بينما هي ليست كذلك دائما، وينظر إليها كذلك كعلم للمعاهدات لتنظيم العلاقات الدولي[3].

- **الأزمة:** هي موقف يحدث فيه صراع أو تضارب في الأهداف أو المصالح، مما يؤدي إلى حالة من الصدام السياسي أو العسكري[4].

---

[1]- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات**، ط 1، (الأردن، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص 64.

[2]- هيثم توفيق فياض، **الدبلوماسية المساومة البشرية والسياسية الدولية** ، ط1 ،(الأردن ، دار دجلة ، 2013)، ص 110.

[3] - محمد بوعشة ، **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الأثيوبية الأريثيرية** ، ط 1 ،(بيروت ، دار الجيل ، 2004)، ص 22.

[4] - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ، ص 199 .

- **النزاع:** هو كل تنافس بين مجموعات مختلفة سواء (عرقية ، سياسية – دينية) وهذا التنافس يكون نتيجة مصالحها المتناقضة، بحيث تحاول كل مجموعة تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي إلى الإضرار بالمجموعات الأخرى.

- **الوساطة:** هي مسعى ودي يقوم به طرف ثالث سواء كان هذا الطرف فردا أو دولة أو منظمات دولية لإيجاد حل لنزاع قائم يشترك مباشرة في المفاوضات وإعادة تسوية وفهم موضوع النزاع و وضع الحلول المناسبة له.[5]

7/ الأدبيات السابقة :

- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الأريثرية:** وتطرق فيها إلى دراسة موضوع الوساطة الجزائرية في النزاع الأثيوبي الأريثيري من خلال نشاط الدبلوماسية الجزائرية أثناء القمة الـ 35 التي انعقدت بالجزائر وبادرت الجزائر إلى هذه الوساطة بصفتها رئيسة منظمة الوحدة الإفريقية إذ كثفت جهودها للوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين إلى جانب الدعم الذي تلقته من فواعل دولية كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي والأمم المتحدة،كما تناول التهديدات التي واجهتها الجزائر من قبل دول الجوار التي كانت تتخوف على مصالحها جراء أي نجاح تحققه الجزائر في وساطتها ومنها تعاظم النفوذ الجزائري في إفريقيا.

- سليم العايب مذكرة ماجستير بعنوان:"الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"،وتناول فيها الجانب الكرونولوجي للدبلوماسية الجزائرية وكذا محددات ومبادئ وسمات السياسة الخارجية المؤثرة على صانع القرار في توجيه السلوك الخارجي للدولة كما تطرق إلى نشاط الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإفريقي،انطلاقا من دعم حركات التحرر وتنافسها مع المغرب لاحتلال الريادة في المنطقة، وتناولت الدراسة فترات القوة التي مرت بها السياسة الخارجية الجزائرية وفترات التراجع التي شهدتها والتي تعود إلى الأزمة الداخلية،مع ذلك استطاعت بعدها الجزائر إحياء دورها باتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب سنة 1999 والاهتمام بما يحدث في القارة حيث قامت بدور الوساطة في النزاع بين أثيوبيا

---

[5] - عبد الوهاب الكيلاني ،**الموسوعة السياسية**،(بيروت:دار الفارس للنشر والتوزيع،1994)،ص291.

وأريتيريا الذي توج بالنجاح، وأوضح دور الجزائر في دعم وتأسيس مبادرة النيباد ومجلس السلم والأمن الإفريقي،بالإضافة إلى المنظور الجزائري لمواجهة الإرهاب وإدارة ملفات التنمية و السلم في الإتحاد الإفريقي.

8/ الصعوبات :

ومن الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء هذه الدراسة:

_ نظرا للوضع المتغير في ليبيا كانت هناك صعوبة في الوصول إلى نتائج دقيقة حول ما يتخذه صانع القرار الجزائري من سلوكات خارجية بشأن التوصل إلى حل نهائي للأزمة الليبية.

– النقص الكبير في المراجع والدراسات الأكاديمية والعلمية التي تدرس أبعاد الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية نظرا لأن هذه الأخيرة لازالت قيد المعالجة مما دفع بالباحث إلى الاعتماد على المواقع الإلكترونية بدرجة كبيرة في دراسة الموضوع.

_ محدودية الوقت إذ أن أغلب النقائص ترد إلى ضيق الوقت.

9/ تقسيم الخطة:

تم تقسيمها إلى ثلاث فصول:

– الفصل الأول: تضمن محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والسياسة الخارجية الليبية وتوجهاتها المتحكمة في مسار العلاقات بين البلدين التي شهدت محطات من الاستقرار ومحطات توتر.

– الفصل الثاني: تضمن دراسة الأزمة الليبية بأسبابها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية وتطوراتها في ظل المواقف الإقليمية والدولية الصادرة اتجاه ما يحدث في ليبيا،وكيف أن هذه الأزمة أحدثت تأثيرات عميقة على الأمن الوطني للجزائر.

– الفصل الثالث: تم فيه التطرق إلى دور الدبلوماسية الجزائرية وآلياتها في التعامل مع الأزمة الليبية بمقاربة سلمية،وما هي العوائق التي اعترضت مسارها في التسوية وبعدها تم وضع بعض الاحتمالات عن مستقبل هذه الأزمة وما قد ستؤول إليه.

الفصل الأول:

الدبلوماسية الجزائرية و العلاقات الجزائرية الليبية

الفصل الأول: الدبلوماسية الجزائرية والعلاقات الجزائرية الليبية.

إن دراسة وضع إقليمي معين أو تفاعلات الوضع الدولي في حقل العلاقات الدولية تتطلب البحث في المتغيرات الداخلية التي تحكم السياسة الخارجية للدول باعتبار أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، كما أن قوة السياسة الخارجية أو ضعفها يرتبط بمدى قدرات الدولة في مختلف النواحي الجغرافية،الاقتصادية،الاجتماعية والسياسية وللوقوف على فهم الدبلوماسية الجزائرية وطبيعة علاقة الجزائر مع ليبيا،فإننا سنتطرق إلى معرفة ما تتميز به السياسة الخارجية لكلا الدولتين وما هي مقوماتها انطلاقا من المتغيرات الداخلية والخارجية والمبادئ التي تحكمها.

المبحث الأول: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

في هذا المبحث سنرصد محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي يمكن من خلالها تفسير السلوك الخارجي للجزائر في إطار التفاعلات مع العالم الخارجي.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

تتحدد السياسة الخارجية للوحدات الدولية وفقا لمجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر اعتمادا على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل[1]،كما نعني بمحددات السياسة الخارجية دراستها كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية أو الخارجية[2]،أما محددات السياسية الخارجية الجزائرية فتتمثل في:

---

[1]–محمد السيد سليم،"**تحليل السياسة الخارجية**" ،ط2(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)،ص137

[2]–وهيبة دالع،«دورالعوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999–2006"،(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر، 2008)، ص 8.

أ)المحددات الجغرافية:

يشكل الموقع الجغرافي أحد العوامل الرئيسية التي تعتمدها الدولة لتنظيم علاقتها مع الدول الأخرى، ويتم ذلك من خلال تحديد الموقع الجغرافي للبلد في إطار الجغرافيا السياسية للقوى الكبرى والقوة العظمى[1].

كما أن الموقع الجغرافي للدولة يؤثر في سياستها الخارجية من عدة نواحي فهو يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية.كما يحدد ماهية التهديدات الموجهة لأمنها[2]وبالنسبة للجزائر فهي تحتل موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية،حيث تقع شمال غرب القارة الإفريقية مابين خطي طول12°شرقاو9°غربا ودائرتي عرض37°شمالاو19° جنوبا كما تنفتح على سبع دول وعلى واجهة بحرية ممتدة على طول"البحر المتوسط بشريط ساحلي مسافته 1200 كلم2،كما تبلغ مساحتها 2,381,741كلم2[3]وهي ثاني أكبر بلد من حيث المساحة في إفريقيا قبل تقسيم السودان وحاليا الأول من حيث المساحة وبذلك فإن الجزائر بلد مهم جيوبوليتيكيا، إذ تركز معظم الدراسات الكلاسيكية وحتى الحديثة في العلاقات الدولية على وجود علاقة بين الموقع الجغرافي والسياسي ولعل نابليون بونابرت أصاب عندما اعتبر أن الجغرافيا تتحكم وتدير الأمم،وبالتالي فإن أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية تكمن في المحاور التي تقودها الجزائر على مستويات إقليمية حيث تتوسط المغرب العربي وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي بانتمائها، إلى حوض البحر المتوسط ومن الصعب بناء أي مشروع سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو أمنيا في المنطقة دون مشاركتها.[4]

---

[1]–ناصيف يوسف حتي،"**النظرية في العلاقات الدولية**"،ط1(لبنان: دار الكتاب العربي،1985)،ص 160.

[2] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**،ص 160.

[3]–منصور لخضاري، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، شؤون الأوسط،عدد 143(2012)، ص_ص148 -168

[4]–محمد أمين سني،"المدركات الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الجزائر–إدارة جورج بوش نموذجا ،الحوار المتمدن، http://www.djazairess.com/elhiwar/24404 يوم 2015/12/18م

هذا الموقع الجغرافي الذي تتمتع به الجزائر أهلها لأن تكون لها مكانة إقليمية متميزة على مختلف الأصعدة:

1/على الصعيد المغاربي:

تعتبر حلقة ترابط ووصل استراتيجيه بين دول المغرب العربي لامتلاكها حدود مع دوله،ما جعلها تشكل محورا هاما في الحراك السياسي والاقتصادي والأمني في النظام الفرعي المغاربي.

2/على الصعيد المتوسط:

إن امتلاك الجزائر لشريط ساحلي يقدر بـ1200كلم2 على الضفة الجنوبية للمتوسط رشحها لأن تكون منطقة إستراتيجية خصوصا في علاقتها بين شمال وجنوب المتوسط- وهو ما قد يعطي الجزائر هامشا للمساهمة في التجارة الدولية.

3/على الصعيد الإفريقي:

وتعد الجزائر المنفذ الإفريقي إلى القارة الأوروبية إذ تقع شمال إفريقيا هذه الأخيرة التي تعتبر منطقة هامة بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها الممر الذي يصلها بأوروبا أو ما يعرف بطريق إلى" الجنة الأوروبية".[1]

وبالتالي فإن توسط الجزائر لبعض القارات وانفتاحها على إفريقيا وأوروبا جعلها تتعامل في سياستها الخارجية بتقديرات متماثلة بمجالات الاهتمام الجيوسياسية بالتركيز على المغرب العربي أولا والوطن العربي، وبشكل أوسع إفريقيا لتوسع فيما بعد مجالها نحو أوروبا وباقي العالم.

وبالنسبة إلى عامل المساحة والموقع فإن التضاريس الجغرافية للدولة هي الأخرى تؤثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها،فمن

---

[1]-مهدي فتاك،"السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي: تونس والمغرب نموذجا 1999،،2009"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،جامعة بسكرة،2011)،ص58.

الصعب على الدول الخارجية بسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة،[1]وهو العامل الذي كان مهما أثناء الثورة التحريرية الجزائرية حيث أن السلاسل الجبلية التي تتمتع بها الجزائر الممتدة من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال إلى جانب احتوائها لتضاريس صعبة جدا شكل منها الثوار ملاذا آمنا آنذاك.[2]

ب/ المحددات الاقتصادية والتكنولوجية:

يشتمل المحدد الاقتصادي على الموارد الطبيعية كالمعادن والزراعة والصناعة والتجارة والخدمات المرتبطة بها،ويشكل النفط والغاز الطبيعي والحديد والمعادن النفيسة التي توفر للدولة موارد اقتصادية تساعدها في تعزيز قدراتها الدفاعية وتقوية سياستها الخارجية.[3]هذا إلى جانب الموارد البشرية المتاحة،وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبئا عليها نظرا لمحدودية عملها في كلتا الحالتين[4]،أما فيما يخص مواردها الطبيعية فالغاز والبترول يعد من أهم الموارد التي تملكها الجزائر وتصدرها بشكل كبير وهو ما يجعلها أكثر عرضة لتأثيرات العوامل الخارجية. وهذا ما تجلى في فترة الثمانينات حيث تعرضت الجزائر لأزمة اقتصادية جرّاء انهيار أسعار البترول من 30إلى15 دولار للبرميل،مما أدى إلى ارتفاع معدلات المديونية الخارجية وتراجع الدول الدائنة والبنوك التجارية والمؤسسات النقدية الدولية عن توفير ائتمانات أو تقديم القروض للجزائر خاصة مع تأزم الأوضاع السياسية والاجتماعية وهو ما انعكس سلبا على دور الجزائر الدبلوماسي نظرا لفقدانها جزءا من قوتها الاقتصادية المرتبطة بالنفط،على عكس ما شهدته الجزائر فترة هواري بومدين في السبعينات حيث بلغ سعر البترول مستوى30 دولار للبرميل ما ساهم في بناء الجزائر لقوة اقتصادية إقليمية حققت من ورائها مكاسب دبلوماسية كثيرة.[5]

---

[1] محمد السيد سليم،**مرجع سابق**، ص 153

[2] –سليم العايب،"الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2011)ص26.

[3]– أحمد الحمداني قحطان ، **المدخل إلى العلوم السياسية**، د.ط(عمان : دار الثقافة، 2012)، ص 399.

[4]–سليم العايب،**مرجع سابق**،ص14.

[5]– وهيبة دالع ، **مرجع سابق**،ص 84.

وبذلك فللمتغير الاقتصادي دور كبير في رسم علاقات الجزائر بمحيطها الخارجي نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد كليا في عائداته المالية على قطاع المحروقات بينما معظم المنتجات الغذائية والصناعية يتم استيرادها من الخارج، ما أدى بالسياسة الخارجية الجزائرية للوقوع تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية بعد الحرب الباردة.[1]

وفي هذا السياق فإن أي انخفاض في أسعار النفط مقابل ارتفاع في سعر المنتجات والمواد الغذائية يجعل الجزائر في أزمة اقتصادية، إضافة إلى أن الجزائر تعاني من عدم القدرة على تحويل مواردها الأولية، إذ لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة لدعم قواتها العسكرية وإنما تلجأ لاستيرادها وهو ما يحد من قوة الدولة وتأثيرها انطلاقا من أن القوة الاقتصادية مهمة لدعم القوة العسكرية والعكس،وبالتالي فإن الموارد الأولية التي تمتلكها الدولة والقدرة على استغلالها ومستوى التقدم الاقتصادي وغيرها من العوامل الاقتصادية تعد عناصر محددة للسياسة الخارجية للدول، وتحديد قدرة صانع القرار السياسي على اتخاذ القرارات اتجاه القضايا الخارجية،وبالتالي تكون القوة الاقتصادية أساس القوة التكنولوجية وأساس بناء الكوادر والإطارات ومن ثم هي الركيزة الأساسية لاستقلالية نشاط الدولة في المجال الخارجي.

وبالنظر للارتباط الوثيق ما بين المجال الاقتصادي والتكنولوجي ومدى ضرورته في خلق حرية للدولة ونوع من الاستقلالية في إطار النظام الدولي، فإن هذا يدفع إلى الحديث عن مستوى التحديث من خلال مستوى المهارات الفنية والتنظيمية التي تسمح للمجتمع بتحويل موارده إلى أنماط جديدة، أو حتى فيما يخص الاستخدام الرشيد والعقلاني بالنسبة للدول ذات الموارد المحدودة باعتباره يسمح للدولة باستثمار هذه الموارد في مجال التطوير خاصة في المجال العسكري وبإمكانية ذاتية، وبذلك تضمن أمنها وعدم تبعيتها في المجال التكنولوجي، والذي له أهمية كبيرة في السياسة الخارجية وتحديد مدى قوتها وفعاليتها اتجاه المحيط الخارجي،وفيما يخص الجزائر فتعد من الدول متوسطة التطور نظرا لما تملكه في مجال التصنيع لبعض الملابس والمواد الغذائية وحتى بعض معدات النقل كمؤشرات على التقدم الاقتصادي.

---

[1]- وهيبة دالع، **نفس المرجع**، ص74.

ولكن هذا لا يعني أن لها هامشا أكبر للنشاط في السياسة الخارجية سواء على الساحة الإفريقية أو على مستوى العالم العربي،إذ لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة اعتمادا على قدراتها التقنية والعلمية التي يمكن من خلالها أن تشكل قوات تساهم في حفظ السلام في إفريقيا،وبذلك فإن مستوى التحديث في الجزائر في هذا المجال محدودا حيث أن نسبة مواردها لا تتوافق ونسبة قدراتها على تحويلها،ما لا يؤهلها لأن تساهم في تحديث اقتصاديات الدول الإفريقية لتحسين أوضاعهم المعيشية باستغلال مواردهم الأولية، أما في مجال المحروقات والتعليم العالي فالجزائر تبقى تحقق نوعا من التقدم بالنسبة للعديد من دول إفريقيا وأصبحت بذلك قبلة للأفارقة في مجال التعليم العالي وبعض المجالات الأخرى فهي تسجل تقدما هاما مقارنة ببعض الدول في مستوى التحديث[1]و تعتبر نقطة إيجابية لسياستها الخارجية لاسيما وأنها تسعى لأن تبرز كقوة إقليمية في إفريقيا.

ويمكن القول أن الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة تعد بمثابة القاعدة الواجب استغلالها وتوظيفها لرسم ملامح دور بارز يمكن أن تلعبه الجزائر في سياستها الخارجية اتجاه مختلف الوحدات الدولية.

ج/المحددات السياسية والاجتماعية.

إن للعوامل الذاتية والشخصية دور مؤثر في صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية لأي دولة، إذ أن محاولة فهم جانب من السلوكيات الخارجية للدول يتطلب التركيز على شخصية صناع القرار نظرا لأهمية القائد السياسي في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث والتي يمكن إرجاعها إلى المعطيات والظروف التي تتسم بها تلك الدول حيث يمثل شخص الرئيس العامل الحاسم في عملية صنع القرار.

ولذلك فإن الموقف الخارجي للوحدة الدولية غالبا ما يتوقف على طبيعة تصور وكيفية تقييم صانع القرار للموقف[2]،والواضح في السياسة الخارجية الجزائرية أن العوامل الذاتية تلعب دورا كبيرا إذ أن دور الأجهزة والمؤسسات الدستورية يكون ثانويا يقتصر على إصدار

---

[1]–سليم العايب، **مرجع سابق**،ص_ص.17_18

[2]–وهيبة دالع، **مرجع سابق**، ص 13.

توصيات مجردة من أية قدرة على التطبيق، وهو ما يفتح المجال أمام العوامل الشخصية لرئيس الجمهورية في التأثير على السياسة الخارجية وتوجهاتها خاصة وأن له صلاحيات واسعة منحه إياها الدستور،ومن ثم فإن تنفيذ السياسة الخارجية في النظام الجزائري ينحصر في شخص الرئيس ويعاونه في ذلك وزير الخارجية الذي يتم تعيينه[1]وبالتالي فإن العوامل الشخصية ترتبط بمدى اهتمام صاحب القرار السياسي بشؤون السياسة الخارجية، وهو ما تجلى بشكل واضح في السياسة الجزائرية الخارجية أثناء فترتي بوتفليقة وقبله بومدين.

إضافة إلى هذه العوامل فإن الثقافة السياسية تعتبر عاملا أساسيا في توجيه السياسة الخارجية للدولة باعتبارها تمثل نمط توجهات أفراد المجتمع نحو السلطة السياسية حيث تحدد مدى حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار، وشكل اتخاذ القرار بما يؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية،وبذلك فالثقافة السياسية تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية إذ تحدد الاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي[2].

وتنبثق أهمية الثقافة السياسية كموجه للسياسة الخارجية باعتبارها انعكاس للعقائد السياسية النابعة من التقاليد التاريخية والخبرة في التعامل مع العالم الخارجي من خلال التراث الديني والموقع الجغرافي، وهو ما يلاحظ لدى الشعب الجزائري الذي يحمل تصورا سلبيا للتدخل الخارجي والذي استمده من تجربته التاريخية مع الاستعمار الفرنسي والمعاناة التي تعرض لها،ما كوّن لديه فكرة رفض التدخل الخارجي الذي يكون سببا في وصول المجتمعات إلى أوضاع سيئة أثناء التدخل.

كما أن المجتمع الجزائري يرفض فكرة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى وإن كان الأمر مرتبط بعمليات حفظ السلام أو مساعدة المجتمعات التي تعيش نزاعات داخلية لتجاوز أزمتها على أساس أن ذلك يمثل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول،إنما يسمح لتدخل الجيش الجزائري في حالات مساعدة الحركات التحررية في القضايا العادلة فقط[3].

---

[1]–أمينة مزيان إيجر، "التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في العوامل والمتغيرات"،(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،الجزائر،2007)، ص 101.

[2]–محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 203.

[3]سليم العايب، **مرجع سابق**، ص19

وبذلك فإن المسائل المتعلقة بالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري أصبحت تمثل في معظمها مبادئ ينص عليها الدستور الجزائري[1] ومن ثم فإن هذا البعد في السياسة الخارجية الجزائرية يقيد نوعا ما من حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي وبذلك تأثيره في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

في حين أن المحددات الاجتماعية يظهر أثرها على السياسة الخارجية في مجموعة من العناصر من أهمها مدى التجانس السكاني باعتباره أحد عوامل قوة الدولة، فالمجتمع الذي يضم الأقليات الغير متجانسة يكون أكثر عرضة للصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي ما ينعكس بشكل سلبي على السلوك الخارجي ويضعف من فعاليته.

إذ أن هذا الانقسام داخل الدولة غالبا ما يكون أداة تلعب على وترها القوى الخارجية للضغط عن تلك الدولة ذات الأقليات المراد تحقيق مصلحة معينة فيها،على عكس الدولة ذات التجانس المجتمعي فإنها تحقق تماسكا ووحدة وطنية تنعكس إيجابا على السلوك الخارجي للدولة[2] وتحديد مساره وهذا شرط أساسي وملازم لقوة الدولة،والجزائر تعد من الدول التي تتمتع بتجانس اجتماعي إذ تعتمد الإسلام دينا للدولة كما جاء في أول مواد الدستور.

إضافة إلى وحدة اللغة التي أقرها الدستور بأنها اللغة الوطنية الرسمية وهي اللغة العربية ما ساهم في خلق تماسك داخلي للمجتمع الجزائري،إضافة إلى التشابه في التقاليد الاجتماعية وهو ما كان سببا في تلاحم الشعب الجزائري ومواجهته لكل سياسات فرنسا الاستيطانية لبث روح الفرقة بين أفراد المجتمع الجزائري بمحاولة توظيف اللهجة الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي، غير أن ذلك لم يكلل بالنجاح بالنسبة لفرنسا نظرا للقواسم المشتركة بين أفراد المجتمع الجزائري التي كانت ضد المصالح الفرنسية[3] ولم تزد الثورة بذلك الشعب الجزائري إلا تماسكا داخليا إلى جانب تبلور الوعي الجماعي والوطني الموحد.

---

[1]–سليم العايب، **نفس المرجع**، ص 20.

[2]–وهيبة دالع، **مرجع سابق**،ص 19

[3]–سليم العايب،**مرجع سابق**، ص 21.

المحددات الخارجية:

تتمثل في الضغوطات والالتزامات التي تفرضها البيئة الدولية وما تقرره من مكانة للدولة في هيكل النظام الدولي، وبما أن السياسة الخارجية هي سلوك الدولة اتجاه محيطها الخارجي،فمن الطبيعي أن تتأثر ببيئة النظام الدولي وحتى النظام الإقليمي الذي يضم الدولة.

وبالتالي فهذا المحدد الخارجي يساهم في رسم ملامح السياسة الخارجية للدولة للتوافق مع تلك التغيرات الحاصلة،والبنيان الدولي يعتبر أحد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للوحدات الدولية الموجودة فيه حيث أن هذه الأخيرة تتأثر وفقا لتفاوت طبيعة هذا البنيان داخل النسق الدولي وهو ما يدفع بالوحدات الدولية إلى تبني نمط معين في سياستها الخارجية فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على الحركة المستقلة في النسق الدولي تزداد في ظل نظام متعدد الأقطاب ونظام الثنائية القطبية خاصة مع تزايد الصراع بين الوحدات الكبرى لأن ذلك يمنع هذه القوى من السيطرة على هذه الوحدات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن البنيان أحادي القطبية من شأنه تقليص دور الوحدات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من قدرتها على الحركة في الفضاء الدولي[1].

وفي هذا السياق فإن الجزائر تعد من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة، وبذلك فالبنيان الدولي يترك آثاره على سياستها الخارجية بشكل متفاوت حيث أن الجزائر في فترة الثنائية القطبية كانت تشهد رواجا كبيرا بين دول العالم الثالث من خلال ما عرفته السياسة الخارجية الجزائرية من دعم لحركات التحرر ماديا ودبلوماسيا في سبيل محاربة الإمبريالية، وما زاد السلوك الجزائري قوة هو موقف الاتحاد السوفياتي الداعم لهذه الحركات إضافة إلى أن الجزائر في سياستها الخارجية كانت تسعى إلى الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث[2]،وهو ما تجلى من خلال مطالبتها والتزامها باستعمال النفط كسلاح أثناء حرب أكتوبر 1973 ضد الدول الاستعمارية والإمبريالية تأييدا ودعما لحركات

---

[1]-محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص_ص. 276_ 277.

[2]-سليم العايب،**مرجع سابق**، ص23.

التحرير والدول التي تناضل من أجل استرجاع سيادتها على ترابها وثرواتها ومواردها الطبيعية.[1]ومع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي تحول النظام إلى أحادي القطبية حيث تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم هذه التحولات داخل النسق الدولي ساهمت في إعادة صياغة السياسة الخارجية الجزائرية التي كانت تحتكم إلى الأبعاد الأيديولوجية إبان الحرب الباردة،إذ أن التطورات والقضايا السياسية أظهرت نوعا من البراغماتية على السلوك الخارجي الجزائري ما غيَر من مدركات صانع القرار الجزائري بما يتكيف والتطورات السياسية لما بعد الحرب الباردة.[2]

فقد عرفت الدبلوماسية الجزائرية منذ نهاية التسعينات انفتاحا على الساحة الدولية خاصة فيما يتعلق بمسألة مكافحة الإرهاب حيث أصبحت الجزائر رائدة في هذا المجال وكسبت اعتراف العديد من القوى الدولية بمدى كفاءتها في محاربة الإرهاب، ومثلت أحداث 2001/09/11فرصة من أجل تغيير نظرة الغرب إلى الجزائر والاعتراف بما عانته طيلة العشرية السوداء، وفي هذا الإطار عقدت الدبلوماسية الجزائرية الكثير من اتفاقيات الشراكة مع دول المتوسط في شتى المجالات خاصة في ميدان اقتناء أحدث الأسلحة، كما أصبحت الجزائر شريك أساسي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال التدريب وتبادل الخبرات في مكافحة الإرهاب باعتبارها ظاهرة دولية تحتاج مقاربة شاملة لمواجهتها تعمل وفقها كل الدول لأخذ التدابير سياسيا وقانونيا لمنع انتشارها.[3]

إذن المحددات الداخلية والخارجية التي تم التطرق إليها هي بمثابة الأساس الذي يبني على أساسه صانع القرار السياسي الجزائري إدراكاته وتصوراته في رسم وتوجيه السلوك الخارجي الجزائري اتجاه محيطها الإقليمي والدولي.

---

[1]–محمد بوعشة،**مرجع سابق**، ص 49.

[2]–وهيبة دالع،**مرجع سابق**، ص 55.

[3]– حورية عماري,"التدخل العربي في ليبيا وأثره على الأمن القومي الجزائري 2011"،(مذكرة ماستر في العلاقات الدولية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر ، 2013)، ص 126.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

-تستمد السياسة الخارجية الجزائرية مبادئها من مبادئ الثورة التحريرية،حيث أن هذه المبادئ تم تأكيدها في المواثيق الرسمية انطلاقا من بيان أول نوفمبر وحتى الدستور الحالي الذي ينص على مبادئ السياسة الخارجية في الفصل السابع من المادة 86حتى المادة93 باعتبارها الوثائق الأساسية المتضمنة للمبادئ التي تتبناها الجزائر خلال التعامل في إطار النسق الدولي، وهي معظم المبادئ التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية ويمكن حصر مبادئ السياسة الجزائرية في:

_مبدأ حسن الجوار الإيجابي:

إن حسن الجوار البسيط الذي يركز على عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق بين الدول،ولا بد من أن يعطى له التفسير الإيجابي[1]الذي عبر عنه الرئيس الشاذلي بن جديد بحسن الجوار الإيجابي"في خطابه للأمة بتاريخ 20 ديسمبر 1981 حيث يتضمن هذا المبدأ إقصاء المخالفات الحدودية والتأسيس لإقامة تعاون جهوي عبر الحدود[2]يحقق الفائدة للبلدان المعنية والتنسيق بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص.

وفي هذا الصدد تعلن الجزائر ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات الاتحاد الإفريقي المتعلقة باحترام الحدود القائمة بعد الاستقلال وذلك لتفادي وإنهاء النزاعات الإقليمية،وبهذه الصيغة الإيجابية لحسن الجوار فإن الجزائر لا تهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي والذي يقوم على مجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة،وإنما تسعى إلى العمل على تنمية السلم بين الدول والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق الحوار والتنسيق المبني على المصلحة المتبادلة باستغلال كل الإمكانيات

---

[1]-سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014"،(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2015)، ص 240.

[2]- عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997**، د.ط(عمان: دار الراية، د.س ن) ص 22.

وذلك حتى تصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة[1]وقد عملت الجزائر في هذا الإطار على أساس الإخاء والتعاون مع الدول المجاورة على توقيع اتفاقيات متعددة مع نهاية الستينات ماعدا مع المغرب، وأبرز هذه الاتفاقيات كانت مع الدولة التونسية التي تم من خلالها تعزيز التعاون في مجالات صناعية مختلفة متواجدة في المناطق الحدودية[2].وبالإضافة إلى تحرير هذه المبادلات وتحقيق التعاون كأساس لحسن الجوار الإيجابي،فإن حل النزاعات بالطرق السلمية بين الدول المجاورة يعد هو الآخر مبدأ أساسي في سياستها الخارجية إذ أنها غالبا ما تلجأ إلى الحل السياسي السلمي والامتناع عن استخدام القوة نظرا لأن استعمال القوة في النزاعات يزيد من حدة التوتر والمشاكل،بذلك فالجزائر ترتكز في حل النزاعات على الحل السلمي باعتباره الأنسب لتوطيد العلاقات بين الدول المجاورة وإعادة السلام وهو مبدأ تحترمه وتنص عليه بعض المنظمات كالأمم المتحدة إذ تجلى تمسك الجزائر بهذا المبدأ في سياستها الخارجية من خلال توسطها لحل نزاعات عديدة بين دول متجاورة بواسطة المفاوضات كحل سلمي بعيدا عن الحل العسكري مثل وساطتها في حل النزاع الأثيوبي الأريتيري.

_ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

هو مبدأ راسخ في السياسة الخارجية الجزائرية وباعتبار الجزائر عضوا في منظمة الاتحاد الإفريقي فقد طبقت مبدأ عدم التدخل سواء على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو في علاقاتها الثنائية، فهذا المبدأ أخذ بعدا خاصا من قبل الدول حديثة الاستقلال نظرا لأن سيادتها كانت في خطر[3]،ذلك أن التدخل في الشأن الداخلي للدول قد يزيد من تدهور الأوضاع وتفاقمها وبالتالي فإن مبدأ عدم التدخل ضروري لضمان حفاظ الدول على سيادتها وكذا لعدم الإخلال بمبدأ حسن الجوار الإيجابي.

---

[1]–سليم بوسكين، **مرجع سابق**،ص 240.

[2]–سليم العايب، **مرجع سابق**، ص 30.

[3]–شاكر ظريف،"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، للتحديات والرهانات"، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2010)، ص 46.

_ ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

إن طبيعة العلاقات الدولية وأخطار تفتيت المستعمرات يدفع بالجزائر من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للدول إلى المناداة بتكريس مبدأ عدم المساس بالحدود نظرا لما يمثله هذا المبدأ على مستوى تأسيس الأمن الإقليمي، فإعادة النظر في الحدود قد يدخل إفريقيا في دوامة من الحروب ما بين الدول المجاورة[1]،والجزائر نظرا لما شهدته من نزاعات وتوترات على حدودها مع دول الجوار خاصة ما حدث مع المملكة المغربية التي خاضت معها نزاعا مسلحا سنة 1963سعت إلى فض قضاياها والتوترات مع جيرانها المتعلقة بترسيم الحدود إذ تجد في ضبط حدودها كمبدأ في سياستها الخارجية ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي ومن ثم عمدت إلى إبرام عدة اتفاقيات لترسيم حدودها مع دول الجوار[2]وفقا للحدود الموروثة عن الاستعمار،وتم الاتفاق بين الجزائر والمغرب في 1972/6/15 على الاعتراف بالحدود بينهما بعد مجموعة من اللقاءات في حين أن توقيع اتفاقية مع تونس كان سنة 1983، أما مع موريتانيا في ديسمبر 1983 ومع مالي سنة1983 ومع النيجر في جانفي 1983 وهي اتفاقيات الحدود مع دول الجوار،أما بالنسبة إلى ليبيا فالحدود بقيت مضبوطة منذ 1956/12/26 في عهد الملك إدريس أثناء المصادقة على الاتفاق مع الحكومة الفرنسية.

وبهذا فإن ترسيم الحدود مع هذه الدول تعتبر خطوة قامت بها الجزائر لصيانة قداسة الحدود وتحاشي الوقوع والابتعاد عن كل مسألة سوء تفاهم ومن ثم تعزيز مبدأ التعاون بين الدول المجاورة وتدعيم التنمية الجهوية الإقليمية لدول المنطقة الحدودية الجزائرية مغاربيا وإفريقيا والقضاء على أسباب النزاع حولها[3].

---

[1]–شاكر ظريف، **نفس المرجع.**

[2]–نور الدين خان، عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، دفاتر السياسة والقانون، ع 14، (2016)،ص177.

[3]–**نفس المرجع**، ص 178.

_ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

بالنسبة لهذا المبدأ فيعتبر المحور الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا مما عانته الجزائر أثناء فترة الاستعمار،ما جعلها تناضل على حق الشعوب في تقرير مصيرها وهو ما يتجسد في قضية الصراع حول الصحراء الغربية حيث تدافع عنها الجزائر باسم مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وقد ظل هذا المبدأ منذ حرب التحرير لصيقا بالشخصية الجزائرية وفي علاقاتها بالعالم الخارجي حيث ترفض الجزائر التنازل عن هذا المبدأ لحد اليوم أو الدخول في مساومات حتى وإن كلفها ذلك مضايقات وحصارا ومناورات وما إلى ذلك[1]،فالجزائر تعتبر قضية الصحراء الغربية قضية استعمار لابد من تصفيته من خلال موقفها –مبدأها– الثابت، كما أنها تساند وتدعم القضية الفلسطينية. حيث تعمل الجزائر سواء عن طريق الأطر الإقليمية أو الدولية أو حتى عن طريق التعاون الثنائي أو عبر القاري ومن جميع المستويات على دعم القضيتين بعيدا عن كل الاعتبارات المصلحية الضيقة[2]مرتكزة على مبادئ ثابتة تحفزها أخلاقيات راسخة لدى الدولة الجزائرية.

فالجزائر بهذا المبدأ في سياستها الخارجية أصبحت تعرف (بمكة الثوار) بحسب تعبير أميلكار كابرال Amilcar cabralبالنسبة للشعوب المكافحة من أجل التحرر من الاستعمار المباشر، كما أنها قدوة يؤخذ بتعاليمها في تحرير البلاد واسترجاع السيادة الوطنية على ثروات الدول التي توجد تحت هيمنة الشركات الأجنبية العالمية.[3]

إن تمسك السياسة الخارجية الجزائرية بهذه المبادئ الثابتة إلى جانب ما يميزها من الحياد والنزاهة عزز من مكانة الدولة الجزائرية في النظام الدولي خاصة وأنها حققت نجاحات كبيرة في تسوية النزاعات كوساطتها في حل مشكل الرهائن الأمريكيين المحتجزين في إيران (أي بين أمريكا وإيران)، الوساطة في حل الحرب الليبية المصرية عام 1977 فضلا عن رجوعها إلى الساحة الدولية بقوة بعد الأزمة الداخلية أثناء فترة التسعينات وأصبحت لها خبرة في مكافحة الإرهاب،والعمل على تحقيق السلم والأمن في إفريقيا وغيرها.

---

[1] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص 69.

[2] –مهدي فتاك، **مرجع سابق**، ص 69.

[3] –محمد بوعشة،**مرجع سابق**،ص 48.

المبحث الثاني: مسار تطور العلاقات الجزائرية الليبية.

إن محاولة دراسة تطور العلاقات بين الجزائر وليبيا يستوجب البحث في أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الدولتين والعوامل التي كانت وراء تغير هذه العلاقات وهو ما سنتطرق له في ما يأتي:

المطلب الأول: مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية الليبية.

لقد طرأت على السياسة الخارجية الليبية تغيرات جذرية بعد ثورة الفاتح من سبتمبر حيث أصبحت أكثر فعالية باعتمادها على التوجه نحو سياسات عربية قومية بدلا من سياسة العزلة التي كان يعيشها النظام السابق، ونشطت السياسة الليبية باتجاه تحقيق الأهداف التي رسمتها الثورة لنفسها حيث صار التضامن مع إفريقيا وآسيا وحتى أمريكا اللاتينية جزءا لا يتجزأ من سياستها العامة،فضلا عن الاهتمام بالدول الإسلامية غير العربية وبات العمل على تحقيق السلام العالمي القائم على التعاون بين الدول مبدأ أساسي في سياستها الخارجية اعتمادا على النظرية العالمية الثالثة كوسيلة في تحقيق التفاهم بين الشعوب[1]-حسب تصور القذافي-فلم تكن السياسة الخارجية الليبية ثابتة إنما تميزت بالتحول من فترة لأخرى مختلفة من حيث التوجهات والأهداف والأولويات، حيث يمكن تقسيم مراحلها إلى فترتين من حيث الجهة المخولة في اتخاذ القرارات الخارجية:

الفترة الأولى: كان مجلس قيادة الثورة يمثل الجهة العليا المخولة لاتخاذ القرارات بحكم الاختصاص الذي منحه إياه الإعلان الدستوري لسنة 1969 باعتباره أعلى سلطة في البلاد،فقد جاء في المادة 19 من الإعلان الدستوري أن مجلس الوزراء هو الجهة المخولة بتنفيذ السياسة العامة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة ومنها السياسية الخارجية.

2-**الفترة الثانية** من 1977إلى 2011: وفيها تم تحويل صلاحيات مجلس قيادة الثورة إلى مؤتمر الشعب العام نظرا لقيام سلطة الشعب والتي أصبحت أساس النظام السياسي في

---

[1]-حبيب هنري،"**ليبيا بين الماضي والحاضر**"،(ترجمة.شاكر ابراهيم)، د.ط(ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ،1981)،ص291

الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية،غير أن هذه الصلاحيات كانت في أضيق النطاق إذ أن تنفيذ السياسة الخارجية الليبية تكون من مهام اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.[1]هذا وتأخذ السياسة الخارجية الليبية شكلين أحدهما رسمي والآخر شعبي يصعب الموازنة بينهما إذ غالبا ما يطغى الجانب الشعبي على الرسمي في علاقاتها مع المحيط الخارجي ما جعلها تحديا وإدارة،ونتيجة لذلك فإن السلوك الخارجي للدولة الليبية ينبع من محددات وأساليب وأهداف لها خصوصيتها وما يؤكد على شعبية سياستها الخارجية هو تركيزها في التوجه نحو بناء علاقات شعبية مباشرة على المستوى الخارجي كمبدأ أو كتوجه أساسي في السياسة الخارجية الليبية على أساس أن هذه العلاقات تحقق أهداف تتجاوز في أهميتها المصالح الظرفية، وخلق هذا البعد الشعبي اهتمامات وموضوعات جديدة ضمن التزاماتها الخارجية منها:

_ محاولة إقامة علاقات مباشرة على المستوى الشعبي مع التنظيمات الشعبية غير الحكومية تقوم على الحوار وتعزيز التعاون على هذا المستوى (الشعبي).

_ دعم حركات التحرر ماديا وسياسيا ومعنويا.

_ مساعدة الجاليات العربية في المهجر لنيل حقوقها والاستفادة من إمكانياتها وربطها بقضايا الوطن العربي.[2]

وفي هذا الإطار فإن السياسة الخارجية الليبية تعبر عن بعد ثقافي وتاريخي لصانع القرار السياسي، إلى جانب تنفيذ قرارات وبرامج على المستوى الرسمي مع الوحدات الأخرى في محيطها الإقليمي والدولي.

أما فيما يخص التوجهات الخارجية الليبية فقد شهدت تغيرات وفقا للإيديولوجيات السياسية لصانع القرار السياسي في ليبيا، فبعد تولي القذافي لنظام الحكم في ليبيا اتجهت

---

[1]–علاء الدين زردومي، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية،جامعة بسكرة، 2013)، ص_ص.107_108 .

[2]–جمعة عمر عامر المودي،"المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011). ص 33.

سياستها الخارجية نحو الوحدة العربية والقومية العربية حيث لعبت دورا كبيرا على المستوى العربي نظرا للمواقف العديدة التي اتخذها بشأن القضايا العربية خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية إذ أن المساندة الدائمة للشعب الفلسطيني يعد مبدءا ثابتا في السياسة الخارجية الليبية، وهو ما يتجلى من خلال رفض السياسة الليبية لأي تقارب عربي إسرائيلي إضافة إلى تأكيد ليبيا في توجهها الخارجي عن رفض التدخل الخارجي في الشؤون العربية من خلال ما أعلنته ليبيا أثناء أزمة الخليج والحرب ضد العراق باعتبار أن الصراع عربي لابد من معالجته على المستوى العربي على مستوى الجامعة العربية بعيدا عن التدخل الخارجي الذي يهدف إلى تحقيق مصالح ومكاسب من وراء التدخل في نزاعات المنطقة العربية وقد أعلنت ليبيا في سياستها الخارجية عن رفض ومعارضة الغزو الأمريكي للعراق.[1]

ومن بين المبادئ الثابتة التي انطلقت منها ليبيا في سياستها الخارجية نحو تحقيق الوحدة القومية العربية نذكر:

-الدعوة للنضال من أجل تحقيق الوحدة القومية العربية إيمانا بحتمية الوحدة القومية وضرورتها واعتبارها انتظارا تاريخيا على جل تحديات الاستعمار الذي يعمل على فرض التجزئة الإقليمية.

-الإقرار بحق الشعوب في السيطرة على ثرواتها واستخدامها الاستخدام الأمثل لتحقيق التنمية البشرية.

-الالتزام الكامل بالنضال لتحرير كل الأراضي العربية ومساندة الشعب العربي الفلسطيني.

-الالتزام بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والإيمان بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه دول عدم الانحياز.[2]

---

[1]-علاء الدين زردومي ، **مرجع سابق** ،ص109.

[2]-عبد الرؤوف محمد أبو القاسم الاشحم،"البعد القومي للسياسة الخارجية الليبية العلاقة بين النظرية والتطبيق 1969-2010" ،(جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص 11.

هذه المنطلقات سعت من خلالها ليبيا إلى تشجيع الشعوب العربية للكفاح من أجل التحرر وتحقيق الديمقراطية بالنسبة للدول النامية وحثها على تحقيق التنمية الاقتصادية واستقلال مواردها الطبيعية من هيمنة القوى الغربية وتحقيق الأمن القومي.

كما بادرت إلى محاولة إنشاء مشاريع وحدوية مع الدول العربية سوريا ومصر و أيضا مع دول المغرب العربي من خلال بيان جربة الوحدوي مع الدولة التونسية وبيان حاسي مسعود مع الدولة الجزائرية وعقد معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي مع المغرب.

غير أن القذافي فشل في تحقيق الحلم القومي العربي نظرا لاختلاف وجهات النظر بين رؤساء العرب وليبيا حول طبيعة الوحدة ما دفع بالجماهيرية الليبية إلى إعادة توجيه سياستها الخارجية باتجاه إفريقيا والقسم الشمالي منها على الخصوص والدول الواقعة جنوب الصحراء ابتداء من سنة 1974، وقد ارتكزت على نشر الدين الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية بواسطة بناء المساجد والمراكز الإسلامية والبعثات الدينية وإرسال معلمين للغة العربية ويأتي الدين الإسلامي في المرتبة الثانية بعد النضال ضد إسرائيل وقبل مساندة الحركات التحررية[1]كما عملت السياسة الخارجية الليبية على دعم هذه الدول لتحقيق مصالح إفريقية عربية مشتركة، فقد أقر مكتب الاتصالات الخارجية لعام 1982 بتقديم مساعدات سياسية ومادية للحركات التحررية على المستوى الإفريقي[2].وكانت الدولة الليبية تسعى من وراء هذه العلاقات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في إطار القارة الإفريقية تتمثل في:

_ لعب دور إقليمي مؤثر:

حاولت ليبيا من خلال سلوكها الخارجي نحو إفريقيا الظهور كقوة إقليمية في المنطقة لكن أساليب تحقيقها لهذا الدور اختلفت وفقا للظروف والمتغيرات الدولية، إذ أنها تبنت ما بعد الحرب الباردة أسلوب تسوية النزاعات والقيام بمبادرات من أجل تعزيز الوحدة الإفريقية، وكذا إقامة علاقات تعاون وانتهاج سياسات فعالة في مختلف القضايا الإفريقية.

---

[1]. توفيق بوستي ،اسماعيل بوقنور ،"جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي المالي"،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي،قالمة ،25/24 نوفمبر 2013)،ص8.

[2]–علاء الدين زردومي،**مرجع سابق**، ص 111.

_ مقاومة النفوذ الأجنبي:

تسعى ليبيا إلى تعظيم نفوذها بالمنطقة وهو ما يمثل نقطة التعارض بين مصالحها والمصالح الغربية التي تعتبر المنطقة الإفريقية منطقة نفوذ تاريخي ومستعمرات لها لاسيما وأن أمريكا دخلت كلاعب جديد في المنطقة من باب التنافس الدولي مقاومين القومية الإفريقية التي تسعى ليبيا إلى تحقيقها،وعلى الرغم من أن الدولة الليبية اتبعت نوع من المرونة في مواقفها إلا أنها ظلت رافضة للتدخل الغربي في إفريقيا ورفضها للاستعمار بشتى أشكاله.[1]

_ تعزيز الوحدة الإفريقية:

وهي أولوية من أولويات أهداف السياسة الخارجية الليبية ما بعد الحرب الباردة خاصة بعد الدعم الإفريقي الواضح لليبيا في أزمتها مع الغرب وفرض العقوبات عليها عام 1992 (أزمة لوكيربي)وهو ما زاد من اهتمام ليبيا بالدائرة الإفريقية أكثر،من خلال محاولة لعب دور فعال على المستوى الإفريقي دون التصادم مع قواعد النظام الدولي الجديد.

_ تعزيز المصالح الاقتصادية:

وذلك بسعي ليبيا إلى تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية في مجالات الطاقة والزراعة وغيرها من المصالح الاقتصادية ومحاولة تسخير الموارد والإمكانيات المتاحة لصالح شعوب القارة ومنافسة الاستثمارات الأجنبية القائمة على احتكار خيرات القارة[2].

السياسة الخارجية الليبية على المستوى الدولي:

حاولت ليبيا تحقيق أهدافها الثورية الخارجية من خلال مقاومة الامبريالية خاصة الأمريكية والعمل على دعم الحركات التحررية في العالم الثالث وغيرها من الأهداف التي لا تخدم المصالح الغربية، باستنادها إلى عوائد نفطية ضخمة تجاوزت في بعض السنوات 20 مليار دولار في سبيل تحقيقها،إضافة إلى أن نظام الثنائية خلال الحرب الباردة ساعد السياسة

[1]-جمعة عامر عمر المودي، **مرجع سابق**، ص 35.

[2]-**نفس المرجع**،ص 37.

الخارجية الليبية بالحركة المستقلة في النظام الدولي[1]هذا الدور الليبي جعل الدول الغربية تنظر إلى ليبيا على أنها تساند الإرهاب وتقوم بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول خاصة بعد التورط الليبي في تشاد الذي انتهى بهزيمة الجيش الليبي في الثمانينات.

-وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة الو.م.أ كقطب أوحد في النظام الدولي تعمقت واتضحت أزمة السياسة الخارجية الليبية بسبب عدائها للو.م.أ وكذا اتهام طرابلس في تفجير طائرة بان أمريكان فوق بلدة لوكيربي 1988 والطائرة الفرنسية سنة 1989 ما جعل ليبيا تتعرض لعقوبات من قبل الأمم المتحدة سنة 1992 و1993 على التوالي والتي تم تعليقها سنة 1999 حيث كان لها أثر سلبي كبير على السياسة الخارجية الليبية ،ما اضطر صانع القرار الليبي إلى قطع علاقات ليبيا مع جميع القوى والحركات الثورية في العالم وسعت إلى لعب دور إقليمي ودولي سلمي يزيل عنها النظرة التي رسمها الغرب[2].

وبدأت العلاقات الليبية تتحسن مع الغرب خاصة مع أحداث 11 سبتمبر والتي كانت فرصة لليبيا حيث أعلن القذافي إدانته للإرهاب ودعا إلى عقد مؤتمر دولي حول هذه الظاهرة المستفحلة في المجتمع الدولي[3].هذا فضلا على أن طرابلس قبلت بدفع تعويضات لضحايا حادثة لوكيربي في 2002،وفي سنة 2004 تم تعويض ضحايا الطائرة الفرنسية وفي تلك الفترة أيضا أعلن القذافي عن تخليه عن امتلاك برنامج النووي هذه التحولات سمحت بعودة التقارب الليبي الأمريكي و التقارب مع معظم الدول الغربية الأخرى.[4]

المطلب الثاني:طبيعة العلاقات الجزائرية الليبية.

مرت العلاقات الجزائرية الليبية بعدة مراحل نظرا لما شهدته من متغيرات فقد عرفت هذه العلاقات تاريخا مشتركا إذ يرجع مسارها إلى فترة الثورة التحريرية التي لها أثر بالغ في توجيه السياسات،فضلا عن اعتبارات الموقع الجغرافي والثقافة وعوامل أخرى التي تحكم هذه

---

[1]-توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسة**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006)، ص362.

[2]-**نفس المرجع**، ص 363.

[3]-علاء الدين زردومي، **مرجع سابق**، ص 114.

[4]-توفيق المديني ، **مرجع سابق**، ص 364.

العلاقات من منطلق أنهما دولتان متجاورتان وهو ما يتيح التطرق إلى محطات التوتر ومحطات التعاون فيما يتعلق بمسار العلاقات بين البلدين.

_ التضامن الليبي مع الثورة التحريرية:

كان لليبيا دور كبير في دعم الثورة التحريرية الجزائرية كونها كانت معبرا لمرور الأسلحة،كما أنها تعد حليفا سياسيا للقضية الجزائرية حيث تم احتضان ليبيا للنشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني كموقف شعبي ورسمي من خلال تكريس موقف الملك الليبي إدريس للكفاح الشرعي للجزائريين،وكذا بالانصياع لأصوات التضامن الشعبية بدعوة الشخصيات السياسية والنقابية والمثقفين لاتخاذ موقف صريح من الثورة التحريرية[1]وصارت بذلك ليبيا تحظى باهتمام كبير في إستراتيجية الثورة نظرا لموقعها الذي كان يعتمد عليه الثوار الجزائريون لإقامة قواعد خلفية للإمداد والتموين بالأسلحة خاصة وأن ليبيا تحتل موقعا يربط الجزائر بالمشرق العربي.

والعامل الآخر الذي ركز عليه الثوار هو الاستقلال المبكر للدولة الليبية سنة 1951 فضلا عن توفر الأسلحة وشبكات التهريب بها ما جعل منها قبلة للوطنيين الجزائريين والتونسيين واعتمادها قاعدة خلفية للثورة[2]،هذه العوامل أدت إلى توطيد العلاقات وتشابكها مع الكفاح الجزائري من طرف ليبيا وقد عملت جبهة التحرير الوطني على إرساء علاقات مع رئيس الحكومة مصطفى بن حليم والملك إدريس السنوسي وكسب تجاوب فئات واسعة من الشعب الليبي للأهداف الكفاحية وبذلك ساهمت ليبيا في دعم نشاط الثورة الجزائرية بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تعيشها ليبيا آنذاك[3].

فقد تحملت الدولة الليبية عبئا كبيرا في دعم القضية الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا لا يقل مكانة عن دعم النشاط العسكري للثورة وتجاوبت الحكومة الليبية مع دعم مقترحات

---

[1]-محمد الصالح الصديق،**دور الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر**، ط1، (الجزائر: دار الأمة، 2000)، ص141.

[2]-عبد الله مقلاتي،" العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية 1954- 1962"، (شهادة دكتوراه: قسم التاريخ المعاصر، قسنطينة – 2008)، ص 277.

[3]-**نفس المرجع**، ص 348.

ومطالب الثورة الجزائرية في الدعوة لإجراء مفاوضات عادلة تكفل استقلال الشعب الجزائري حيث أبدت الحكومة الليبية تأييدها للقضية الجزائرية في المحافل الإقليمية والدولية ومساندة مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة[1]كما ساهمت في إطار المؤتمرات واللقاءات،حيث عملت الدول المغاربية(المغرب،تونس،وليبيا)والإفريقية على الاهتمام بالقضية الجزائرية لاسيما بعد 1958فقدشاركت ليبيا ضمن مؤتمر أكرا الثاني المنعقد سنة 1958 بالعاصمة الغانية إلى جانب الدول الإفريقية المستقلة (غانا، مصر، إثيوبيا،وأريتيريا،المغرب،السودان وتونس)والذي شاركت فيه الحكومة الجزائرية المؤقتة. وخلص في الختام إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري الاستقلال من خلال إجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الجزائري[2]، ونظرا للتضامن الفعال للدولة الليبية مع الجزائر فقد تم بعد مؤتمر الصومام 1956 والمؤتمر المنعقد في 1957 بالقاهرة عقد مؤتمرات من قبل المجلس الوطني للثورة في طرابلس كان أولها من 1959/12/6إلى 1960/01/8 والمؤتمر الآخر من 9 حتى 27 اوث1961وتم من خلاله تحديد مشاريع المستقبل بالنسبة لحرب التحرير والتأكيد على مواقف الثورة من الحل التفاوضي على أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وحق تقرير المصير، وقد بدلت الحكومة الليبية جهودا كبيرة من أجل إنجاح هذا المؤتمر الجزائري وإجرائه في سرية تامة[3].

_ **مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا:**بعد الاستقلال شهدت الجزائر اختلافات مع الدول المجاورة بشأن مشكل الحدود وهو ما اعتبرته الجزائر تحديا يستهدف أمنها القومي،حيث أن المشكل بين الجزائر وليبيا بشأن الحدود كان يتمثل في تأجيل ليبيا لترسيم الحدود في كل مرة ولكن هذه الأحداث تم تصعيدها من خلال توغل الدوريات الجزائرية للحدود الليبية عند مدينة عين أميناس في منطقة الحدود المشتركة بين البلدين[4]وهو ما اعتبرته ليبيا دخولا إلى أراضيها لمسافة 7 كلم متهمة بذلك الطيران الجزائري في الفضاء الجوي الليبي، إلا أن

---

[1] . عبد الله مقلاتي ، **نفس المرجع**،ص 532 .

[2]–سليم العايب، **مرجع سابق**، ص 64.

[3] . محمد الصالح الصديق، **مرجع سابق** ،ص_ص.190_191

[4]–محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، ط1 (عمان: جامعة العلوم التطبيقية، 2005)، ص 120.

الجزائر كانت تهدف من وراء ذلك إلى التأكيد على مخطط الحدود الذي وضعته اتفاقية 1956 من خلال مراقبة حدودها مع ليبيا من قبل الدوريات العسكرية كل 3أشهر[1].و كان ذلك بسبب تماطل وعدم اعتراف ليبيا بالحدود.

*وبفعل الإيديولوجية التي كانت تستند إليها السياسة الليبية والتي ترتكز على أفكار وتوجهات الرئيس القذافي بعد تقلده لمنصب الحكم في ليبيا فقد تميزت العلاقات بين الجزائر وليبيا تارة بالاستقرار وأخرى بالتوتر انطلاقا من أفكاره التي كانت غالبا ما تشكل تهديدا للأمن الجزائري.

ففي فترة السبعينات اتسمت بينهما العلاقات بالهدوء والاستقرار حيث تم الإعلان عن بيان حاسي مسعود في 1975/12/28 وذلك بعد لقاء ممثلي القيادتين الليبية والجزائرية حيث نص البيان على ضرورة تكثيف الجهود بهدف الوصول إلى تحقيق الوحدة، غير أن الجزائر لم تكن توافق على الوحدة الفورية وبالرغم من ذلك ظل القذافي مستمرا في مساعيه من أجل إنجاح هذا المشروع مؤكدا على أهمية الوحدة بين القطرين،[2]ولكن في فترة الثمانينات توجهت ليبيا بعلاقاتها مع المغرب من خلال التقارب المغربي الليبي سنة 1984 من خلال معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي كوحدة والذي رأت فيه الجزائر محورا استراتيجيا ضد أمنها.

غير أن الدبلوماسية الجزائرية استطاعت إعادة علاقات التقارب مع ليبيا أثناء العدوان الأمريكي على ليبيا والذي كان فرصة اغتنمتها الجزائر من خلال تنديدها بهذا العدوان بشكل صريح ساعد على إعادة توطيد العلاقات الجزائرية الليبية على حساب المغرب الذي لم يصدر أي موقف اتجاه الحدث بالرغم عما ينص عليه الاتفاق الذي كان بينهما، ما أدى إلى إنهاء هذه الاتفاقية بين الطرفين الليبي والمغربي وشجع الجزائر على أداء الوساطة بين ليبيا

---

[1]-عز الدين بعزيز، "سياسة الجزائر المغاربية سنة 1962 إلى 1995"،(مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 1997)، ص 52.

[2]-عبد الرؤوف محمد أبو القاسم، **مرجع سابق**، ص 82.

وتونس التي كانت بينهما خلافات بسبب الجرف القاري وطرد العمال التونسيين من ليبيا[1]وهي الخطوة التي أعادت العلاقات الودية الجزائرية الليبية.

_ تأثير مشكلة الطوارق في العلاقات بين الجزائر وليبيا:

لقد استخدمت ليبيا أساليب متعددة بتوظيف مسالة الطوارق محاولة لعب دور إقليمي في المنطقة حيث كان يتم دعم الطوارق في مالي والنيجر على الحدود الجزائرية ماليا وفنيا من قبل النظام الليبي- القذافي- فضلا عن رغبة هذا الأخير سنة 1991 في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في المناطق الطوارقية لكل من مالي والنيجر،محاولا في مرات عديدة القيام بدور الوسيط في حل أزمة الطوارق في المنطقة[2]،ولكن الخلاف بين ليبيا والجزائر تجدد خلال منتصف العقد الماضي بسبب تشجيع القذافي الطوارق في التمرد على النظام القائم في مالي وما زاد من تخوف الدولة الجزائرية أكثر كان اتخاذ القذافي لسياسات تدعو سكان الصحراء إلى إنشاء دولة خاصة بهم وهو ما اعتبرته الجزائر تحريضا على التمرد والفوضى ومساسا بمبدأ الوحدة الترابية للجوار وتهديدا للأمن الداخلي للدولة[3]وأحدثت بذلك هذه التحركات الليبية توتر حادا في العلاقات بين البلدين ما جعل القائد الليبي يبعث بممثلين عنه لرئيس الجمهورية الجزائرية في محاولة منه لتهدئة الأوضاع وإعادة تحسين العلاقات[4].

---

[1]-عز الدين بعزيز،**مرجع سابق**، ص 85.

[2]-نبيل بويبية،"المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى"،(رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ،2011)،ص 104.

[3]-قوى بوحنية، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات في الساحل،http://www.algeriachannel.net/2012/06/.يوم دخول الموقع :2016/04/15

[4]-نبيل بويبية ، **مرجع سابق** ، ص 105.

خلاصة الفصل:

يتضح من هذا الفصل أن السياسة الخارجية الجزائرية والسياسة الخارجية الليبية تختلف مبادئها وتوجهاتها وفقا لما يخدم المصلحة الوطنية لكل دولة غير أن الواضح أن السلوك الخارجي الجزائري محكوم بمبادئ واضحة وثابتة ينطلق منها في تعامله مع الوحدات الدولية الأخرى سواء إقليميا أو دوليا ،في حين أن السياسة الليبية وبالرغم من مبادئها المعلنة غير أن هناك تغييرات شهدتها طيلة فترة حكم القذافي،وبالتالي فإن هذا ما يفسر طبيعة العلاقات الجزائرية الليبية من حيث تأرجحها ما بين التعاون والتوتر وهو ما ميز السياسة الليبية سواء في علاقاتها على المستوى الإقليمي أو حتى الدولي.

الفصل الثاني:
الأزمة الليبية و انعكاساتها على الأمن القومي الجزائري

الفصل الثاني :الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري.

تميزت الأزمة الليبية بالتعقيد بين ما هو سياسي وما هو أمني إذ اختلفت عن ثورات الربيع العربي، انطلاقا من الخصوصيات التي يتميز بها النظام الليبي ما أدى إلى تدويلها ووصلت تداعياتها وتهديداتها الأمنية إلى دول الجوار لاسيما الجزائر التي ترى أن ما يحدث في ليبيا يعد تهديدا لأمنها.

المبحث الأول : أسباب الأزمة الليبية

أحدثت التحولات في ليبيا نزاعا مسلحا بين جماعات مختلفة أدى إلى انهيار نظام الدولة ككل ما خلق جوا من حالة اللاأمن واللا استقرار في ليبيا، ويرجع السبب في وصولها إلى هذا الحال إلى تراكمات تاريخية منذ تولي القدافي لنظام الحكم، والتي تجسدت في دوافع داخلية تتمثل في الممارسات الدكتاتورية على الشعب الليبي على مختلف المستويات إلى جانب دوافع خارجية من قبل الفواعل الخارجية التي تبقى مرهونة بحسابات المصالح الدولية في المنطقة والتي وجدت في الأزمة الليبية فرصة تاريخية لاستغلال مواردها وهو ما أدى إلى تحييد مسار الأزمة وإحداث تغيرات مفاجئة لم تكن في الحسبان .

المطلب الأول:الدوافع الداخلية والخارجية للأزمة الليبية

أولا / شخصية القذافي وطبيعة النظام السياسي الليبي:

إن المعروف عن الأنظمة الدكتاتورية أنها تتميز بشخصية الرئيس الحاكم نظرا لفرض أفكاره في تسيير النظام السياسي للدولة،وهذا ما شهده النظام السياسي الليبي الذي ارتبط بشخصية معمر القذافي الذي وصل إلى السلطة في 1969/9/1 بانقلاب عسكري على الملك السنوسي،والذي تميز أيضا بعدم توفر الشرعية السياسية غير أن القدافي عمل على وضع شرعية سياسية لهذا النظام بتأسيس حزب سماه الاتحاد الاشتراكي العربي محاكاة لما فعله جمال عبد الناصر في مصر لكن هذا الحزب لم يدم طويلا وتم حله اعتقادا من القدافي أن بقاء هذا التنظيم يشجع على تأسيس أحزاب أخرى لن تسمح له بالانفراد في الحكم[1]،فضلا

[1] . عبد العظيم جبر حافظ ،"التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011 (رؤية سياسية تحليلية)"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 38 ، ص 105.

عن ذلك فإن شرعية القدافي تآكلت في أربع ركائز أساسية: أولها:الثورية القومية وثانيها: المساواة والعدالة الاجتماعية والركيزة الثالثة:شرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرا: القيمة الرمزية للقدافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية هذه الصفات الثورية جعلت القذافي يضطلع إلى إبراز نفسه ودوره بتصرفاته المفاجئة على مستوى الساحتين الإقليمية والدولية.[1]

وتمكن من الاحتفاظ بالسلطة قرابة42 سنة بفضل أيديولوجيته النابعة عن طبيعته الشخصية والتي جسدها في الجماهيرية التي أقامها سنة 1977 وصاغ نظامه السياسي الذي تشكّل من جملة من المؤسسات السياسية منها اللجنة الشعبية العامة ومؤتمر الشعب كمؤسسات سياسية رسمية إلى جانب مجموعة من الأمناء أي الوزراء على اعتبار أن الشعب من خلالها يحكم نفسه بنفسه،وكانت تمثل انعكاسا لأفكاره المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا التي تستند إلى المبادئ التي ضمنها في الكتاب الأخضر أو"النظرية العالمية الثالثة"التي تنص على ديمقراطية الشعب وإدارة شؤونه،ورغم أنه تخلى عن دوره الرسمي ولعب شخصية قائد الثورة الذي يعتبر منصبا غير رسمي لكن كلها كانت مبادئ يهدف من ورائها إلى تقويض دور الأحزاب السياسية والتيارات المعارضة فقد كان نظام الحكم في ليبيا في غاية التعقيد فحتى المؤسسات الرسمية التي عينها لم تكن لها الحرية وكان القدافي هو من يقرر تسليم المناصب ومتى شاء،وبالتالي لم تكن تمارس سلطة حقيقية وإنما كانت مجرد واجهة استخدمها القدافي وأتباعه الذين يتمتعون بسلطة غير رسمية للتحكم بزمام السلطة وممارسة النفوذ.

وكان النظام الليبي يتضمن لجانا ثورية تأسست في السبعينيات من اجل حماية الثورة وتنتمي للدائرة غير الرسمية للقدافي،لكن واقعيا فقد كانت متغلغلة في جميع المؤسسات الرسمية حيث تضم أعضاء موالين لنظام القدافي وتعتبر دعامة أساسية توفر له الأمن والدعم الأيديولوجي.[2]فليس منطقيا أن يكون للشعب الليبي رغبة في إسقاط هذا النظام لو تم تطبيق هذه المبادئ بمضمونها الحقيقي،فالواقع كان يثبت التناقض بين ما يظهره القذافي من

---

[1] . محمد عاشور ،"الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل "،إسحاق كافومبا سواري وآخرون ،تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها"،جنوب إفريقيا :معهد الدراسات الأمنية ، 2011 ، ص12

[2] . تقرير الشرق الأوسط رقم (7) : الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا ،ص،ص.7،9

ديمقراطية، كغطاء لكسب الشرعية، وما يقوم بتطبيقه من سياسات وحصر للسلطة في أيدي فئة محدودة من الشبكات غير الرسمية توحي بغياب مؤسسات ذات كفاءة وهيئات رقابة فعلية تضمن للمواطنين حقوقهم ومساهمتهم في عملية اتخاذ القرار السياسي.

وقد شملت هذه السياسات حتى المجال العسكري حيث عمل القذافي على إضعاف الجيش إذ أقام المؤسسة العسكرية على أساس قبلي وليس على أساس وطني،وهي عبارة عن ميليشيات شعبية وكتائب تابعة له عن طريق أقربائه الذين لا يمكن محاسبتهم فهم وان خالف أحدهم القانون فان الشرعية الثورية تقضي ببطلان ذلك[1].

وبذلك انحصر النظام السياسي الليبي في الشخصية الاستبدادية للقذافي بفرض توجهاته ومواقفه دون السماح بوجود تعارض أو تحفظ عليها في ظل تغييب حرية الرأي والتعبير لدى كافة شرائح المجتمع ومنع تكوين وتنظيم مؤسسات المجتمع المدني في ظل سيادة القوانين التي تكتسب شرعيتها من المرجعية الدستورية[2]،فقد كان يواجه كافة صور ورموز المعارضة داخل البلاد وخارجها بهمجية وقمع شديد بلغ قمته في التسعينيات من القرن العشرين مستغلا بذلك الحظر المفروض على التعامل مع النظام الليبي والذي حال دون تكشف تلك الممارسات.[3]

ثانيا/ الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :

تعد ليبيا واحدة من الدول المهمة المصدرة للنفط والغاز وتمتلك واحدا من أكبر احتياطيات النفط في إفريقيا وسابع أكبر احتياطي في العالم،وبحسب منظمة الأوبك قدرت ثروتها الطبيعية مع نهايةعام2009 بحوالي(46,6) مليار برميل من النفط،وعلى الرغم مما تمتلكه من ثروة فان الشعب الليبي لم يستفد منها وبدل استغلالها في بناء بنية تحتية وإقامة مشاريع استثمارية تخلق فرصا فيتقدم البلاد فإنها زادت من نسبة الفساد والدكتاتورية وتعميق الفقر واللامساواة بسبب استئثار النظام الليبي بها إذ لا يمكن لأي جهة معرفة حجم هذه

---

[1] . صادق حجال ،"الدولة الفاشلة و إشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011 . 2013" (مذكرة ماستر في العلاقات ،قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2014) ،ص 73

[2] . فتحي محمد أميمة ، الفساد السياسي و الإداري كأحد أسباب الثورات العربية ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجا (ورقة بحث في مؤتمر فيلاديلفيا الدولي حول : ثقافة التغيير ،الأبعاد الفكرية العوامل ،التمثلات) 6 . 8 نوفمبر 2012 ، ص13

[3] . محمد عاشور ، **مرجع سابق** ، ص12

العائدات واستثماراتها، واغتنت منها عائلة القدافي على حساب تنمية البلاد وتم تبديدها في مشاريع دون جدوى في الداخل والخارج بتمويل الإرهاب الدولي وتسليح كثير من الحركات في دول الجوار فضلا عن تبديدها في مشاريع بناء برامج أسلحة الدمار الشامل الذي سرعان ما تخلى عنها باحتلال أمريكا للعراق سنة2003[1].

وبالرغم من أن نصيب ليبيا من عائدات النفط كان متزايدا إضافة إلى الفوائض المالية التي تتربع عليها الدولة كان من الممكن توظيفها بشكل رشيد يساهم في نقل ليبيا إلى وضع تنموي يوفر للشعب الليبي حياة الرفاهية نجد أنها انعكست سلبا بفعل استخدامها في شراء الأنصار وترويض المعارضة من قبل القذافي وجماعته،فضلا عن تكديس ثرواتهم المالية في الغرب ما أذى إلى حرمان الجماهير من خيرات بلادهم[2].

بالنظر إلى ما شهده النظام السابق من نهب للثروات والأموال على حساب الشعب وصرفها في أغراض سرية لا تعود بالفائدة على المجتمع الليبي ككل (فوفقا لمؤشر الفساد حلت ليبيا المرتبة 146 من أصل 172 دولة عام 2011 حسب منظمة الشفافية الدولية)[3] إلى جانب السياسات الاقتصادية غير العقلانية التي انتهجها القدافي يتضح أنه كان سببا في جعل الشعب الليبي يعيش أوضاعا اجتماعية مزرية تسودها حالات الفقر وانتشار البطالة.أما من الناحية الاجتماعية تكشف تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية فبعد أن كانت تحتل الرتبة(64)في التنمية البشرية على المستوى العالمي سنة2000،تقدمت إلى المركز(61)في تقريرسنة2001 ثم المركز(55)في عام 2009 فالمركز(52)في تقريرعام2010،مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الإفريقي في التنمية البشرية.

---

[1] عبد العظيم حافظ جبر ، **مرجع سابق** ،ص_ص.106_107 .

[2] . خلود خميس،"التغير في منطقة شمال إفريقيا في ضوء التدخل ليبيا نموذجا"،(ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي،عمان ،10-11 جوان،2013)،ص223.

[3] . صادق حجال ، **مرجع سابق** ، ص 76

وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسب من يعرف الكتابة والقراءة من البالغين(15سنة فأكثر)نحو 88,31 بالمائة[1].وعلى الرغم من هذه المؤشرات إلا أن ليبيا في ظل النظام السابق كانت تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة حيث أن السياسات التي سار بها القدافي من خلال عدم تنويع مصادر الدخل والاعتماد على النفط كمصدر الدخل الوحيد الذي يعتمد على عوائده،وبالتالي إهمال البنية التحتية غير النفطية إضافة إلى العدد الكبير من الطلاب في النظام التعليمي يحصلون على شهادات لا علاقة لها بسوق العمل وغيرها من قوانين العمل واللوائح المالية غير العقلانية للقدافي أدت إلى تشويه الاقتصاد الليبي وتراجعه.[2]

وبهذه الممارسات المزاجية للرئيس الليبي السابق ظل النظام السياسي مغلقا لا يخدم مصلحة الدولة والشعب بقدر ما يخدم مصالح دائرة صغيرة معينة موالية له،بحيث أحدث فجوة كبيرة بين الحاكم والمحكوم بعزل هذا الأخير عن المشاركة الفعالة في شتى المجالات داخل بلاده.

أما فيما يخص التجانس الاجتماعي فإن الفرد الليبي كان يشعر بشدة الانتماء إلى القبيلة وهذا ما تبرره الإحصاءات التي تشير إلى أن 90% من الليبيين يشعرون بالانتماء إلى القبيلة،وتصل نسبة القبائل الليبية إلى ما يقارب 140 قبيلة ولها امتدادات جغرافية عبر الحدود[3]،ومن ابرز قبائل المجتمع الليبي نجد:

1. القدادفة :من القبائل صغيرة العدد ،استمدت قوة نفوذها من انتماء معمر القذافي إليها.
2. ورفلة : تستوطن منطقة طرابلس وضواحيها وهي أكبر القبائل عددا يبلغ تعداد أبنائها نحو مليون فرد وكانت أول من انضم إلى المعارضة المناهضة للنظام ،على الرغم من اعتبارها من القبائل المدمجة والمتحالفة مع قبيلة القدادفة منذ الأيام الأولى لقيام نظام القذافي .
3. المقارحة: تستوطن مدينة فزان جنوب غرب ليبيا،هي ثاني أكبر القبائل الليبية عددا ومن أكثرها اندماجا و نفوذا في نظام حكم القذافي.
4. ترهونة: يزيد عدد أبنائها على 350000 فرد ما يمثل ثلث عدد السكان تقريبا .

---

[1] . محمد عاشور ، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة ، www.sis.gov.eg/newvr/34/9.htm يوم تصفح الموقع 2016/02/14

[2] . إدريس محمد علي قناوي (مترجما) ، ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية ، 2014 ،ص56

[3] . منى حسين عبيد ،أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ، دراسات دولية ، ع 51 ، 2011 ،ص32

5. الزنتان: صاحبة نفوذ اجتماعي كبير،وكانت من أكثر القبائل معاداة لنظام القذافي تستوطن منطقة "جبل نفوسة ".

6. مصراتة : أكبر قبائل شرق ليبيا ،وهي من أشد القبائل عداء لنظام القذافي.

7. أزوية: وهي القبيلة المجاهرة بعداء نظام القذافي والمنتشرة على مناطق واسعة من شرق ليبيا.

8. الطوارق والتبو : وهم رحل أساسا يستوطنون المناطق الصحراوية[1].

خريطة1: توضح انتشار أهم القبائل الليبية:

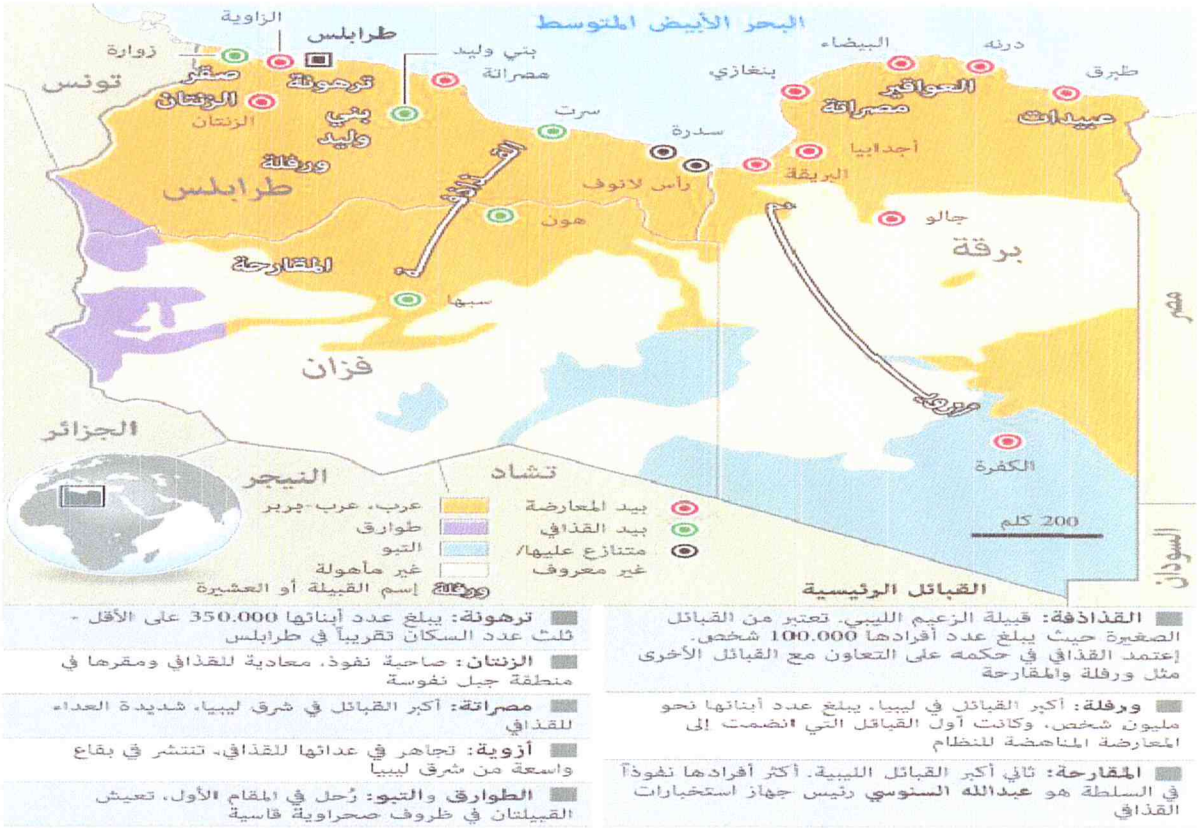

المصدر : منصور لخضاري، الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي،2011 .

وكان النظام الليبي يعتبر القبيلة جرما حيث أن القذافي منذ استلامه للحكم كان يسعى لتقويض النظام القبلي باعتباره ينتمي للأنظمة الملكية واتخذ عدة إجراءات تقضي بتعديل الحدود الإدارية التي كانت تستند إلى الخطوط الفاصلة بين القبائل وعمل على تغيير

[1] . منصور لخضاري ،" الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي"،مجلة البحوث والدراسات العلمية، المدية ،جامعة يحي فارس ، ع2،ج2 ، جوان 2012 ، ص174 .

المسؤولين الذين كان الملك قد عينهم على أساس قبلي،غير أنه لم تمض فترة طويلة حتى أصبح القدافي يتعامل على أساس قبلي واعتاد على زيارة زعماء القبائل لكسب ولائهم للنظام وتوسعت هذه الولاءات إلى العملية السياسية[1].

وتعتبر سياسة فرق تسد الأبرز في حكم القدافي ولا يخفى أن الأخير رجح قبيلته على باقي القبائل ومنح أفرادها الأولوية في المناصب وترقيتهم في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وبفعل سياساته المجحفة في حق القبائل الأخرى خلق اختلالا جهويا بين ولايات الشرق والغرب،فالقيادة الليبية تعتبر أن المنطقة الشرقية متمردة لذا تم تهميشها إلى درجة كبيرة دون إدراج أفرادها في السياسات العمومية و كذا منعهم من الحصول على خيرات البلاد ما جعل لدى أفراد المنطقة الشرقية فكرة بوجوب إسقاط الظلم عنهم وهو ما يفسر سبب انطلاق الشرارة الأولى للانتفاضة هناك[2].

الدوافع الخارجية:

صحيح أن الأسباب الداخلية للأزمة الليبية كانت متعددة بين ما هو سياسي و اقتصادي واجتماعي إلا أن الدافع الخارجي كان له الدفع الكبير في انتهاج طريق التغيير في النظام السياسي وكسر حاجز الصمت أمام الشعب الليبي،فما حدث من انتفاضات في تونس ومصر وتطلع شعوبها إلى نظام سياسي ديمقراطي يكفل لهم حقوقهم وحرياتهم كان له أثر على الليبيين في دفع الخوف والنهوض لإحداث تغيير ضد النظام الدكتاتوري الذي سيطر فيه القدافي على دفة الحكم دون أن ينظر إلى رغبات شعبه والحرص على مطالبهم،لكن على الرغم من الظروف والدوافع السياسية المشتركة لموجة الاحتجاجات في المنطقة العربية مصر ،تونس،اليمن،البحرين وليبيا كان هناك اختلاف في الأساليب والوسائل التي تراوحت مابين السلمية والعنف.هذا فضلا عن دور القوى الكبرى التي كانت لها استراتيجيات مرسومة لإحداث التغيير في ليبيا في الوقت المناسب،فتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا

---

[1] . شريفة كلاع ، "التهميش والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي حالة ليبيا "،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي،ع 5 ، 2014 ،ص 76 .

[2] _ أمحمد المالكي ،" تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي " ، مركز الدراسات المتوسطية والدولية ،ع 6 ، سبتمبر 2011 ، ص3 .

ليس بالجديد إذ أنها انتهجت وسائل عديدة لتنفيذ سياساتها تجاه ليبيا في عدة محطات من قبل أبرزها فرض العقوبات الاقتصادية سنة 1986،إلا أن هذه اللحظة كانت فرصة لأمريكا في تحقيق مآربها في ليبيا.[1]وبالتالي فإن الانتفاضة الليبية التي تحولت إلى معارك مسلحة مثلت حالة خاصة اختلفت كثيرا عن الثورة التونسية غربا والمصرية شرقا ما يرجع إلى الخصوصية الشديدة التي كانت تتمتع بها ليبيا في نظامها السياسي وعلاقاتها الخارجية وخطابها السياسي منذ تولي القدافي للحكم.[2]

المطلب الثاني : خلفيات ومسار الأزمة

اندلعت الأزمة الليبية في 17 فيفري عام 2011 بسبب سوء الأوضاع التي يعيشها الشعب الليبي مطالبين بإصلاحات للعيش بكرامة وحرية غير أن بداية شرارة الانتفاضة كانت يوم 15 فيفري إثر اعتقال المحامي فتحي تربل وفرج الشراني عضو في رابطة الدفاع عن أهالي سجن أبو سليم ما دفع بأهالي الضحايا إلى تنظيم مسيرات احتجاجية في شرق البلاد وتحديدا في بنغازي[3].

ولعبت وسائل الإعلام دورا كبيرا في حشد الشعب الليبي في المظاهرات وتوسيع نطاق الاحتجاجات حيث تحرك الشباب الليبي من خلال شبكات الانترنت (الفايس بوك،والتويتر) للإعلان عن مطالبهم التي تمثلت في المطالبة "بإجراء إصلاحات سياسية واسعة من بينها صياغة دستور جديد للبلاد يضمن المشاركة الفعلية للشعب،ووضع حد لانتهاك الحقوق المدنية للمواطنين،حرية تشكيل الأحزاب وإطلاق حرية الرأي والتعبير"،وقد أسفرت هذه المظاهرات عن إصابة ما يقارب38 شخصا.بالمقابل بث التلفزيون الليبي مقاطع لعشرات من أعضاء اللجان الثورية في مدن ليبية مختلفة خرجوا في مسيرات تدعم نظام الزعيم القذافي مهددين بالقضاء على المعارضين ومواجهتهم وتمت فعلا مواجهة المتظاهرين في اليوم

---

[1] . عبد العظيم جبر حافظ ، **مرجع سابق**،ص ،ص.104،109.

[2] . زياد عقل ،"عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية" ،متوفر على الرابط الالكتروني : http://www.siyassa.org.eg/newsContent/12/116/1تم تصفح الموقع يوم : 2016/02/11

[3] . محسن عوض ، "الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي،و الفعل الثوري"(2001/2011)"، المستقبل العربي ،ع338 ، جوان 2011 ،ص66 .

التالي بقمع شديد من قبل النظام ما دفع بالمتظاهرين للتنديد بإسقاط النظام[1].وجاء يوم الخميس 17 فيفري 2011 (يوم الغضب)على شكل انتفاضة شعبية شملت بعض المدن الليبية الشرقية وتطورت الاحتجاجات بعد سقوط أكثر من 400 مابين قتيل وجريح من قبل قوات الأمن ومرتزقة تابعين للنظام[2] قاموا بإطلاق الرصاص الحي على المحتجين في كل من مدن بنغازي ،البيضاء ودرنة وأجدابيا[3]وتصاعدت الاضطرابات بالمدن الليبية وصولا إلى المناطق الغربية التي خرج سكانها للمشاركة في الاحتجاج ومنها الزنتان، مصراتة وطرابلس داعمة للمناطق الشرقية والوقوف بصوت واحد مطالبين برحيل القدافي[4]وبهذا اتسع نطاق الاحتجاج ليغمر كافة المدن الليبية واختلف الحال كثيرا عما حدث في تونس ومصر حيث أن القدافي وبحكم رفضه للمعارضة كانت ردة فعله فورية وبطريقة وحشية إذ لجأ إلى استخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي وكل ما في حوزته من قوة عسكرية لاحتواء الوضع وإخماد الاحتجاجات دفاعا على نفسه واستمرارا لنظامه إذ اعتبر أن الشعب تمادى في عصيانه،ما دفع بالمعارضة إلى التسلح بأسلحة قديمة وبدائية وشكلوا كتائبهم وألويتهم العسكرية الخاصة وتحولت المظاهرات السلمية إلى نزاع مسلح بين طرفين .

وفي هذه المرحلة من المواجهة بدأت بوادر الانشقاق عن أجهزة النظام، وشمل الانشقاق شخصيات عارضت الطريقة القمعية التي رد بها القدافي على شعبه منهم وزير العدل السابق مصطفى عبد الجليل،ومحمود جبريل وزير التخطيط السابق،وعلي العيساوي الوزير السابق للاقتصاد والتجارة والاستثمار،الذين انضموا إلى الثوار. وعلى الرغم من أنهم كانوا يعملون ضمن النظام غير أن لهم خلافات داخلية معه معتبرين أنفسهم من المعسكر الإصلاحي[5].

---

[1] . علاء الدين زردومي ، **مرجع سابق** ،ص 131 .

[2] . جمال منصر، " احتمالات فشل الدول في شمال إفريقيا بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء دراسة في الحالة الليبية " ، (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار"،جامعة سكيكدة ، 19. 20 نوفمبر 2013)،ص10.

[3] . علاء الدين زردومي ، **مرجع سابق** ، ص 131

[4] . رجب ضو المريض ، "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا " ،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول :سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية ،جامعة ورقلة ، 12- 13 /2014/11)، ص 7 .

[5] . أليسون بارغيتر ، "الأصلاء والدخلاء في ليبيا الجديدة "، سياسات عربية ، ع 11 ، نوفمبر 2014 ، ص 26 .

وفي ظل التطورات السريعة والأوضاع المتشابكة ما بين الطرفان حدثت أول عملية سياسية في ليبيا في فترة الثورة بتشكيل المجلس الوطني الانتقالي رسميا في 27 فيفري 2011م بمدينة بنغازي توالت عليه الاعترافات الدولية وتم تنصيب مصطفى عبد الجليل رئيسا للمجلس[1]،إذ مثل هذا خطوة قام بها هؤلاء المنشقين في مرحلة الثورة إلى جانب اعتراف المجتمع الدولي به ما جعل من المجلس ممثلا شرعيا للشعب الليبي باعتبار أنه من سيتولى شؤون المناطق المحررة ما أدى إلى تراجع شرعية القدافي الذي قرر المواجهة وعدم الاستسلام حتى آخر نفس،وقد مثل إنشاء المجلس الانتقالي وجود سلطتين داخل دولة واحدة أو أشبه بوجود دولتين على رقعة جغرافية واحدة وهو ما أدى لحالة سيادة متعددة على الأراضي الليبية.[2]

أدى انحراف مسار الأحداث واشتداد المواجهة بين النظام والمعارضين إلى تدهور الأوضاع في ليبيا وإهدار أرواح العديد من المدنيين ما استدعى تحرك دول الجوار في إطار الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية مطالبة القدافي بوقف أعمال العنف ضد الشعب وكانت نقطة التحول الأولى بحيث خرجت الأزمة من نطاقها الداخلي إلى المستوى الدولي من خلال إحالة الجامعة العربية الملف الليبي إلى مجلس الأمن بطلب فرض الحظر على ليبيا[3]،وباشر مجلس الأمن بإصدار القرار 1973 بتاريخ2011/03/17 الذي يؤكد على معظم قوانين القرار 1970 الذي صدر بتاريخ 2011/02/26 ولم تستجب له السلطات الليبية،وكذا تدهور الأوضاع وحجم الخسائر الفادحة في صفوف المدنيين، وهو يقضي بفرض عقوبات على القذافي وقد تضمن هذا القرار* القوانين التالية :

1. فرض حظر جوي على جميع الرحلات الجوية في المجال الحيوي للجماهيرية العربية الليبية لحماية المدنيين،مع ضمان مرور إمدادات المساعدات الإنسانية وتأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني.

---

[1] . رجب ضو المريض ، **مرجع سابق** ، ص3

[2] . سليم بوسكين ، **مرجع سابق** ،ص 156

[3] . بلقاسم بلعشي ، "الأزمة الليبية وتداعياتها على الوضع الأمني الإقليمي في الساحل الإفريقي "(مذكرة ماستر في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية ،الجزائر ،2015)،ص40 .

*للمزيد من التفاصيل انظر القرار 1973 لمجلس الأمن.

2 . حظر الرحلات الجوية وذلك بطلب ومناشدة جميع دول الأمم المتحدة بمنع إقلاع أو هبوط أي طائرة عسكرية أو حتى تجارية قادمة من ليبيا أو متجهة إليها من أراضي الدولة.

3. تطبيق مبدأ حظر توريد الأسلحة الذي تضمنه القرار الأممي السابق1970.

4. تطبيق قرار تجميد الأصول (أموال،موارد اقتصادية...)التي تملكها وتسيطر عليها السلطات الليبية_أي القذافي وأتباعه _ بصورة مباشرة أو غير مباشرة وإضافة أسماء أشخاص وهيئات أخرى إلى قائمة الممنوعين من السفر والمعنيين بتجميد أصولهم المالية وإتاحة هذه الأصول لصالح الشعب الليبي في فترة لاحقة وفي أسرع وقت ممكن.

ومثل القراران فرصة لحلف الناتو الذي شرع في تطبيق قرار فرض منطقة حظر جوي من خلال الغارات التي شنها على القواعد الجوية والمنشآت الحيوية وقصف القوات البرية للقذافي[1]ما أدى لشل قدراته العسكرية وبهذا كان للمعارضين سند مكنهم من إضعاف النظام وساعدهم على التقدم إلى أن أتموا سيطرتهم على الشرق الليبي بقيادة المجلس الوطني الانتقالي،وانتفضت مدينة طرابلس يوم 20 أوت ودخل الثوار إلى العاصمة وسيطروا على آخر معاقل القذافي وقتل الأخير في سرت يوم2011/10/20 م وقد خلف ذلك عدة نتائج على مختلف المستويات داخل ليبيا وخارجها[2].

مثلت عمليات حلف الناتو التي تمت تحت اسم حماية المدنيين والتي انتهت في ليبيا يوم 2011/10/31، دورا أكبر من الحماية من خلال الدعم العسكري للمعارضة الذي أسهم في الإطاحة بنظام القذافي ككل فلم يكن باستطاعة المعارضة القضاء عليه لولا هذا القرار الدولي الذي تم تطبيقه حرفيا من طرف قوى خارجية أفضت في النهاية لحسم الصراع لصالحهم بعد أشهر من المواجهة المسلحة التي لم يستسلم خلالها القذافي واستمر في عناده ومواقفه المتصلبة.

لم تكن نهاية نظام القذافي نهاية الفوضى بل ازدادت الاضطرابات الداخلية وجعلت المجتمع الليبي يعيش مرحلة صعبة تشهد انفلاتا أمنيا كبيرا تطغى فيه لغة السلاح فلم يعد سهلا التحكم في تدفقات السلاح و الحد من مظاهر العنف وإحداث نوع من الاستقرار نظرا لغياب

---

[1] . صادق حجال ، **مرجع سابق** ، ص88

[2] . جمال منصر ، **مرجع سابق**،ص10 .

الاحتكام الفعلي إلى سلطة مركزية وأطر مؤسساتية رغم وجود المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية[1].

فقد كان للأسلحة والوسائل التي تم مواجهة القدافي بها انعكاس كبير على أمن الدولة الليبية بعد رحيله حيث اتسمت مرحلة ما بعد القدافي بتزايد عدد الميليشيات والمسلحين إلى جانب الانقسامات المجتمعية بين القبائل والتيارات المختلفة (بين تيار إسلامي وتيار ذو توجه علماني فضلا عن الانقسام مابين ممثلي النظامين القديم والجديد) في ليبيا ما خلق خلافات سياسية وتعقيدات أمنية وصلت إلى حد التصادم المسلح بينها[2].

وهو ما يمكن إسناده أيضا إلى السياسات والثقافة التي رسخها القدافي القائمة على أساس التنافس والتمايز المناطقي و القبلي ما يعتبر أهم تحدي تواجهه ليبيا في هذه الفترة.

وعلى الرغم من نجاح الليبيين في إجراء انتخابات المؤتمر الوطني سنة 2012 باعتبار انه سيحدث تحولا ديمقراطيا إلا أن التوجهات الأيديولوجية المختلفة لأعضاءه جعلته حلقة للصراع فيما بينهم ما لم يمكنهم من تحقيق التوافق وأصبح المؤتمر هدفا للانتقاد[3]،فضلا عن قانون العزل لعام 2013 الذي جاء به المؤتمر الوطني بفعل ضغط الثوار وتدخلهم العسكري في عمل المؤتمر الوطني،وهو ما خلق أزمة بين الفرقاء السياسيين.وتصاعدت الأزمة سنة 2014 مع ظهور تيار"عملية الكرامة "مع اللواء خليفة حفتر ضد ما أسماه الإرهابيين وكذا انطلاق عملية فجر ليبيا للتصدي لمحاولات حفتر للسيطرة على طرابلس،إضافة إلى نتائج الانتخابات البرلمانية عام2014 التي انبثق عنها تنازع الشرعية بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني،وانتقل هذا الانقسام السياسي إلى نزاع مسلح مع انجذاب الأحزاب والنواب في كلا الطرفين إما لعملية الكرامة أو لفجر ليبيا[4].

---

[1] . منصور لخضاري ، "الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي "،**مرجع سابق**،ص 177

[2] . تقرير الشرق الأوسط رقم 115 ، المحافظة على وحدة ليبيا التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي،مجموعة النزاعات الدولية، ديسمبر 2011،ص 6

[3] . عمر إبراهيم العفاس ،" إعلان فيدرالية برقة الخلفيات والتداعيات" ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2013 ، ص3 متوفر على الرابط التالي :http://studies.aljazeera.net/

[4] . أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة ، وحدة تحليل السياسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015 ، ص،ص.1،2 http://www.dohainstitute.org دخول الموقع يوم 2016/04/15.

ما يشير إلى أن الحكومات المتتالية على ليبيا منذ 2011 لم تتمكن من إخماد فتيل الصراع المسلح وحسم الخلافات السياسية وإقامة مؤسسات فعالة تحفظ المصلحة العامة للدولة.

وكما يبدو أن الصراعات المتداخلة في ليبيا تم حصرها في مشكلة الشرعية غير أن أسبابها تفوق المشهد السياسي الذي يخفي مطامع اقتصادية كبيرة بين مختلف المدن الليبية وبهذا تظل قضايا اقتسام السلطة ومشاكل توزيع الثروة الطبيعية بين الشرق والغرب والجنوب في ليبيا أساس النزاع المتجدد والذي تلجأ أطرافه إلى استخدام السلاح راغبة كل قوة في حسم النزاع لصالحها وهذا لضعف ثقافتها السياسية.

وبقي الوضع في ليبيا يسير نحو مزيد من التدهور تمتد آثاره الخطيرة حتى دول الجوار فلم يعد النزاع ينحصر في مجرد انقسامات داخلية إنما اكتسب امتدادات دولية وإقليمية زادت من حدته.

ويمكن القول أن الأراضي الليبية أصبحت مسرحا للقتال بين الفصائل وظهور الحركات الجهادية وعصابات التهريب والجريمة المنظمة التي تجعل من عدم توافق الأطراف السياسية والصراعات القبلية بين مناطق ليبيا أداة لتفجير الموقف وجعل الوضع يعج بالاضطرابات،ورغم التغيرات المتتالية والمعقدة لمسار النزاع الليبي سواء على مستوى الأطراف الفاعلة أو القضايا المتنازع عليها يمكن اختزال المشهد الليبي الراهن الناتج عن التفاعلات السياسية والأمنية في شرعيتين سياسيتين متنازعتين هما:[1]

_ مؤتمر وطني عام: في طرابلس يتمتع بشرعية ثورية وقانونية انبثقت عنه حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة عمر الحاسي،ويدعم قوات فجر ليبيا.

_ برلمان طبرق:يتمتع بشرعية انتخابية ونوع من الاعتراف الخارجي وانبثقت عنه حكومة عبد الله الثني وتعتبر الحكومة الشرعية التي تحكم ليبيا وهذا البرلمان يدعم قوات حفتر[2].

وتشهد ليبيا حاليا جملة من الصراعات إذ أصبح لديها(برلمانان وجيشان وحكومتان) من ناحية وفصائل إسلامية متنوعة على رأسها جماعة الإخوان وتنظيم القاعدة والجماعات

---

[1] . حسن مصدق ، "الأزمة في ليبيا صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات "، جريدة العرب ، ع 9965 ، 2015/07/1،ص7 .

[2]-سيدي أحمد ولد أحمد سالم،مستقبل ليبيا في ظل الانقسام السياسي والصراع العسكري،http://studies.aljazeera.net/arدخول الموقع :2016/02/24

السلفية وتنظيم داعش هذا الأخير الذي دخل مدينة درنة وامتد إلى ليبيا سنة2014 من ناحية أخرى،وهو ما يمكن أن يصطلح عليه "صراع الهيمنة.

خريطة2: تبين الانقسام بين أطراف النزاع الداخلي ما بعد القذافي في ليبيا

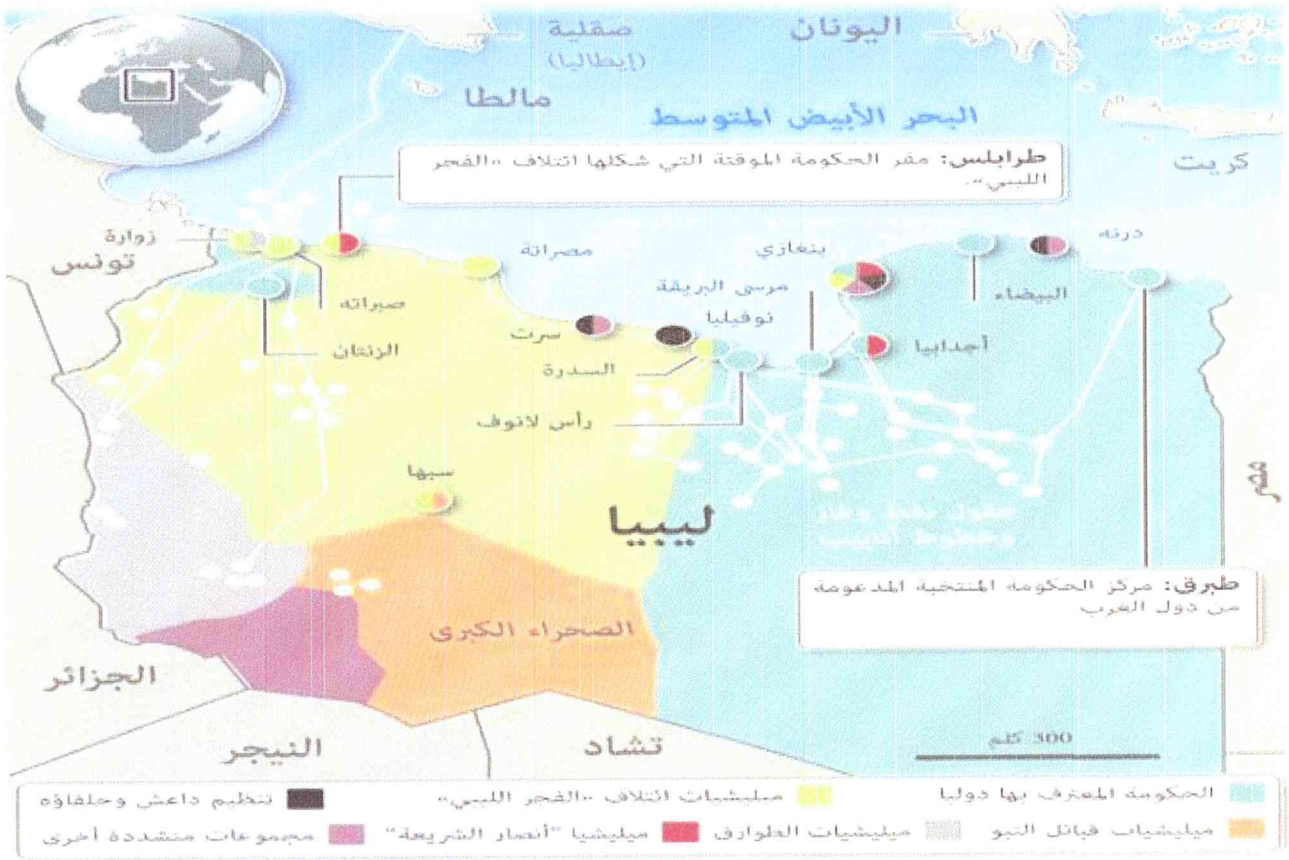

Source :http://www.assabahnews.tn

وهي تحديات أمنية خطيرة تواجهها ليبيا ما يحولها إلى ساحة مفتوحة للإرهاب والعنف وتفكك ما بقي من مؤسسات[1].كلها تبقى مخاطر لا يكون انعكاسها على الداخل الليبي فحسب و إنما آثارها تمتد لتصل إلى دول المنطقة ككل.

[1] . عبد الرحيم علي ، "صراعات الهيمنة بين الجماعات الليبية المسلحة تهدد مسارات التسوية " ، http: //www.islamist-movements.com ، تصفح الموقع يوم 2016/02/22 .

إن ما آلت إليه ليبيا من فوضى وعدم الاستقرار والتناقض بين أطراف النزاع جعل من السيطرة على الوضع أكثر صعوبة إذ أن القوى الثورية التي اتحدت على هدف واحد وهو إسقاط النظام لم تعد تمثل قوة متماسكة بعدها،بل كانت جزءا من مشهد التشظي الذي أصبح يميز مرحلة ليبيا ما بعد القذافي إذ يدور النزاع حول من سيكونون الأصلاء الجدد في السلطة[1]أو حتى بعد ظهور قوى و تهديدات أخرى أكثر سوءا كان مفاده أن كل مرحلة تمر بها ليبيا يكون لها عبء أثقل من سابقتها.

المبحث الثاني : المواقف الإقليمية والدولية اتجاه الأزمة

نظرا للتحولات التي مرت بها الأزمة الليبية يبدو أن ردود الفعل الإقليمية والدولية سواء الصادرة عن الدول كفواعل مستقلة أو في إطار المنظمات لعبت دورا أساسيا في تطور مسار النزاع الليبي وتغييره وذلك من خلال القرارات التي تم إصدارها أو العمليات التي تم تنفيذها وصارت ليبيا تمثل تهديدا إقليميا ودوليا، ما استدعى بالعديد من الدول إلى إعادة النظر في مواقفها وتحركاتها للتعامل مع التهديد الذي يشهده الواقع الليبي في ظل الصراع السياسي والعسكري المعقد و لمعرفة مواقف الدول والمنظمات من النزاع وعلى أي أساس تم تبنيها فسيتم التطرق إليها كالآتي :

المطلب الأول : المواقف الإقليمية

أولا/ موقف الاتحاد الإفريقي:

أولى الاتحاد الإفريقي اهتماما كبيرا للأزمة الليبية منذ بدايتها انطلاقا من خصوصية العلاقات الليبية الإفريقية والثقل الذي تمثله ليبيا بالنسبة للاتحاد من جهة، ومن جهة أخرى التدخل العسكري الذي تبنته الدول الأجنبية والذي يعد هاجسا بالنسبة للأفارقة[2].

---

[1] . أليسون بارغيتر ، **مرجع سابق** ، ص 35

[2] . فهد متولي، المواقف الدولية والخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي،-http://www.fekr online.com/article/، تاريخ تصفح الموقع يوم 2016/02/27

وقد اتسم موقف الاتحاد الإفريقي بداية بالتحفظ ورفضه لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا إذ امتنع حتى عن توجيه أية إدانة مباشرة للقدافي كما أنه لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته الرسمية[1].

وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه من الإتحاد الإفريقي وعديد من الدول الإفريقية أن يكون لها الدور الرئيسي في إنهاء الأزمة والوصول إلى حل توافقي لإعادة الاستقرار إلى ليبيا في ظل العلاقات الليبية الإفريقية الوطيدة اكتفى الاتحاد بإصدار بيان أدان فيه أسلوب القمع العنيف ضد المتظاهرين وذلك بعد أسبوع من اندلاع المواجهة.[2]

إلا أن تفاقم الوضع في ليبيا أدى بالاتحاد الإفريقي للاهتمام بما يحدث في ليبيا لإنهاء العنف ووقف المواجهة بين النظام والمعارضة وبذلك اتضح من موقف الاتحاد الإفريقي أنه لم يكن موضوعيا في تعامله مع دول القارة نظرا لاهتمامه الموجه نحو ما يحدث في ليبيا وفي ظل ما صدر اتجاهها أثناء اجتماعاته مقارنة بنسبة اهتمامه بتونس ومصر الذي لم يكن متوافقا مع حجم التغيير لكلا الدولتين،وبعد البيان الذي كان قد أصدره بشأن استخدام العنف في ليبيا وبمجرد صدور قرار التدخل الخارجي حتى أعلن مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد موقفه الرافض للتدخل الدولي ولجأ إلى تشكيل لجنة من خمسة رؤساء أفارقة للتشاور مع جميع الأطراف في ليبيا بشأن الوضع الذي صارت تشهده ووقف الأعمال العنيفة،وعقد قمة طارئة في أديس أبابا في 25 مارس2011 التي اعتبرها الطريق الممهد لحل الأزمة سياسيا وقد صدر عن القمة الاستثنائية بأديس أبابا خمسة خطوات في سياق خارطة الطريق لحل الأزمة شملت:

_ حماية المدنيين ووقف الأعمال العدائية.

_توصيل المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين سواء كانوا ليبيين أو من العمالة الأجنبية وخاصة الإفريقية .

_ بدء حوار سياسي بين الأطراف في ليبيا للتوصل لتوافق حول سبل إنهاء الأزمة.

---

[1] . منى حسين عبيد ، **مرجع سابق** ، ص40 .

[2] . أميرة محمد عبد الحليم ، "الموقف الإفريقي والانتفاضة الليبية "

http://www.alamatonline.net/l3.php?id=1084، تصفح الموقع يوم : 2016/01/29

_البدء في مرحلة انتقالية شاملة

_تطبيق إصلاحات سياسية لتلبية متطلبات الشعب الليبي.[1]وقد حظيت هذه القمة بحضور وفد ممثل لنظام القدافي ما يثبت قبول القذافي بأن يكون الاتحاد الإفريقي هو الوسيط بينه وبين الثوار والتحالف الدولي .

_ وعلى الرغم من تأييد القذافي لمبادرة الاتحاد الإفريقي التي جاءت من اجل إحداث التوافق بينه وبين المعارضين لنظامه ومنع تفاقم الوضع فقد تم مقابلتها بالرفض التام من قبل المعارضة من منطلق أن الأخيرة لا تهدف إلى التوافق مع القذافي وإنما تنادي بضرورة إنهاء حكمه وهو ما اشترطته منذ أول يوم لبداية الأحداث،كما أن المعارضين للنظام لم يستبعدوا فكرة أن هذه المبادرة جاءت بطلب من القذافي إذ أن الأفارقة يعتبرون رجال القدافي الذي نصب نفسه ملكا عليهم،وبالتالي رأت المعارضة في القرار الإفريقي ترجيحا لكفة النظام على المعارضة التي تسعى إلى التغيير وهذا ما أفضى في النهاية إلى عدم الموافقة من قبل المعارضة حول ما اقترحه الاتحاد الإفريقي.

أما بالنسبة لموقف الفواعل الإقليمية والدولية من المبادرة الإفريقية التي مثلت خطوة بادر بها الاتحاد الإفريقي لأجل وقف العنف والأعمال القمعية في الدولة الليبية فقد لقيت تأييدا من قبل العديد من الدول المجاورة منها الجزائر، وموريتانيا إلى جانب قوى دولية أخرى ومنظمات إقليمية ودولية.وبالرغم من جهود ومساعي الاتحاد الإفريقي للخروج بحل سلمي وإيقاف إطلاق النار كان من الصعب عليه إقناع قوى المعارضة بخريطة الطريق الإفريقية ما أدى إلى فشل مبادرة الاتحاد[2].

ومما لا شك فيه أن العلاقة التي تربط القذافي بالقادة الأفارقة هي الأخرى سببا في خلق الشك من قبل الثوار الليبيين وعدم ثقتهم في القرارات الصادرة عن الاتحاد الذي يبدو حسب المعارضين أن من مصلحته أن يبقي على نظام القذافي،ما دفع إلى إخفاق محاولاته في إعادة الاستقرار وأبقى من الدور الإفريقي نظريا بعيدا عن ارض الواقع،وبالنظر إلى موقف الاتحاد منذ بداية الأزمة في ليبيا حتى سنة 2014 يلاحظ بأنه ظل ثابتا حيث تمسك طيلة

---

[1] . زياد عقل ، "الاتحاد الإفريقي والثورة الليبية ، البروتوكولات والمصالح "،
http://acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=42تم تصفح الموقع يوم 2016/02/13

[2] . منى حسين عبيد ، **مرجع سابق** ، ص41 .

هذه الفترة بموقفه(المتحفظ) ولم يكن له أي دور بارز على المستوى العملي حتى في مختلف المراحل التي مرت بها الأزمة وصولا إلى النزاع بين الفواعل المتعددة سواء في مجاله السياسي حول الشرعية السياسية أو في مجاله العسكري، لكن المؤكد في موقف

الاتحاد الإفريقي انه كان أكثر نشاطا في مرحلة القذافي خاصة أثناء عمل المجتمع الدولي على تحديد شكل التدخل في ليبيا لوقف أعمال العنف التي كان يمارسها نظام القدافي ضد المدنيين.[1]

ثانيا / موقف الجامعة العربية:

لقد كان موقف الجامعة العربية واضحا إزاء ما يحدث في ليبيا فقد رفضت الأعمال العدائية والقمعية التي صد بها النظام المتظاهرين،داعمة بذلك الشعب الليبي في الاحتجاج والمطالبة بحقه،ولعل ما يبرر موقف الجامعة المؤيد للاحتجاجات الشعبية في ليبيا هو إصدار مجلس الجامعة يوم2011/02/20 لقرار يؤكد على تعليق مشاركة الحكومة الليبية في اجتماعات مجلس الجامعة العربية وعلى مستوى جميع المنظمات التابعة لها إلى حين موافقة السلطات الليبية وتحقيق الأمن الليبي.[2]

وبفعل الاستخدام المفرط للقوة من قبل كتائب القذافي ضد المعارضة الليبية أصدرت الجامعة العربية القرار رقم7298 بتاريخ 2 مارس2011م تدين فيه الانتهاكات الجسيمة في حق الشعب ويتضمن:

_ التنديد بالجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين وإنهاء الأعمال القمعية والحث على احترام القانون الدولي الإنساني و ضمان حق الشعب الليبي في تحقيق مطالبه.

_ الالتزام الكامل بالمحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الليبي ورفض كافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا.

وبالرغم من إقرار الجامعة العربية برفض التدخل الأجنبي في ليبيا في البداية إلا أن المجلس الوزاري للجامعة جاء بقرار آخر رقم 7360 في اجتماعه يوم 12مارس 2011 نظرا لازدياد

---

[1] . زياد عقل ،" الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية"

http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=178، يوم تصفح الموقع : 2016/02/24

[2] . زياد عقل ، "الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية" ، **مرجع سابق** .

أعداد القتلى في صفوف المدنيين واستمرار القصف العشوائي للمدن الليبية،مؤكدا فيه عما جاء في القرارات السابقة ومتضمنا ل:

1. مطالبة مجلس الأمن تحمل مسؤولياته بالتدخل في ليبيا واتخاذ إجراءات فرض حظر جوي على الطيران العسكري الليبي لحماية المدنيين مع مراعاة السلامة الإقليمية لدول الجوار.

2 . التأكيد على التعاون مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي ودعم الشعب الليبي لحمايته مما يتعرض له من قبل السلطات الليبية.

3. دعوة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية لمساندة الشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية[1].

إن قرار المطالبة بالتدخل الدولي الذي اتخذته الجامعة بشأن الأزمة الليبية كان محورا لتساؤل العديد من الدول العربية حول هذا الموقف المفاجئ الذي تم تبنيه،حيث ساهم في تدويل الأزمة الليبية[2].ويمكن اعتبار هذا القرار الخطوة الأولى لعسكرة الأزمة الليبية إذ تم تمرير الملف الليبي من طرف الجامعة العربية إلى الأمم المتحدة والذي كان بمثابة الفرصة التي طال انتظارها من قبل الدول الأجنبية التي تبحث عن تغطية عربية لإضفاء الشرعية على تدخلها في ليبيا وعلى إثر قرار الجامعة تحرك حلف الناتو في إطار القرار 1973 الذي تبناه مجلس الأمن وبهذا أصبحت القوى الدولية الطرف الرئيسي في حسم النزاع.

وفي ظل التطورات الأخيرة التي حصلت في ليبيا والمواجهات العنيفة بين الجماعات المختلفة لما بعد نظام القدافي لم تلجأ الجامعة العربية هذه المرة إلى التدخل الأجنبي نظرا للتناقض العربي بهذا الشأن لاسيما من قبل دول الجوار الليبي التي عارضت التدخل الخارجي في الشأن الليبي بأي شكل من الأشكال وقد اتفقت كل من الجزائر ،تونس والمغرب حول فكرة رفض التدخل على الرغم من اختلاف مبرراتها.[3]

---

[1] . للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق02: القرار 7360 للجامعة العربية .

[2] . فاطمة علمان ، "جامعة الدول العربية في ظل المتغيرات الراهنة في المنطقة العربية " ، (ورقة بحث في المؤتمر الدولي :حول التحولات والتغيرات في الوطن العربي الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي) ، مرجع سابق ، ص8

[3] . بدر شافعي، قضايا إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا ، مركز الجزيرة للدراسات،ص4 ،متوفر على الرابط الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/

ويمكن أن يلخص موقف الجامعة العربية إزاء الأزمة الليبية منذ بدايتها في 2011 إلى غاية 29 مارس 2015 م تاريخ انعقاد الدورة 26 لمؤتمر القمة العربية في شرم الشيخ في أن الجامعة قد حرصت في معظم بياناتها وقراراتها والتي تتمثل في حوالي 17 قرارا وبيانا(صدرت على مستوى وزراء الخارجية أو رؤساء الدول العربية)على مبادئ ثابتة لطالما أكدت عليها تقوم على أساس الحفاظ على وحدة الأراضي الليبية واستقلالها إلى جانب دعم الكيانات الشرعية فيما بعد القذافي،وعلى رأسها مجلس النواب والاعتراف به كممثل رسمي للدولة محاولة بذلك لم الشمل الليبي وإعادة بناء مؤسسات فاعلة في الدولة قادرة على تخفيف حدة الأزمة ومكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية.[1]

وهذا ما تجلى في دعوة الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي أعضاء الجامعة إلى ضرورة الدعم السياسي والعسكري لليبيا للقضاء على عوامل الفوضى ووقف جرائم التنظيم الإرهابي داعش الذي يهدد سلامة المواطنين،بقوله" نؤكد اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإعادة الأمن والسلام في ليبيا وتوفير الدعم السياسي والعسكري لصون وحماية سيادة ليبيا ودعم الجيش الوطني والقضاء على الإرهاب وهذا ما قرره القادة العرب"[2].

وبالرغم من موقف الجامعة العربية الداعم للثورة الليبية منذ بدايتها والرفض القاطع للأعمال العدائية وكل محاولات التقسيم وتفكيك الدولة مساندة بذلك مختلف الحكومات الانتقالية بعد سقوط النظام الليبي،غير أن هذا لم يتعد حيز البيانات والتصريحات الدبلوماسية إذ لم يلاحظ لها أي دور عملي على الساحة الليبية لاسيما في حالة الصراع الداخلي بين الفصائل المختلفة وبذلك يمكن القول بأنه لم يكن للجامعة الدور الفعال طيلة السنوات الماضية لمعالجة وإنهاء الأزمة في ليبيا أو حتى لوضعها في المكانة التي تستحقها كوضع يهدد أمن الإقليم وأمن المواطنين داخل ليبيا وفي الدول التي تجاورها واعتباره خطرا على العالم العربي ككل[3].

---

[1] . عبد اللطيف عبيد ، "موقف الجامعة العربية من الأزمة الليبية "، (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي بموضوع : ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة الحصيلة والمآلات وسبل الخروج من الأزمة ، تونس ، 2 . 3 جوان 2015) ، ص 171

[2] . الجامعة العربية تحث أعضاءها على دعم ليبيا،جريدة العربية , على الرابط الالكتروني :
/http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2015/08/18

[3] . زياد عقل ، الأزمة الليبية و التحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية ،**مرجع سابق**.

ثالثا / موقف مجلس التعاون الخليجي:

اتسم موقف مجلس التعاون الخليجي منذ بداية الانتفاضة في ليبيا بمساندته للمعارضة إذ لجأ إلى مطالبة المجتمع الدولي بحماية الشعب الليبي مما يتعرض له من إبادة من قبل قوات القذافي،وباشر وزراء خارجية دول المجلس الخليجي في 2011/3/7 إلى دعوة مجلس الأمن للتدخل وفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا لحماية المدنيين من القصف الجوي من قبل قوات النظام وهو ما توافق وقرار الجامعة العربية[1]،وبذلك فالأزمة الليبية أتاحت المجال أمام المجلس الخليجي حتى يتحرر من خليجيته ومنظومته الإقليمية المحلية حيث برز النشاط الخليجي في المنطقة المغاربية بشكل لم يسبق له مثيل بغض النظر عن الدوافع والأهداف التي أدت إلى اتخاذ المجلس موقف المؤيد للثوار(كتصفية حسابات شخصية مع القذافي وغيرها مما يحقق لها مصالحها) هذا وقد فرضت دول المجلس الخليجي نفسها حتى على أعضاء الجامعة العربية باستصدار قرار الحظر (الذي تم ذكره في قرارات الجامعة العربية) و شرعنة التدخل الغربي[2].

وشاركت بعض دول المجلس عسكريا في التدخل ونجد في صدارتها كلا من قطر والإمارات العربية بحيث شاركت قطر بأربع مقاتلات من طراز (ميراج2000) في الدوريات المسلحة في إطار التحالف الدولي ضد ليبيا أما الإمارات فقد ساهمت بست طائرات من طراز "أف16" وست طائرات من طراز "ميراج"[3]،وفي هذا الإطار أعلن الأمين العام للمجلس الخليجي عبد الرحمن العطية أن "المشاركة القطرية والإماراتية في العمليات العسكرية في إطار التحالف الدولي كانت بدافع تحقيق الأمن والسلام في ليبيا".[4]

---

[1] . عمر حسن ، دول مجلس التعاون والثورة الليبية : الدوافع والأدوار ، http://studies.aljazeera.net/reports/2011/201172110581262538 9.htm#top تم تصفح الموقع يوم 2015/02/10:

[2] . عبد النور بن عنتر ،"الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية "، الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي ، مركز الدراسات المتوسطية والدولية ،ع6 ،(سبتمبر 2011)، ص 6

[3] . عمر حسن ،**مرجع سابق** .

[4] . إلياس نصر الله ،"هيغ لايستبعد وغيتس يعارض إستهداف القذافي " ، جريدة الراي ، 22 مارس 2011 ،ع alraimedia.com11580 دخول الموقع يوم 2016/04/14

وبالتوازي مع المجال العسكري فقد امتد الدور الخليجي إلى المجال السياسي في دعم الثورة الليبية من خلال اعتراف قطر يوم 28 مارس بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كممثل شرعي وحيد للشعب الليبي،ما اعتبر خطوة لإزاحة القدافي وهو القرار الذي دعمته دولا خليجية أخرى منها الكويت.[1]

وبالتالي يبدو أن المواقف الإقليمية كانت مختلفة في نظرتها للازمة الليبية وفي التعامل معها حيث أن كل موقف كان مبني على اعتبارات شخصية ومصلحية تتعلق بطبيعة علاقات هذه المنظمات والدول الأعضاء فيها مع النظام الليبي السابق،بالرغم من أن تبرير جميع الدول لمواقفها كان يستند إلى العامل الإنساني والسعي إلى حماية المدنيين.

والملاحظ أن الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية انحصر دورهما في مجرد التصريحات و إصدار القرارات أما على مستوى أرض الواقع لم يكن هناك تطبيق فعلي، في حين أن الموقف الخليجي(وبالخصوص الدور القطري) كان عمليا منذ بداية الأزمة الليبية هذه الأخيرة التي كانت مناسبة للدبلوماسية الخليجية للقيام بدور بارز في القضايا الإقليمية.

المطلب الثاني : المواقف الدولية

حرصت الدول الغربية على التواجد في الأزمة الليبية بفعالية نظرا لما تمثله ليبيا من أهمية للمصالح المختلفة لهذه الدول وسيتم إبراز المواقف الأوروبية والأمريكية من خلا ل ما يأتي:

أولا / الموقف الأمريكي:

لم يكن موقف أمريكا حاسما في بداية الأزمة الليبية كما هو معتاد عليه حيث لم تتحرك وإنما اكتفت بداية بالتنديد بالأعمال الوحشية المرتكبة من قبل نظام معمر القدافي ضد الشعب الليبي إلا أنها هي من دفع بالأمم المتحدة لإصدار القرار 1970 يوم 26فيفري 2011[2]،وبالرغم من هذا فإن الموقف الأمريكي كان حذرا للغاية ومترددا من التدخل العسكري في التعامل مع الوضع في ليبيا وهذا الموقف نابع من واقع التجربة الأمريكية

[1] . عمر حسن ، **مرجع سابق** .

[2] . صادق حجال ، **مرجع سابق** ، ص 85

السابقة في ساحات العراق وأفغانستان فضلا عن معارضة أغلبية الرأي العام الأمريكي وعدد كبير من نواب الكونغرس للتدخل العسكري[1].

ولكن هذا لم يكن يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت في معزل عما يجري من تغيرات في الدولة الليبية،فما إن توسع نطاق الاحتجاج وحدث التغيير السياسي في ليبيا حتى استغلت أمريكا الوضع وبادر الرئيس أوباما باقتراح للبنتاغون الأمريكي في مطلع مارس 2011 بضرورة التحرك لوقف الانتهاكات التي يمارسها النظام ضد الشعب الليبي إضافة إلى أن نظام القذافي قد فقد شرعيته من خلال تصريح الرئيس الأمريكي قائلا "إن العقيد القذافي ليست لديه الشرعية أن يحكم،ويجب أن يتنحى وينبغي أن يوقف جميع أعمال العنف"وبررت أمريكا موقفها باشتراكها في التحالف الدولي الذي جمعها بكل من فرنسا وبريطانيا،كندا،ايطاليا وشكل التحالف عملية مشتركة لضرب أهداف ليبيا سميت فجر أوديسا (وتمت العملية يوم 19مارس 2011) التي أطلقت خلالها حوالي 110 صاروخا على أهداف ليبية محددة[2]،وقد عززت الولايات المتحدة الأمريكية مشاركتها في الأسبوع الأول من التدخل الذي كان في مارس بقواتها ووحداتها العسكرية لكن ومع انتهاء الأسبوع سلمت (الولايات المتحدة الأمريكية) قيادة العمليات العسكرية في ليبيا إلى حلف الناتو[3].

والمؤكد أن مشاركة أمريكا ضمن التحالف كانت تمثل حرص أوباما على أن لا ينظر المجتمع الدولي إلى أن بلاده استخدمت قوتها منفردة خارج إطار المعايير الدولية[4].ولقد كانت حقيقة الموقف الأمريكي نابعة من مصلحة حيوية تتعلق بالموارد الطبيعية ومصالحها الشخصية أكثر من تعبيره عن القيم المتصلة بدعم الثورة والديمقراطية،فالنفط والغاز الليبي مهم ومركزي للسياسة الأمريكية في المنطقة كما تهدف أمريكا من خلال موقفها ضد النظام

---

[1] . محمد عبد الحفيظ الشيخ ، " أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسوريا نموذجا)" ، المجلة العربية للعلوم السياسية،ع43 . 44 (2014) ، ص 132

[2] . خلود خميس ، **مرجع سابق** ، ص 129

[3] . خلود خميس، **نفس المرجع** ، ص130

[4] . يوسف محمد الصواني ،" الولايات المتحدة وليبيا :تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي "،المستقبل العربي،ع 431 ،(2015):ص.13

إلى تامين مصادر الطاقة لحلفائها في أوروبا ما يرتبط بقوة وتماسك الحلف الأطلسي ومهامه أو دوره الاستراتيجي[1].

ثانيا / المواقف الأوروبية :

جاءت مواقف الدول الأوروبية تدين قمع السلطات الليبية للمحتجين، ومقابل هذه التصريحات أعلنت ليبيا وهددت بإمكانية وقف التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة غير الشرعية إذا تدخل الاتحاد الأوروبي في الأزمة الليبية،إلا أن التعامل العنيف الذي واجه به القذافي معارضيه دفع بعدة دول غربية إلى مراجعة سياساتها منددة بالأعمال غير الإنسانية للنظام[2]وأمام ما يحدث في ليبيا وفي ظل الممارسات القمعية للقدافي جاءت المواقف الأوروبية كالتالي :

1/ موقف فرنسا:

بالرغم من العلاقات الفرنسية مع النظام الليبي السابق خاصة في مجال الصفقات العسكرية إلا أن الموقف الفرنسي كان منذ البداية واضحا بخصوص ما يحدث في ليبيا حيث تصدرت فرنسا المواقف الدولية وأعلنت مساندتها للمعارضين وإدانتها للقمع المتصاعد للجيش الليبي ضد الليبيين مطالبة بوقف الاستخدام المفرط للقوة،وقد تجسد ذلك في تصريح ساركوزي يوم21 فيفري بأن"فرنسا تدين الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المعارضين وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف ودعا إلى حل سلمي يحقق للشعب الليبي الحرية والديمقراطية"[3].واستمرت ردود الفعل الفرنسية مؤكدة على ضرورة النظر في الأزمة الليبية مع إمكانية التدخل العسكري إن لزم الأمر ذلك،وقد تبلورت هذه التصريحات إلى تطبيق عملي على أرض الواقع حيث سعى الرئيس الفرنسي إلى محاولة إقناع الدول الأوروبية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية باستصدار قرار دولي لضمان حماية المدنيين الليبيين. وسرعان ما بادرت فرنسا للمشاركة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى قصف كتائب القذافي

---

[1] . يوسف محمد الصواني،**نفس المرجع** ،ص14 .

[2] . خليل سامي أيوب ،"موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية " ، الحوار المتمدن ،ع3564

http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=179،

[3]. خليل سامي أيوب، **نفس المرجع** .

قبل تولي حلف الناتو تطبيق القرار الدولي[1]،وتكمن رغبة فرنسا في أن يكون لها الدور البارز في الأزمة الليبية سواء من خلال قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة التي سعت فرنسا في إطارها إلى قيادة هذه العمليات بشنها ضربات على الأراضي الليبية،أو عبر اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلا رسميا لشؤون الشعب الليبي[2]، فقد كانت فرنسا من أول الدول من حيث اعترافها بالمجلس.

2 / موقف ألمانيا:

وصفت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بأن خطاب القذافي يوم 2011/02/22 بالمرعب نظرا لما تضمنه من ألفاظ حول إعلان الحرب والمواجهة الصارمة ضد شعبه[3].

لكن ألمانيا لم تتبنى موقف فرنسا فيما يتعلق بقرار التدخل العسكري في ليبيا فقد رفضت ألمانيا منذ بداية الأزمة الليبية الاندفاع وراء الموقف الفرنسي بشأن التدخل لصد سياسات القذافي متحفظة عن التصويت لصالح القرار الدولي رقم 1973 (إلى جانب كل من روسيا، الصين، الهند والبرازيل وهي الدول الخمس التي امتنعت عن التصويت لصالح قرار الحظر الجوي على ليبيا)وإنما أعربت في موقفها عن معاملات القدافي إزاء معارضيه ووصفها بالتعسفية وأنه لابد من ضرورة الوصول إلى حل مناسب والعمل على حماية المدنيين.[4]

3/ موقف ايطاليا:

في بداية الأزمة تحدد الموقف الايطالي من خلال تصريح رئيس الوزراء برلسكوني انه لا يريد إصدار أي تعليق على الوضع القائم في ليبيا حرصا منه على عدم إحراج القدافي لكن مع تغير مجرى الأحداث باستخدام النظام الليبي للعنف لم يكن الموقف الايطالي ليختلف عن موقف باقي الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية،فقد اضطر رئيس الوزراء

---

[1] . محمد عبد الحفيظ الشيخ ، **مرجع سابق** ، ص 133 .

[2] . براء ميكائيل ، "أوروبا أمام الثورة الليبية :اتخاذ مواقف متضاربة "،

http://fride.org/download/_AlJazeera_Qatar_BM_14_5_11.pdf يوم زيارة الموقع : 2016/02/27

[3] . خليل سامي أيوب ، **مرجع سابق** .

[4] . براء ميكائيل ، **مرجع سابق** .

الايطالي اعتماد نوع من البراغماتية وضم صوته إلى أمريكا من خلال دعم قرار الأمم المتحدة بشان التدخل العسكري في ليبيا ولو كان على حساب القذافي.[1]

4/ موقف بريطانيا:

أدانت بريطانيا أعمال العنف التي مارسها القذافي ضد المعارضة إذ عبر عنه وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ بأنها أعمال عدائية ضد حقوق الإنسان،وتحت هذا المبرر شاركت بريطانيا في فرض حظر الطيران على ليبيا بطائراتها وأسلحتها العسكرية[2].

_ كثفت الأطراف الخارجية حضورها في الأزمة الليبية وفقا لعاملين أساسيين بعيدا عن الجانب الإنساني،أولها حجم المصالح الغربية في ليبيا خصوصا الأوروبية منها،وثانيا لما يمثله القذافي من تهديد نظرا لكونه حاكما لا يمكن الوثوق بتصرفاته وكانت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول حضورا في الأزمة الليبية سواء من حيث المواقف الدبلوماسية أو التدخل العسكري بعد التدخل الدولي للمجلس[3].

يمكن القول أن ردود الفعل العربية والغربية أبدت رغبة هذه الدول في إزاحة القذافي عن الحكم خاصة الدول الخليجية والغربية التي كانت على استعداد لمواجهة القدافي عسكريا بدءا من تدخل الجامعة العربية ودول الخليج انتهاء بالأمم المتحدة وقراراتها لتمكين الثوار من السيطرة والتغلب على النظام،وبالرغم من أن مواقف هذه الدول والمنظمات تمثلت في المناداة بالقيم الإنسانية ومحاولة إنهاء العنف والانتهاكات الجسيمة التي تعرض إليها الشعب الليبي،إلا أن الواقع اثبت أن الطابع المصلحي للقوى الخارجية التي تعتبر أطرافا رئيسية في الأزمة كان الغالب على المشهد الليبي.انطلاقا من أن تخطيطها لإسقاط النظام الليبي نابع من أهداف سياسية وأمنية واقتصادية ذات أبعاد إستراتيجية تخص القوى العالمية[4].

إن ردود الفعل الخارجية وبالخصوص قرار التدخل الدولي عبر مجلس الأمن هي التي غيرت مجرى الأحداث في ليبيا ما فرض معادلات جديدة على الأزمة حيث أصبحت ليبيا تشهد وضعا خطيرا ومشهدا متشابكا فيما بعد سقوط القدافي،فلم يعد النزاع ينحصر في

---

[1] . براء ميكائيل، **نفس المرجع** .

[2] . علاء الدين زردومي ، **مرجع سابق** ، ص128 .

[3] . زياد عقل ، "الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية "، **مرجع سابق** .

[4] . رجب ضو المريض ، **مرجع سابق** ، ص 6

الجانب السياسي لوحده ولا في نزاع عسكري وإنما تم المزج بينهما وانتشرت الميليشيات والجماعات المسلحة،وأصبحت ليبيا ساحة تقود فيها الأطراف الخارجية النزاع بحيث تحدد الأجندة السياسية والأمنية في ليبيا وفقا لما يخدم مصالحها في ليبيا وفي المنطقة ككل ما قد يتطلب فترة طويلة لإحداث التوافق بين الأطراف الداخلية للنزاع وإعادة الاستقرار للدولة.

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري

تعيش ليبيا انفلاتا أمنيا كبيرا وفراغا مؤسساتيا أحدث تحديات خطيرة على منطقة الساحل الإفريقي عموما وعلى دول الجوار خاصة وعلى رأسها الجزائر باعتبارها تمتلك حدودا واسعة مع ليبيا،ما يجعل من الفوضى واللااستقرار الليبي تهديدا للأمن الجزائري والمتمثل في الإنكشافات الحدودية وانتشار المعاملات غير الشرعية فضلا عن بروز الميليشيات المسلحة.

انتهجت الجزائر منذ بداية الأزمة الليبية سياسة الحياد حيث اعتبرت أن ما يحدث في ليبيا شأنا داخليا فكانت الجزائر آخر دولة في شمال إفريقيا اعترفت بالمجلس الانتقالي كممثل شرعي للشعب الليبي في سبتمبر 2011،ما أدى إلى توتر العلاقات بين الجزائر والمجلس الانتقالي الذي اتهم الجزائر بدعم نظام القدافي وأنها سمحت بمرور إمدادات عسكرية ومرتزقة أجانب عبر الأراضي الجزائرية وأصبحت الجزائر تواجه اتهامات متكررة بمساندة نظام القذافي خصوصا وأنها سمحت باستقبال عائلة القذافي بعد تحرير الثوار للبلاد وإسقاط النظام السابق[1].

هذا بالرغم من أن الجزائر كذبت هذه الاتهامات وأوضحت موقفها من خلال ما صرح به الوزير الأول أويحي أن الجزائر تبنت هكذا موقف في بداية النزاع أملا في أن تسوى الأزمة الليبية عن طريق السلم ودون تدخل قوة أجنبية[2]. وهو أيضا ما نفته القوى الكبرى إذ أعلن قائد الأفريكوم "الأمريكي"مطلع جوان 2011 أنه "ليس هناك أي دليل واحد على تورط الجزائر وإرسالها محاربين مرتزقة إلى ليبيا، وأن الجزائر لها الحق في إبداء تخوفها من تنقل السلاح وانتشاره"، في حين صرح سفير بريطانيا في الجزائر منتصف جوان 2011" أن بلاده

---

[1] . كفاح عباس رمضان الحمداني ،" الجزائر وحركات التغيير العربية 2011"، مركز الدراسات الإقليمية ،2011،ص11

[2] . نفس المرجع ،ص12

أكدت عن عدم وجود مرتزقة جزائريين في ليبيا ضمن كتائب القذافي "، ومن جهته أكد وزير خارجية فرنسا بأنه لا سند لهذه الاتهامات[1].أما بخصوص استقبال عائلة القذافي فقد وصفت الجزائر ذلك بأنه حالة لا تخرج عن الإطار الإنساني.

وبعد سقوط نظام القدافي شرع البلدان في تطبيع العلاقات وتجاوز مرحلة الخلاف التي تسببت فيها الاتهامات التي وجهت للجزائر ليعود التقارب ويميز العلاقات الجزائرية الليبية حيث قام رئيس المجلس الانتقالي بزيارة الجزائر لمعالجة مشكلة انتشار السلاح على الحدود مع التأكيد على ضرورة تحسين العلاقات بين البلدين الشقيقين[2].لما يجمعهما من تاريخ وجغرافيا ومستقبل بدلا من أن تؤثر فيها تلك الاتهامات ومع ذلك إلا أن الأحداث الليبية كان لها انعكاسات مختلفة على الأمن الجزائري من خلال :

المطلب الأول : انكشاف الحدود المشتركة وفوضى انتشار السلاح الليبي:

ساهم التدخل العسكري في نشر الفوضى بشكل كبير لاسيما على الحدود حيث أصبح تأمينها أحد أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا،ما أدى إلى تنامي التجارة غير المشروعة بالأسلحة والمخدرات والاتجار بمختلف البضائع بطرق غير قانونية ترتب عنها عواقب وخيمة على المنطقة بأكملها حيث أصبحت ليبيا ساحة مهيأة لحركة السلاح والمسلحين ومرور الشبكات الإرهابية ما شكل تهديدا بالنسبة للدول المجاورة[3].

فقد مثل الواقع الذي تعيشه ليبيا نموذجا بارزا للانفلات الأمني لدول الحراك العربي نظرا لبروز مؤشرات اللاأمن بها من حيث ارتفاع معدل العمليات الإرهابية ومعدل الاغتيالات السياسية إضافة إلى التفجيرات الانتحارية[4]،كل هذا بات عبئا على الداخل والخارج الليبي كما تعد هذه التهديدات انعكاس غير مباشر للأمن الجزائري لما للجزائر من امتدادات طبيعية وبشرية مع دول الساحل الإفريقي.وانطلاقا من أن إفريقيا تشكل العمق الإستراتيجي للجزائر،فإن الأزمة الليبية جاءت لتغدي وتعمق الأزمات الأمنية والسياسية

---

[1] . عبد النور بن عنتر، "الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية "، **مرجع سابق**،ص13

[2] . كفاح عباس رمضان الحمداني ، **مرجع سابق**، ص13

[3] . زردومي علاء الدين، **مرجع سابق** ، ص 142 .

[4] . عمراني كربوسة، "مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011 "،مجلة المفكر ،ع 11 ، ص241 .

والاجتماعية التي تعانيها دول الساحل ما اضطر الجزائر لتحمل أعباءها والتصدي للأخطار التي تواجه حدودها الجنوبية[1].

وفي ظل الوضع السياسي والأمني الحاد في ليبيا وجدت الجزائر أن إقليمها معرض للخطر وقد كان تأثير الأزمة الليبية على الجزائر بالدرجة الأولى يتمثل في ضعف الحدود الجزائرية الليبية المشتركة الممتدة على طول 1000كلم تقريبا[2].

حيث أن الانتقال بالأحداث إلى نزاع مسلح أدى إلى انهيار الاستقرار في البلاد فأصبح الطرف الليبي غير قادر على التحكم فيما يجري على الحدود ما اضطر الجزائر إلى تقدير حجم الخطر القادم من ليبيا وهو ما أكده وزير الخارجية بقوله "المسألة الليبية والتدهور الذي سجلناه في هذا البلد لاسيما فيما يتعلق بالانقسام الداخلي والحصول على الأسلحة كانا جليين منذ البداية لما جعل الخطر الأمني يبدو كتهديد حقيقي"، وقد قال محذرا انه"لم تكن هناك مغالاة في تقدير الخطر من طرفنا ونحن اليوم نكاد نوقن بأن ما يحدث في ليبيا ستكون له انعكاسات على المنطقة ليس فقط على الجزائر، ولكن حتى على الدول المجاورة الأخرى"[3]،فقد مكّن الانفلات الأمني من انتشار أنواع مختلفة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة بفعل فتح مخازن السلاح الليبي واقتحام الثكنات وهو ما عبر عنه القذافي في خطابه في 2011/02/25"وعند اللزوم سنفتح كل المخازن ليتسلح الشعب الليبي لتتسلح القبائل الليبية"وبات تهريب الأسلحة رائجا في ليبيا التي أصبحت فضاءا مفتوحا لحركة الأسلحة المتطورة وهو ما يمكن ملاحظته في تصريحات السياسيين والدراسات ذات العلاقة بالموضوع،وجاء في تصريح للوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل لجريدة القدس "نحن قلقون جدا من حضور القاعدة بين الثوار الليبيين وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة ما سينعكس سلبا على أمن المنطقة"[4]

---

[1] . منصور لخضاري ، الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي "،**مرجع سابق** ، ص183 .

[2] . flavien bourat , « l'impact de la crise libyenne sur les autres pays du maghreb », études de l'irsem ,n =27,2013 ,p 40.

[3] . نبيل بويبية ،**مرجع سابق** ،ص79 .

[4] . منصور لخضاري ،الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي "، **مرجع سابق** ، ص181 .

وهو ما ستصل تهديداته حتما إلى المجال الأمني الجزائري ولو بشكل غير مباشر كما قد سبق ذكره .

وقد تمكنت قوات الأمن الجزائرية في 2011/6/3 من استرجاع كمية معتبرة من الأسلحة المهربة من ليبيا متمثلة في 30 قطعة سلاح ودخيرة ومتفجرات في المنطقة المعرفة بالمثلث الحدودي بين الجزائر النيجر وليبيا،وهذا الانفلات راجع إلى عدم قدرة السلطة الجديدة في ليبيا (المجلس الوطني الانتقالي)من حراسة و تامين مخازن السلاح شرق ليبيا التي تحتوي أنواعا مختلفة من الأسلحة[1]الخفيفة والثقيلة نظرا للصفقات التي كان يعقدها القذافي مع مصدري السلاح خصوصا مع روسيا.

كل ذلك زاد من قلق الجزائر إزاء ما يحدث في ليبيا والذي يعد تهديدا لأمنها القومي كما تتخوف من وصول ملايين قطع السلاح إلى حركات إرهابية مسلحة على أراضيها وإلى الساحل،فعملت الجزائر على تقييم أضرار السلاح من خلال تشكيل لجنتي خبراء وأمنيين عسكريين بطلب من الرئيس بوتفليقة إذ تشكلت اللجنة الأولى من خبراء مكافحة الإرهاب والتسلح مكلفة بتقدير حجم السلاح المهرب من المجمعات العسكرية الليبية والتي ستباع بطرق غير شرعية للجماعات المسلحة خصوصا الصاروخ سام7 وأستريلا 2 ويعد صاروخ دفاع جو يحمل على الكتف وهو نوع يمتلك منه نظام القدافي كمية غير معروفة، وبالرغم من ذلك فان ما يهم دول التحالف هو استمرار الدمار لكسب صفقات الاستثمار في البنى التحتية في ليبيا.

في حين أن اللجنة الثانية تم تشكيلها من قبل هيئة الأركان للجيش الوطني الجزائري وتبحث في أسباب إخفاق السلاح الروسي في التصدي للهجمات الأطلسية ما استدعى الإقرار بوقف استيراد السلاح الروسي لحين التأكد من فعاليته،كما أن الجزائر تعاني من مشكلة الحصول على السلاح المتطور من الغرب بفعل التحفظات الإسرائيلية على نقل السلاح المتطور من الو م أ إلى الدول العربية[2].

ومن جهته عبَر الأكاديمي الجزائري د. برقوق عن الانفلات الأمني الذي تعيشه ليبيا والرهانات الأمنية في دول الجوار أن من شأنه أن يفتح تحديات حقيقية أمام الأمن القومي

---

[1] . بلقاسم بلعشي ، **مرجع سابق** ، ص63

[2] . **نفس المرجع** ، ص _ص .64_65 .

الجزائري و يهدد استقرار حدودها في ظل هشاشة المنظومات الأمنية في أغلب هذه الدول وتحولها إلى بيئة خصبة لنشاط الجماعات الإرهابية، كما أوضح برقوق أن التدخل الأجنبي كان طرفا مساهما وبشكل مقصود في إعادة الدولة الليبية إلى مرحلة بدائية تتميز بغياب السلطة وتعدد جبهات الصراع ما أحدث الواقع الذي صارت تعانيه ليبيا وجعل من الأخيرة حاضنة للإرهاب الدولي[1].

وقد أعرب كل من الجزائر والاتحاد الإفريقي عن قلقهما إزاء انتشار الأسلحة الثقيلة في ليبيا نظرا لتهديدها للأمن والسلم إقليميا وقاريا[2]،وأعرب أيضا المشاركون في ندوة الجزائر الدولية في 7سبتمبر 2011 حول مكافحة الإرهاب بحضور ممثلين عن 40 دولة عن تحول منطقة الساحل إلى خزان بارود بسبب الأزمة الليبية نتيجة انتشار السلاح الليبي وهو ما حذر المشاركون في الندوة من انتشاره في الساحل الإفريقي ما يحدث تدهورا أمنيا شاملا،وفي نفس السياق تحدث رزاق بارة مستشار الرئيس الجزائري للشؤون الأمنية ومكافحة الإرهاب في هامش الندوة عن تجميع الأسلحة وتطور الجماعات المسلحة التي ربما تستعد للعب دور في عدم الاستقرار في المنطقة، في حين أكد على "حق الجزائر في اتخاذ مجموع التدابير الاحتياطية حفاظا على الأمن في إقليمها وفي المنطقة مع دعم كل الجهود التي ستأتي بالاستقرار والأمن في ليبيا الشقيقة."[3]

فحسب مجلة الجيش الصادرة عن وزارة الدفاع الجزائرية في جانفي 2012 أن قوات الجيش صادرت على الحدود الجزائرية مع ليبيا حوالي 123 قذيفة مضادة للذبابات و193 قذيفة صاروخيةو283 حشوة قذيفة صاروخية وعددا كبيرا من الذخائر من عيارات مختلفة

---

[1] . إكرام س ، د.برقوق،" الرهانات الأمنية في دول الجوار تفرض تحديات جديدة على الجزائر "، http://elraaed.com/ara/watan/69403 ، تم تصفح الموقع يوم : 2016/03/17 .

[2] . بلقاسم بلعشي ، **مرجع سابق** ، ص 62

[3] . فرانس 24 ، "الأزمة الليبية تغذي المخاوف من تحول منطقة الساحل إلى خزان بارود "، http://www.france24.com/app.php/ar تم تصفح الموقع يوم 2016/03/23.

إضافة إلى 82 رشاشا من نوع كلاشينكوف و57 بندقية رشاشة مختلفة وثلاث قاذفات صواريخ[1].

انطلاقا من أرقام ومؤشرات السلاح المنتشر في ظل الأوضاع التي آلت إليها ليبيا منذ سقوط القذافي فان هذا يبرر انعدام الاستقرار في ليبيا ثم انعكاسها بشكل سلبي و بدرجة كبيرة على دول الجوار لاسيما الجزائر وذلك بفعل تنامي خطر الجماعات الإرهابية وتمدد تنظيم داعش داخل الفضاء الليبي وتوجيهه لتهديدات مباشرة لاستهداف الجزائر.

ونظرا لذلك صرح الخبير الأمني أحمد ميزاب لموقع CNN بالعربية أن الجزائر سارعت إلى حماية حدودها ضمانا لاستقرارها منذ اندلاع الأزمة في ليبيا وبداية التدخل العسكري على أراضيها يقينا من أن ما يحدث في ليبيا يعد تهديدا لأمن الجزائر القومي خصوصا بعد تحول ليبيا إلى بؤرة توتر في المنطقة بعد غياب مؤسسة أمنية رسمية واستمرار الانتشار الفوضوي للسلاح وتنامي الحركات الإجرامية وتزايد عدد الميليشيات المسلحة نظرا للحدود الطويلة التي تربط الدولتين،ما فرض على الدولة الجزائرية الحيطة والحذر واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الخطر وفق استراتيجيات أمنية مدروسة[2].

إذ نبهت الأمم المتحدة مؤخرا في تقرير سلمته للحكومة الجزائرية إلى معدل مثير للانزعاج لانتشار الأسلحة الليبية حيث أعلنت مجموعة الخبراء في مجلس الأمن الدولي في التقرير عن خطر تهريب السلاح على دول الجوار الليبي إذ أن تهريبه يتم عبر جنوب تونس وجنوب الجزائر وشمال النيجر إلى جهات مثل مالي فضلا عن بقاء بعض هذه الكميات في مناطق العبور لتتصرف بها جماعات محلية متشددة[3]، والأكثر من ذلك فقد أصبحت حدود ليبيا ساحة لاستقطاب كل أشكال التطرف ومنطقة للتدريب على استعمال السلاح الليبي

---

[1]. الجزائر تعزز أمنها على الحدود مع ليبيا ، http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/1/22 تصفح الموقع يوم 2016/03/1

[2]. كيف تتحصن الجزائر لمواجهة خطر الجماعات الجهادية القادم من ليبيا ، http://arabic.cnn.com/world/2015/08/29/algeria-terrorism-libya تم تصفح الموقع يوم 2016/02/24

[3]. "هاجس الأزمة الليبية يؤرق السلطات الجزائرية " ، جريدة العرب ،ع9684 ، في 2014/09/19 متوفر على الرابط الالكتروني :http://alarab.co.uk

المنتشر بكثافة في ظل غياب السلطة والدولة في ليبيا،فقد كشف قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا ديفيد رودريغز عن تواجد معسكرات تدريب في مناطق شرقي ليبيا تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية.والجدير بالذكر أن قوات الأمن الجزائرية تتمكن في كل مرة من إجهاض محاولات اختراق مسلحين للحدود الجزائرية حيث تمكنت من توقيف مهربين ومسلحين قادمين من ليبيا ومصادرة أسلحة من نوع كلاشينكوف[1] .

إذن مثّل انهيار نظام القدافي في ليبيا وتلاشي أركان الدولة الوطنية مع بروز النزاع المسلح على السلطة مابين القبائل المتناحرة مؤشرات للانعكاسات الأمنية الخطيرة في المنطقة،خصوصا على الحدود الجزائرية ما جعل الجزائر مضطرة للتعامل مع الوضع الحالي غير المستقر في ليبيا على الأقل لحماية حدودها المنكشفة أمام حركة السلاح والجماعات الإرهابية.

المطلب الثاني : تنامي نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة

إن ما حذرت منه بعض الدول ومن بينها الجزائر حول ما ستفرزه الأزمة الليبية من تداعيات وتحولها إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لتفعيل نشاطها بالمنطقة من خلال تهريب الأسلحة والمتاجرة بها خارج ليبيا بطرق غير قانونية بات مؤكدا حيث أن مخاوف السلطة الجزائرية تركزت حول وقوع الأسلحة بيد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والذي سيضرب الاستقرار والأمن في المغرب العربي والساحل الإفريقي ما سيؤثر بدرجة أكبر على الجزائر وتونس لكونهما متجاورتين مع ليبيا[2]،هذه الأخيرة التي تحولت إلى دولة فاشلة مع سقوط نظام القذافي وسيطرة الميليشيات المسلحة على مناطق كبيرة في الدولة فلم تعد هناك حكومة مركزية تتحكم في الوضع الأمني وإنما أصبحت هناك جماعات مسلحة متطرفة وجماعات قبلية تحتكم إلى نظام القبيلة إلى جانب امتلاكها لأسلحة خطيرة ومتطورة وصل الأمر بهذه الجماعات إلى درجة السيطرة على 11طائرة مدنية في مطار طرابلس الدولي[3].

---

[1] . "الجزائر تواجه التهديدات الأمنية برفع التأهب على حدودها "، جريدة العرب ، ع9879، 2015/4/6 متوفر على الرابط الالكتروني :http://alarab.co.uk

[2] . د.أحمد إدريس ، "الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي "، **مرجع سابق** ،ص 1

[3] . سعاد لهراوة ، "معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي "،(مذكرة ماستر ، قسم العلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، 2015)،ص25 .

وتحولت الدولة الليبية إلى بيئة ملائمة للجماعات الإرهابية وأتباع تنظيم القاعدة وأصبحت بالنسبة لهم مصدرا للسلاح و ملاذا آمنا في ظل تعدد الجماعات المتطرفة وتشابك الوضع الداخلي،وهي العوامل التي شجعت الجماعات الإرهابية على إعادة تفعيل نشاطها في المنطقة الإفريقية والعمل على تطوير ترسانتها العسكرية بفعل ملايين قطع السلاح الخفيف والثقيل التي تم تهريبها وتوزيعها بشكل رهيب، إذ أصبح بإمكان تنظيم القاعدة الحصول عليها خصوصا بعدما تمكن الثوار من إحكام قبضتهم على مخازن السلاح الليبي إضافة إلى التجارة السرية غير الشرعية للأسلحة بأنواعها التي وصلت إلى حد بيعها على المواقع الإلكترونية جراء فوضى السلاح المترتبة عن دعم الناتو للمعارضة الليبية بكل الطرق والوسائل وتزويدهم بأحدث الأنواع والتي أدت إلى انعكاسات خارج حدود ليبيا فيما بعد.

فقد أشار الخبراء إلى أكثر من مليون قطعة سلاح منتشرة في الساحل كانت تصلها عبر الجو دون الحذر من سقوطها في أيدي بعض الجماعات الإرهابية على غرار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وهو ما فتح أبواب جهنم على كامل الساحل الإفريقي[1].

فمع أن الجزائر كثيرا ما رددت على رفض فكرة التدخل العسكري في ليبيا،وكانت الدولة السباقة في تنبيه العالم لتداعيات سقوط نظام القدافي وتأثيره على فوضى انتشار السلاح في المنطقة بأكملها لكن العالم لم يدرك ذلك إلا بعد تنامي الظاهرة الإرهابية وتجاوزها حدود الدولة الوطنية في سياق ما يعرف بعولمة الإرهاب[2]،هذه العوامل أثرت بشكل بالغ على الجزائر إذ أن انهيار النظام الليبي السابق وهشاشة المؤسسات الأمنية التي تعرفها ليبيا لم تشكل مجرد اضطرابات للحكومة الجزائرية وإنما تعدته إلى حد إضعاف المراقبة الأمنية للدولة،مما سمح لمجموعة من المنتمين للقاعدة في المغرب الإسلامي بمهاجمة حقل الغاز بعين أميناس في الجنوب الشرقي الجزائري عام 2013[3].

---

[1] . عمراني كربوسة ، سهام زروال ،" الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي " ، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول" المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي" ، قالمة ، 24-25 نوفمبر 2013)' ص 6

[2] . عمراني كربوسة، سهام زروال ، **نفس المرجع**، ص7 .

[3] . AIDA AMMOURE .IS A RENEWED ALGERIAN REGIONAL DIPLOMACY EMERING ?, http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/186042.P2 تم تصفح الموقع يوم2015/12/27.

حيث تمت العملية يوم 16 جانفي من قبل مجموعة مكونة من 32 إرهابيا مسلحا بأسلحة ثقيلة وسيارات رباعية الدفع وخرائط تفصيلية دخلت للمنطقة من الحدود الجزائرية الليبية نحو المنشأة الصناعية مستهدفة بذلك حافلة متوجهة للقاعدة على متنها رعايا أجانب وتم الهجوم على المنشأة،هذه العملية الخطيرة التي دفعت بالحكومة الجزائرية إلى إعادة تقييم نتائج ما يحدث في ليبيا والحرص في التعامل معها[1].فالاعتداء على المنشأة الاقتصادية أمر مس بأمن الاقتصاد الجزائري كما أنه خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة.وهو الحدث الأمني الأبرز الذي أكد على حقيقة مفادها أن أمن دول الجوار وأمن دول الساحل عامة من أمن الجزائر إذ أن عدم الاستقرار في ليبيا زج بالجزائر في مواجهة نشاطات إرهابية متزايدة تتمتع بالدقة في التنظيم والقدرة على التخطيط من خلال أن الاعتداء في الجنوب الشرقي الجزائري كان قد خطط له مسبقا،وقد أسفر الهجوم عن وجود مسلحين ينتمون إلى جنسيات متعددة من بينهم على الأقل اثنين من المتورطين من ليبيا[2].

وأمام التهديد الإرهابي الذي تعرضت له الجزائر على الحدود مع ليبيا بادرت قوات الأمن الجزائرية لإحكام سيطرتها على المعابر الحدودية تفاديا لأي تسلل للإرهابيين والمجرمين وردع أي عمل غير مشروع من خلال إجراءات صارمة تمثلت في تكثيف قواتها مع الحدود الليبية بخمسة آلاف جندي ودركي مع إنشاء قطاع عملياتي في المنطقة الحدودية بولاية إليزي وتحول المنطقة إلى ناحية عسكرية سابعة[3].

ومع تصاعد حدة النزاع المسلح الخطير مابين التيارات والقبائل المختلفة عام2014 وزيادة نفوذ الجماعات السلفية الجهادية في الدولة الليبية أدركت الجزائر أن التهديدات على أمنها

---

[1] . قوي بوحنية ، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي "، 2014/01/29 متوفر على الرابط الالكتروني : http://studies.aljazeera.net/

[2] . SHIVIT BAKRANIA,<LIBYA BORDER SECURITY AND REGIONAL COOPERATION > , Rapid literature review,JANUARY 2014,p5

[3] - الجزائر تعزز قواتها المرابطة على الحدود الليبية ،http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/5/30تم تصفح الموقع يوم 2016/03/17

ستكون أخطر إضافة إلى انتقال تنظيم داعش إلى ليبيا و اتخذ منها معقلا له بعد العراق وسوريا،حيث استغل هذا التنظيم ضعف الدولة وحالة الانقسام والتناقضات القائمة داخل المجتمع الليبي لتلتقي مصالحه مع أطراف داخلية وخارجية تسعى إلى تجسيد أجندات معينة في هذا البلد[1]،حيث أعلنت الجزائر عن غلق حدودها (في ماي 2014) وبحسب الخبراء الجزائريين فهناك عدة عوامل أساسية وراء غلق الحدود البرية الجزائرية مع ليبيا من بينها التخوف الجزائري من تسلل متشددين جزائريين إلى ليبيا والالتحاق بتنظيم داعش وأيضا الخوف من تهريب السلاح من ليبيا نحو الجزائر،ولذلك لجأت السلطات الجزائرية لاتخاذ قرار صارم بغلق الحدود وعدم فتحها إلا أمام الحالات الإنسانية[2]،وبالتالي فان الجزائر تعتبر حدودها المشتركة مع ليبيا من أكثر الحدود خطورة بحجة أن أخطر هجوم إرهابي تعرضت له كان عبر حدودها مع ليبيا.

كما أن الوضع الداخلي القائم في ليبيا زاد من انتشار الجريمة المنظمة فقد نشطت جماعات وعصابات الإجرام بشكل مكثف في منطقة الساحل عامة حيث أن الأوضاع الأمنية المتدهورة بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي ودخول الدولة الليبية في مرحلة صعبة على مختلف المستويات جعل الفضاء مفتوحا لانتشار الجريمة المنظمة، حيث أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى أن دول الجوار الليبي تونس الجزائر والنيجر صارت تستخدم كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية بما في ذلك جماعات إرهابية وشبكات للجريمة المنظمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في إفريقيا[3]فضلا عن تزايد الهجرة السرية غير الشرعية،وباتت بذلك حدود ليبيا ملتهبة كما أنها عرضة للممارسات غير القانونية من قبل جماعات مسلحة متشددة وهو ما يرجع سببه إلى تزايد نشاط تهريب وتجارة

---

[1] . لمهدي ثابت ، حقيقة داعش في ليبيا الأطوار والأدوار ، .http ://www.csds.center.com تم تصفح الموقع يوم 2016/03/15

[2] -أربع أسباب تدفع الجزائر لتأجيل فتح الحدود مع ليبيا ،http://almesryoon.com/ ، تم تصفح الموقع في 2016/4/2

[3] . هاجس الأزمة الليبية يؤرق السلطات الجزائرية ، جريدة العرب ، **مرجع سابق** .

السلاح الذي وصل عددا من المناطق المتأزمة في إفريقيا[1] وبالتالي فهو يمثل أول الأسباب الرئيسية للاضطرابات في شمال إفريقيا والمغرب العربي.

وبالرغم من التحديات التي تصدرها البيئة الليبية واستفحال تمدد الجماعات المسلحة وتغولها على النظام السياسي وانتشار الفوضى وخطر التنظيمات الإرهابية، إلا أن الوضع على الحدود الشرقية الجزائرية متحكم فيه بفضل تعبئة عدد كبير من الجنود لمراقبة وتأمين هذه الحدود الشاسعة والتصدي لكل اختراق غير شرعي للأفراد والأسلحة إلى جانب النسيج الاجتماعي المتماسك الذي يميز سكان الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر، ما يسهل على الجيش الوطني الشعبي آداء مهمته على أكمل وجه.ومع ذلك يبقى الحذر واجبا في ظل الرهانات التي تفرض تحديات على الأمن القومي الجزائري خصوصا وأن عملية تقنتورين لازالت حاضرة في الأذهان باعتبارها اخطر هجوم إرهابي تعرضت له الجزائر في تاريخها عبر الحدود الليبية ما يتطلب من الجزائر الاستعداد الدائم للتعامل مع أي تهديد قد يعترض أمن مواطنيها أو سلامة منشآتها الحيوية في الجنوب الكبير[2].

---

[1] . جيوبوليتيك المغرب العربي قراءة في ديناميات عام 2014 ، http://rawabetcenter.com/archives/2468زيارة الموقع يوم 2016/03/20

[2] . ح. سليمان، " الحدود الجزائرية تلتهب وعزل الحركات الإرهابية في مالي ومنع الثقب الأسود عن ليبيا " ، جويلية 2014، http://www.elkhabar.com تم تصفح الموقع يوم :2016/03/24 .

خلاصة الفصل:

يبدو أن الأزمة في ليبيا متداخلة في أسبابها بين الداخلية والخارجية،كما اتضح من خلال مسار الأزمة أنها كانت متعددة الأطراف انطلاقا من الحكومة السابقة للقذافي والاعتماد على الكتائب الخاصة به لإخماد الاحتجاجات في المقابل كانت هناك القوى المعارضة متمثلة في المجلس الانتقالي الذي أقام حكومته قبل سقوط النظام السابق وكذا القوى القبلية التي تنادي بالانتماء إلى القبيلة أكثر منه للدولة الوطنية وكانت تقف مابين مؤيد ومعارض للنظام وأيضا القوات المسلحة ضد القذافي،إلى جانب القوى الخارجية التي كانت طرفا فاعلا في الأزمة متمثلة في حلف الناتو الذي شاركت في إطاره دول عربية ودول غربية أدت إلى إسقاط النظام ونجد فرنسا كفاعل أساسي باعتبارها أول من اعترف بشرعية المجلس الانتقالي ومساندتها للثوار وتشجيعهم على المطالبة بتنحية النظام على اعتبار أنه يمثل عائقا أمام تحقيق الديمقراطية في ليبيا،ما نقل الاحتجاجات السلمية إلى نزاع مسلح في فترة قصيرة أنتجت تداعيات خطيرة على الصعيد الداخلي والإقليمي بحيث أصبحت ليبيا تفتقر إلى سلطة مركزية رسمية وأطر قانونية يحتكم إليها في ظل الأوضاع الداخلية المتدهورة،أما على المستوى الإقليمي فتمثلت في فوضى انتشار السلاح في المنطقة ووقوعه في يد الجماعات المتطرفة التي عرفت نشاطا متزايدا وهو ما انعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن الجزائري إذ أصبحت الجزائر بذلك تشهد على حدودها أخطر التحديات أكثر من أي وقت مضى.

الفصل الثالث:

دور الدبلوماسية الجزائرية

في التعامل مع الأزمة الليبيـــة

الفصل الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الأزمة الليبية

إن اهتمام الجزائر بما جرى في المنطقة يرجع لكون الأخيرة أصبحت تشكل مجال استقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى إقليمية نظرا لما تتميز به المنطقة من ثروات،لذا لزاما على الجزائر كفاعل إقليمي أن تسعى لحل المشاكل الأمنية المختلفة في المنطقة تفاديا لأي تهديد للأمن الجزائري كما تعمل من أجل قطع أي تدخل أجنبي تحت مبرر مكافحة الإرهاب، وبالنسبة للأزمة في ليبيا فتعتبر الجزائر أن استقرارها يعتمد على محورين أساسيين أولهما أمني قوامه نشر وحدات عس وقوات أمنية مدعمة بكل الوسائل لتأمين الحدود ومواجهة الأعمال الإرهابية،وثانيهما دبلوماسي يقوم على اعتماد الوساطة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة في ليبيا وأن تجعل من الحل ليبيا_ليبيا للنهوض بالدولة الليبية في المستقبل القريب.

المبحث الأول: الجهود الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية

يتحدد الدور الإقليمي للجزائر في حل الأزمة الليبية على مجموعة من المحددات التي يمثل بعضها ثوابت في تحركاتها الخارجية من خلال:

_ رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية.

_ تفعيل المبادرات الإقليمية بعيدا عن التدخلات الدولية في ظل الوضع المتأزم في القارة الإفريقية والمنطقة العربية.

_ خبرة الجزائر في التعامل مع الجماعات الإرهابية ورفض الحل العسكري نظرا للتجارب العسكرية في الصومال والعراق وما نتج عنها.

_ محاولة الجزائر اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأمنية وتدعيم دفاعها للحد من التهديدات القادمة من ليبيا.

_ ضرورة الحل السلمي بين الفرقاء حيث بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار.

المطلب الأول: المبادرات الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية

البعد الأمني:

عمل الوضع الأمني الجديد الناتج عن الأزمة الليبية بالتأثير على الأمن القومي الجزائري بمختلف مستوياته، ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في عقيدتها الأمنية وإعادة ترتيب أولوياتها لمواجهة الوضع الأمني اللامستقر على حدودها الشرقية والجنوبية.

وقد بادرت السلطات الجزائرية إثر قيام الأحداث في ليبيا بوضع مخطط أمني استعجالي لتأمين الحدود الشرقية والحفاظ على الاستقرار الداخلي تحسبا لمنع انتقال أثر الخطر إلى داخل ترابها بحكم القرب الجغرافي للبلدين، إذ تشهد الجزائر حدودا واسعة مع ليبيا وهي حدود شاسعة بصحراء قاحلة يصعب التحكم فيها لوعرتها، كما نظمت عدة لقاءات وندوات إقليمية ودولية لمحاربة مشكل الهجرة غير الشرعية وظاهرة انتشار السلاح الليبي.

وفي هذا الإطار دعت الجزائر على لسان مسؤوليها إلى تكثيف العمل الجماعي كون الوضع الأمني في المنطقة لم يعد من اهتمام الدول المجاورة لليبيا فحسب ولكن من انشغال الدول الغربية كذلك لامتداد انعكاسات الأزمة إلى ما وراء المتوسط لتكون الشغل الشاغل للدول الأوروبية كذلك،وأثارت اهتمام دول أخرى لا تشاطر الحدود مع ليبيا. لكون الفوضى لا تخدم مصالحها في المنطقة[1]،والمألوف في الدبلوماسية الجزائرية أنها تحبذ التحرك الجماعي والعمل في إطار المنظمات الإقليمية بعيدا عن تدخل الأطراف الخارجية.

وقد عملت الجزائر على المستوى الإفريقي على إشراك دول المنطقة لمواجهة التهديدات الأمنية القادمة من الدولة الليبية، فشاركت كل من مالي، موريتانيا والنيجر ونيجيريا في إستراتيجية إقليمية منسقة لمواجهة تنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي، لقطع الدعم والإمدادات عن الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، كما سعت الجزائر لنزع التزام من دول المنطقة لمعالجة المشاكل الإقليمية في إطار دول المنطقة وعدم السماح لتدخل أجنبي.

1- حورية عماري، **مرجع سابق**، ص_ ص 112_ 113.

وشهدت العاصمة الجزائرية عدة لقاءات منها ما كان مع دول المجموعة المشتركة لدول الساحل لدراسة مستجدات الوضع الأمني منذ اندلاع الأحداث بليبيا، إذ قرر جيوش 7بلدان منطقة الساحل الإفريقي على أن يتم التنسيق فيما بين جميع قيادات الأركان دون مشاركة القوات الأجنبية وتضمن الجزائر التغطية الجوية والدعم اللوجستي، ودعا قائد الأركان الجزائري "قايد صالح" بضرورة تعزيز التعاون بين أركان الدفاع لهذه الدول وتسعى الجزائر إلى توطيد أواصر التضامن وحسن الجوار مضيفا إلى الاهتمام بالجانب التنموي كونه ذا فائدة للشعوب[1].

كما بادرت الجزائر إلى عقد اتفاقات أمنية مع الدول ذات الحدود المشتركة على مستوى ثنائي وآخر ثلاثي للتنسيق في مجال تأمين الحدود ومحاربة الجريمة المنظمة وذلك من خلال:

أ- اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك:في مارس وأفريل 2012 وقعت ليبيا والجزائر اتفاقية ثنائية في مسائل أمنية عامة نظرا لما واجه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين، وفي أوت 2013 تم تأسيس مجلس أمني مشترك حيث ساندت الجزائر ليبيا الجديدة في المجال الأمني محاولة تطوير الجيش والشرطة، حيث أعلن الوزير الأول علي زيدان على إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر للتدريب والتكوين[2].

ب- اللقاءات الثلاثية بين الدول المغاربية: تمثلت في قمة غدامس حيث عقد رؤساء حكومات تونس والجزائر وليبيا اجتماعا يوم 2013 /1/12 بمدينة غدامس جنوب ليبيا لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود المشتركة، وتفعيل التعاون الأمني بين الدول وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل والبحث في القضايا السياسية والاقتصادية إضافة إلى ضرورة التنسيق بين كل المصالح المعنية على مستوى الحدود المشتركة

1- حورية عماري، **نفس المرجع**، ص 123.

2- Shivit Bakrania, OPCIT. P 10

لمقاومة إشكالية الإرهاب والتطرف الإسلامي،وتبني إستراتيجية أمنية موحدة لمواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه المنطقة[1]ومن أهم ما جاء في هذه القمة نجد:

_ اعتماد مقاربة أمنية متكاملة وقائية ومنسقة بين الدول الثلاث ضمن إستراتيجية شاملة لمواجهة التهديدات الأمنية المحدقة بها.

_ تفعيل اتفاقية أمنية بين الدول الثلاث وتفعيل التعاون القضائي والقانوني المبرم بينهم إلى جانب تكثيف الزيارات بين كبار مسؤولي الأجهزة المختصة.

_ إنشاء نقاط مراقبة مشتركة على الشريط الحدودي بين الدول الثلاث وتكثيف التنسيق والتعاون في المجال الأمني[2].

ونظرا لهذه التهديدات الخطيرة فقد اضطرت الجزائر لرفع ميزانية الدفاع لسنة 2013 بقيمة تقدر بـ 14% إذ انتقلت الميزانية من 723 مليار دينار سنة 2012 إلى أكثر من 825 مليار دينار،وذلك بغية شراء معدات عسكرية لمحاربة خطر القاعدة المنتشر على منطقة الساحل الإفريقي وتسرب الأسلحة الليبية أثناء الأزمة ووقوعها بأيدي الجماعات المتطرفة،وفي هذا الإطار أقبلت الجزائر في المجال العسكري على تطوير الجيش وإقتناء أسلحة روسية متطورة، لتكون بهذا الجزائر الدولة الوحيدة ذات جيش قوي في المنطقة وذات ميزانية دفاع أولى في إفريقيا[3]

وفي محاولة لوضع حد للفوضى التي تسود ليبيا بين الجهات المسلحة قررت دول جوار ليبيا خلال اجتماعها شهر جويلية2014 بتونس إنشاء لجنتين تعالجان المسائل السياسية والأمنية ترأسها على التوالي كل من مصر والجزائر، وصرح وزير الشؤون الخارجية السيد رمطان لعمامرة خلال اجتماع لوزراء خارجية دول الجوار بتونس على ضرورة إيكال مهمة التنسيق بين ليبيا ودول الجوار للجنة الأمنية من أجل تشديد الإجراءات الأمنية ومراقبة

1- نور الدين خان، عيدون الحامدي، **مرجع سابق**، ص 181.

2- حورية عماري، **مرجع سابق**، ص 125.

3- **نفس المرجع**، ص 106.

الحدود،وكذا العمل من أجل تكثيف التعاون مع كافة الجماعات المسلحة في ليبيا الخاضعة لسلطة القانون والتي تؤمن بمستقبل ليبيا كبلد موحد إذ تواجه ليبيا أسوأ حالات العنف منذ الإطاحة بنظام معمر القدافي السابق حيث تتقاتل مجموعات مسلحة للسيطرة على أكبر مدينتين هناك منذ أكثر من شهر مما حول العاصمة طرابلس ومدينة بنغازي (شرق) إلى ساحات قتال أودت بحياة أكثر من مائتي شخص[1].

الآليات السياسية:

منذ بداية الأزمة الليبية كان موقف الدبلوماسية الجزائرية واضحا وهو عدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي واعتبار الحل السياسي أفضل طريقة لمعالجة الأزمة في ظل احترام سيادة ليبيا ووحدة شعبها،وفي هذا الإطار صرح وزير الخارجية الجزائري آنذاك "أن الجزائر نددت بالعنف في ليبيا منذ بدايته، وسجلت على نفسها موقف عدم التدخل في أمر الغير مهما حصل، وكذلك عدم التدخل الأجنبي في شؤون أي دولة شقيقة، وبالتالي نحن بقينا ملتزمين بموقفنا المبدئي ما دام الأمر يعني الليبيين أنفسهم، وليس للجزائر أن تختار الوقوف مع الليبيين في بنغازي أو الليبيين في طرابلس ضد بعضهم البعض". حيث أن الجزائر عقب اجتماعاتها سواء في إطار الجامعة العربية أو الاتحاد الإفريقي أكدت أنها إلى جانب الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي التي تهدف إلى وقف فوري للعنف بما يضمن عودة الاستقرار في ليبيا مع الرفض القاطع لكل أشكال التدخل الأجنبي وتأكيدها على ضرورة التنسيق المستمر والمتواصل مع الهيئات المختصة للإتحاد الإفريقي[2].غير أن تسارع الأحداث في ليبيا وتغير المشهد السياسي وبروز التحديات الأمنية التي أصبحت تواجهها ليبيا منذ 2014 سارعت الجزائر إلى التأكيد الحل السياسي باعتباره الطريق للقضاء على العنف في الوطن الليبي، وأثناء احتضان الجزائر لمؤتمر حركة عدم الانحياز يوم

1- الاتحاد الإفريقي يدعم اقتراح الجزائر الداعي إلى حل الأزمة الليبية بالطرق السياسية،
http://ennaharonline.com/ar/algeria_news/218391 تم تصفح الموقع يوم 2016/03/21

2- نبيل بوبيبة، **مرجع سابق**، ص_ ص 171_172.

05/28/ 2014 في دورته الـ17 وسط مخاوف من الانتشار الجديد للسلاح على طول الحدود بين ليبيا ودول الجوار، حث وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة على ضرورة التعاون لمكافحة الإرهاب ومواجهة الجريمة المنظمة،وتم أثناءها عقد اجتماع وزاري مشترك على هامش مؤتمر حركة عدم الانحياز يضم وزراء كل من مصر والجزائر وليبيا وتونس للدفع بالحوار بين الفرقاء في ليبيا والتنسيق في المجال الأمني لمنع استفادة الجماعات الإرهابية من حالة الانفلات في هذا البلد[1]وفي هذا المؤتمر تجلت أولى البوادر للحل السياسي والدبلوماسي للأزمة الليبية.

وفي هذا السياق أوضح الوزير الليبي في تصريح له على هامش هذا المؤتمر أن الجزائر بادرت بعقد لقاءات تشاورية بين دول الجوار لليبيا تم خلالها التشاور ومناقشة الشأن الليبي والمسار الديمقراطي في البلاد وكذا المشاكل المتعلقة بالأمن[2].

ومن الواضح أن الدبلوماسية الجزائرية كثفت من مساعيها في الآونة الأخيرة لإيجاد تسوية سياسية بين الفرقاء الليبيين،وسعت إلى توسيع دائرة المشاورات السياسية تجنبا لانزلاقات قد تدخل ليبيا في وضع الدولة الفاشلة أو في حرب أهلية قد تساهم في سيطرة الجماعات المسلحة المتطرفة على أجزاء كبيرة من التراب الليبي،كما تسعى الجزائر إلى عدم تعقيد الأزمة الليبية أكثر لما لها من انعكاسات على الأوضاع في المنطقة.فقد كشف رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة أحمد ميزاب في حوار أجراه في شهر ديسمبر 2014 مع جريدة الوسط الليبية عن الاتصالات التي بدأتها السلطات الجزائرية منذ أكثر من ثلاثة أشهر مع أسماء بارزة مع القوى السياسية الليبية،تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار واستعانت الجزائر في إطارها ببعض الدول الصديقة لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه

1- هناء بوخشم، "اجتماع إقليمي في الجزائر لتأمين الحدود مع ليبيا"، http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/05/27 تم تصفح الموقع يوم 2016/03/15

2- ع. "عيسات، للجزائر دور محوري في حل الأزمة الليبية"، http://www.djazairess.com يوم تصفح الموقع 2016/4/26

المتحفظة،أملا في نجاح مبادرتها وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها مثلما فعلت سابقا مع فرقاء الأزمة المالية،وتحدث عن مضمون المبادرة وأنها تقوم على جمع الفرقاء أولا ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الإخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى ثانيا،والتحضير لمرحلة انتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات دولة وتفعيلها ثالثا،كما تضمنت المسودة تحديد المسؤوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب والسعي البناء في شتى المجالات أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات[1].

وتم من خلال المبادرة الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية اشتراك كافة الأطراف دون إقصاء باستثناء المجموعات المصنفة ضمن التنظيمات المسلحة المتطرفة، إذ حظيت هذه المبادرة بتوافق أمريكي أوروبي كما تضمنت مقترحات تشمل كافة المشاكل القائمة في ليبيا وأبرز البنود التي تضمنتها كانت كما يلي:

1. إيجاد مجموعة عمل تابعة للأمم المتحدة لرصد قوائم قادة المجموعات المسلحة التي تشكل عائقا أمام استتاب الأمن والاستقرار في ليبيا مما قد يدفع إلى وقف أعمال العنف من قبل الجماعات المسلحة وإعادة مراجعة مواقفهم.
2. تحديد آليات لتقديم المساعدة الدولية لليبيا في مجال نزع السلاح وإعادة إدماج المجموعات المسلحة وإحداث إصلاحات لمصالح الأمن الليبية بهدف إعادة بناء هياكل الدولة الليبية في توفير الدعم الدولي اللازم لإعداد دستور ليبي جديد يضمن تمثيل جميع الشرائح ومكونات الشعب الليبي في البنية السياسية الجديدة، مع منح القبائل دور استشاري خلال المرحلة الانتقالية والسماح بتقديم المشورة في عدد من المسائل الاجتماعية والسياسية وتشجيع الحوار بين القبائل والأطراف الفاعلة على الساحة السياسية الليبية.

1- أميرة محمد عبد الحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية، تفادي التورط العسكري".http://www.ahram.org.eg تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/23

-وأخيرا ضرورة تشكيل قوة نظامية رغم صعوبة المهمة خصوصا مع سيطرة المجموعات المسلحة المختلفة التي تقوم بدور مؤثر في الساحة العسكرية الليبية[1].

وبالتالي فقد كانت هذه المبادرة الجزائرية بمثابة خارطة طريق لتسوية الأزمة الليبية حيث بدت الجزائر أكثر تحركا منتهجة حيادا إيجابيا بدعوة الفصائل الليبية إلى التفاوض دون الانحياز إلى جانب أي طرف معين.

الدور الجزائري في إطار الرعاية الأممية للتعامل مع النزاع الليبي سلميا (الحوار الليبي – الليبي):

أعادت الجزائر تأكيد قلقها بشأن الأزمة الليبية وكان ذلك على لسان الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية عبد القادر مساهل معتبرا أن الأزمة الليبية تعد في صميم انشغالات الجزائر ونشاطها الدبلوماسي،بالنظر إلى علاقات الجوار بين البلدين بما فيها الفضاء العربي والمغاربي الإفريقي والمتوسطي، إضافة إلى الضرر الكبير التي ستتعرض له الجزائر جراء تدهور الوضع الأمني في ليبيا عاجلا أم آجلا[2]ويتجلى الدور الجزائري في إطار الرعاية الأممية في المراحل الآتية:

الجولة الأولى من الحوار:انطلقت بالجزائر يومي 10 -03/11/ 2015 ضمت شخصيات سياسية وقادة أحزاب ليبية رفيعة لمناقشة مسار المصالحة الوطنية في ليبيا بدعم من الجزائر برعاية من الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي للأزمة وقد ترأس انطلاق الأشغال الوزير المنتدب برناردينو ليون مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا،حيث أكد الوزير الجزائري أن هذا الاجتماع بين الفرقاء الليبيين يعد محطة انطلاق لتحقيق التوافق الوطني الذي يتطلع له

1- خريطة طريق جزائرية لتسوية الأزمة الليبية، http://www.skynewsarabia.com/web/article/694597
تم تصفح الموقع يوم 2016/04/04

2- بلقاسم بلعشي، **مرجع سابق**، ص 92.

الشعب الليبي، مؤكدا على أن الجزائر مستعدة لدعم الليبيين في مواجهة الأخطار التي تهدد وحدتهم الوطنية[1]. وقد توجت هذه الجولة بالتوافق على:

_وثيقة تدعو إلى ترسيخ فكرة الحوار بين الفرقاء الليبيين كحل وحيد للأزمة في ليبيا ونبد العنف ورفض المشاركين للتصعيد العسكري بكافة أشكاله.

– تعهد المشاركين بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية وسيادتها واستقلالها ورفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي مقدمين اقتراحات إيجابية حول مسار الحوار ومخرجاته.

– ضرورة تضافر الجهود لوضع حد للانقسام والفوضى من خلال حل سياسي يساهم بشكل كبير في جهود مكافحة الإرهاب.

– ضرورة الالتزام بمبادئ ثورة 17 فيفري المتضمنة في الإعلان الدستوري القائمة على أساس العدالة واحترام حقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.

وكذا التأكيد على ضرورة الاستمرار في اللقاء ضمن هذا المسار كأحد مسارات الحوار السياسي الليبي لمزيد من التنسيق وتوفير الدعم اللازم لإنجاح أعمال الحوار والمضي نحو تشكيل حكومة وطنية تضع حدا للتشتت الذي تعرفه البلاد[2].

وقد شكل هذا الحوار الليبي بالجزائر خطوة أساسية في مسار بناء السلم في ليبيا، من خلال فتح مفاوضات سياسية لإنهاء القتال والنزاع في البلاد بفضل تعاون الجزائر مع الأمم المتحدة كما أكد ليون أن لقاء الجزائر يمثل بداية سمحت بالتطرق إلى المسائل الحاسمة من أجل إنجاح مسار الحوار السياسي بين الليبيين، وبالتوازي مع هذه الجولة رعى ليون أيضا حوارا للبرلمانيين في الصخيرات المغربية هذه الأخيرة التي أجرى فيها ممثلو الأطراف الليبية

1- أفتيسن زايدي ، "انطلاق اجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية"، http://www.ennaharonline.com. يوم تصفح الموقع 2016/04/25

2- النص الكامل لإعلان الجزائر المتوج لجولة الحوار الأولي بين الفرقاء الليبيين، http://www.elbilad.net يوم تصفح الموقع 2016/5/15

ثلاث جولات حوار غير مباشر برعاية أممية "ليون" أملا في التوصل إلى اتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية والتوصل إلى وقف إطلاق النار بين الليبيين.

الجولة الثانية من الحوار الليبي بالجزائر يوم 13 أفريل 2015: تم افتتاح الجولة الثانية من الحوار الليبي يوم الاثنين 13 أفريل في الجزائر تحت إشراف الأمم المتحدة حيث حضر هذه الجولة قادة أحزاب ونشطاء سياسيون من ليبيا والمبعوث الأممي وسفراء من دول الجوار المعتمدين بالجزائر وممثلين عن الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي،حيث خصصت لمناقشة التقرير النهائي الهادف إلى إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة (أي الوثيقة المقدمة من قبل الأمم المتحدة) وحرص المفاوض الجزائري على تشجيع الليبيين على اتخاذ تدابير جريئة من شأنها أن تمهد الطريق للحل السلمي ودعوة كل الأطراف إلى تغليب المصلحة العليا للشعب الليبي ومحاولة توحيد جهودهم لتشكيل حكومة وحدة وطنية، لأن الحل الوحيد هو بيد الليبيين.

- وناشدت الجزائر في هذا الاجتماع بوقف الاقتتال كما دعا إليه مجلس الأمن الأممي إضافة إلى أن الجزائر ستدعم الجهود الأممية لتحقيق الأمن في ليبيا بعيدا عن التدخل في شؤونها واحترام سيادتها،وحث الفرقاء على التعاون فيما بينهم لمواجهة العدو الحقيقي المتمثل في الإرهاب وأن كل ذلك سيتم من خلال حوار شامل[1].

ومن خلال هذه الجولة تم تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين حيث كللت المفاوضات التي احتضنتها الجزائر بالتوقيع على "مسودة الاتفاق الثانية" وهو ما اعتبره ليون تقدما حققته الأطراف الليبية وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات حول بعض جوانب الوثيقة إلا أن المبادئ الكبرى قد تم قبولها، وفي هذا السياق أكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل على إرادة الأطراف الليبية المشاركة في

1- ق.و/ واج، "الحل السياسي بيد الليبيين وبوادر الإنفراج بالجزائر"، جريدة صوت الأحرار، ع 5231، 4/14/ 2015،ص3 .

إعادة الاستقرار إلى ليبيا وأن اجتماعهم على طاولة الحوار دليل على أن الجهود التي تبذلها الجزائر والأمم المتحدة وحتى المجتمع الدولي تسير في الاتجاه الصحيح[1].

وبالرغم من هذا إلا أنه على أرض الواقع ظل التدهور الأمني سيد الموقف، كما استمر التمزق السياسي والانهيار الاقتصادي وهذا ما جعل البعض يشكك في نجاعة الخيار السلمي ويطرح فكرة التدخل العسكري التي عارضتها الجزائر بشدة وعملت كل ما في وسعها للإبقاء على العملية السياسية[2]متواصلة من خلال عقد الاجتماعات وجمع الأطراف والتحذير من الحل العسكري.

الجولة الثالثة يوم 3 جوان 2015: في الجزائر بحضور جميع الفرقاء برعاية الأمم المتحدة وتم في هذا الاجتماع مناقشة مواضيع حساسة متعلقة بالوضع الأمني ونداء المشاركين للعودة إلى السلم والمصالحة في ليبيا، في إطاره جدد مساهل على الموقف الثابت للجزائر في دعم الحوار مطالبا جميع الفرقاء الليبيين إلى بدل المزيد من الجهود والقيام بالتنازلات اللازمة لإنهاء الأزمة متعددة الأبعاد في ليبيا[3]، وانتهى الاجتماع بتنازل بعض الأطراف من أجل الانتقال إلى مرحلة جديدة تمهد لتشكيل حكومة وفاق وطني ،إذ تم التطرق إلى خطورة استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية وأن وجود حكومة وفاق في ليبيا ستكون لها صلاحيات لمعالجة الأزمة والقضايا المطروحة وتحدث مساهل على أن هذا الاجتماع كان مفتوحا لتعبير كل طرف عن رأيه حول مسار الخروج من الأزمة وفيما يخص ما خلص إليه

1- اختتام أشغال الاجتماع الثاني من الحوار الليبي بالجزائر"، http://radioalgerie.dz/news/ar/article تم دخول الموقع يوم 2016/04/9

2- أمال مرابطي: "لا خيار أمام الليبيين سوى تشكيل حكومة الوفاق"،http://www.ech-chaab.com يوم 2016/03/13

3 - الحوار الليبي الشامل ،http://www.mae.gov.dz/news_article/3604.aspx تم دخول الموقع يوم 2016/05/15

الاجتماع أشار إلى انه تم التنازل من بعض الأطراف عن مواقفهم من اجل المصلحة العامة وتشكيل حكومة وطنية موحدة ووضع دستور للبلاد[1].

وفي ظل المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بين الفرقاء الليبيين وبين الرفض والقبول على بعض المبادئ من قبل الأطراف في ليبيا، فإن السلطات الليبية ظلت تواجه تحديات أمنية كبيرة تتطلب تضافر الجهود بين الليبيين في حد ذاتهم بالإضافة إلى الدعم الأممي والدعم من قبل دول الجوار،وعلى رأسهم الجزائر التي واصلت دعمها وتأكيدها للحوار جاهدة لإعادة لم شمل الليبيين فكان آخر اجتماع تم عقده بالجزائر سنة 2015 يتمثل في الاجتماع الوزاري العادي السابع لدول الجوار والذي كان بمثابة فرصة لتبادل الآراء مع ممثلي الاتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي والجامعة العربية عن التقدم المحرز في عملية الحوار والتحديات المشتركة الناجمة عن الأوضاع السائدة في ليبيا[2].وإلى حد اليوم تكون الجزائر قد لعبت دورا فعالا إذ نجحت في فرض نظرتها للتعامل مع الأزمة الليبية ومحاولة تسويتها بطريقة سياسية سلمية دون أي تدخل عسكري وهو ما اقتنعت به جل الأطراف وحتى الوقت الحالي مازالت تواصل عملها ما بعد نجاح الحوار وتحقيق نوع من التوافق كخطوة أولية في إعادة السلام.

المطلب الثاني : تحديات الدور الجزائري في تسوية النزاع الليبي

من الواضح أن الجزائر حرصت على تكريس حل للنزاع الليبي منذ البداية بمبادراتها المكثفة سواء بصفة منفردة أو في إطار اجتماعات دول الجوار لاسيما بعد الانقسام السياسي الذي عرفته ليبيا والذي جعلها تعرف استقطابا معقدا مابين شرعيتين سياسيتين متنازعتين،إذ حاولت الدبلوماسية الجزائرية باعتبار أن لها دورا كبيرا في وساطات إقليمية لحل النزاعات (آخرها كانت الوساطة التي قامت بها في مالي)الوساطة فيما بين الأطراف المتنازعة في

---

[1] . "الجزائر تبدأ في تفكيك ألغام أزمة ليبيا "،http://www.elbilad.net/دخول الموقع يوم :2016/05/16

2- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا،2016/02/25 متوفر على:https://unsmil.unmissions.org

ليبيا لتوحيدهم حفاظا على سيادة ليبيا وأمنها وكذا على الأمن القومي الجزائري،غير أن الدور الجزائري واجه جملة من العوائق والتحديات أثناء محاولة الوصول إلى حل سياسي وقد تمثلت هذه العوائق في:

_التوتر الأمني الحاد والدور السلبي لمصر في الأزمة: عملت الدبلوماسية الجزائرية على كافة الأرجاء إفريقيا،عربيا وعلى مستوى الأمم المتحدة بواسطة التنسيق مع دول الجوار وفواعل دولية لكن توتر الوضع الأمني وتنامي الإرهاب في مناطق عديدة من ليبيا كان من أولى الصعوبات التي واجهتها الجزائر حيث تتحرك ميدانيا أكثر من جماعة إرهابية وميليشيا مسلحة أبرزها فجر ليبيا وعملية الكرامة التي تتبع كلاهما سلطة معينة ما يجعلها تتشبث بأيديولوجية معينة يصعب التعامل معها،ومع ذلك تواصل الدور الجزائري في التفاوض مع بعض الشخصيات السياسية الليبية في إطار اللقاءات التي ضمت دول الجوار.غير أن ازدواجية الدور المصري زاد من صعوبة تغليب الحوار السياسي فعلى الرغم من أن الجزائر تنسق مع مصر بخصوص الأزمة في إطار ثنائي وعلى مستوى مؤتمرات دول الجوار على أساس حجم الخطر الذي قد يتعرضان له لتشاركهما في الحدود مع ليبيا إلا أنه ومع مجيء الرئيس السيسي أصبح الموقف المصري منحازا لطرف سياسي معين المتمثل في البرلمان الموجود في طبرق والقائد العسكري التابع له خليفة حفتر، وصارت مصر تتدخل عسكريا في ليبيا بدعم خليجي ومساندتها لقوات عملية الكرامة بالسلاح وقيادة حرب ضد قوات فجر ليبيا المحسوب على الإسلاميين وحكومة الإنقاذ الوطني الموالية له، وهو ما لم يكن ينتظر أن تقوم به الدولة المصرية انطلاقا من تنسيقها مع الجزائر للوصول إلى حكومة وطنية موحدة في ليبيا وهو ما زاد من تعقيد المشهد في ليبيا وفي مأساوية المسار[1]خاصة وأن نجاح مساعي الدبلوماسية الجزائرية مرهون بالإبقاء على المسافة نفسها مع مختلف أطراف النزاع الليبي وقد تم توجيه رسائل غير مباشرة موجهة لمصر وغيرها من الأطراف التي تساند تيار

[1] . ليبيا الصراع المسلح وآفاق الحل السياسي "، http://www.csds-center.com يوم دخول الموقع: 2016/05/02

على حساب آخر في النزاع الليبي،إذ يتضح من تصريح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة أنه على الدول المجاورة لليبيا التعامل مع الأزمة على نحو يجعلها طرفا فاعلا ملتزمة بعدم التدخل في شؤونها، وأن لا تزيد الأمور سوءا وأنه لابد أن يحتكم الجميع للشرعية الدولية"، والغريب في الأمر أن هذا التدخل الذي تروج له بعض القوى صمم على أساس تصحيح تداعيات تدخل سابق فضلا أن التدخل لا يكمن في استقرار ليبيا وإنما كرها في الإسلاميين وهو ما تبين من التدخل المصري والإماراتي.[1]

كما مثل العمل العسكري المصري في فيفري 2015 على أساس مواجهة قواعد داعش المفترضة في ليبيا دورا سلبيا وضع السلطات الجزائرية أمام عائق كبير هدد بنسف الجهود المبذولة من قبلها لإقناع الأطراف على التصالح وإنهاء الأزمة[2].

وكان بذلك خوض هذه الحرب ضد الإسلاميين من قبل بعض الدول العربية في ليبيا امتدادا لصراعها مع إسلامييها في الداخل وإسلاميي غيرها في الخارج، في حين أن كلا من قطر وتركيا مؤيدتين لفجر ليبيا ما يجعل من ذلك حربا بالوكالة وتكون ليبيا مسرحا لها وهذا التداخل الإقليمي يشكل خطرا كبيرا لأنه قد يطيل أمد النزاع بإيجاد بيئة مواتية لتجدد الصراع[3].

_التنشئة السياسية في ليبيا: إن ما تعانيه ليبيا من ضعف في التنشئة السياسية يعد إشكالا كبيرا وذلك بفعل السياسات التي انتهجها القذافي طيلة سنوات حكمه التي منعت قيام نخبة وأحزاب لديها القدرة على التنازل واستشراف الحلول،وهذا ما جعل من مسؤولية الجزائر مزدوجة حيث أصبحت تعمل على إقناع القوى الخارجية بعدم جدوى الحل العسكري

---

[1] . عبد النور بن عنتر ، "الجزائر وامتحان الأزمة الليبية "،http://www.alaraby.co.uk دخول الموقع يوم 2016/03/15

[2] . القاهرة والرباط يشوشان على جهود الحل في ليبيا ومالي الجزائر في مواجهة جبهتين وأجندة دولية " http://fibladi.dz، دخول الموقع 2016/04/12

[3] . عبد النور بن عنتر ،الجزائر وامتحان الأزمة الليبية "،**مرجع سابق** .

وبالمقابل تكثيف جهودها مع مختلف الفصائل الليبية للوصول إلى حل للتوافق بينهم[1]،فقد كانت مهمة التفاوض أمرا صعبا لمعالجة الاقتتال والانقسام بين الأطراف المتنازعة في ليبيا نظرا لأن كل طرف يحاول تحقيق الحسم باتفاق سياسي يقصي به خصمه بعد أن عجزت نفس الأطراف الليبية عن إقصاء خصومها في ميدان الحرب الأهلية[2].

وبالرغم من تحديات الدور الجزائري والتعقيدات التي تشهدها ليبيا وحجم الأطراف التي تدخلت في ظل مصالح متشابكة حولت ليبيا إلى ساحة من التناقضات يصعب فيها الوصول إلى الحل وكذا في إطار تعدد المفاوضات التي سعت دول الجوار إلى رعايتها منفردة خاصة مصر التي احتضنت اجتماعا بين ممثلي القبائل الليبية برعاية الأمم المتحدة وتونس،وكذا المبادرات المغربية برعاية أممية والتي جمعت على طاولة الحوار بين أطراف الحكومتين المتنازعتين،فقد كانت اللقاءات التي عقدتها الجزائر والتي جمعت من خلالها قادة أحزاب وشخصيات ليبية سياسية مختلفة حول طاولة واحدة لمناقشة سبل إخراج ليبيا من أزمتها في حد ذاتها إنجازا هاما إذ أن أول إنجاز يكمن في نوعية المشاركين حيث شارك عدد من قادة الأحزاب وشخصيات سياسية ليبية مختلفة مؤكدا في ذلك عبد القادر مساهل أنه لا حل للأزمة خارج الحل السياسي والحوار الوطني،وأن تظل الجزائر مساندة للشعب الليبي للوصول إلى الحل السياسي نظرا للروابط التاريخية التي تحكم البلدين[3].

وقد كان التوقيع على الاتفاق السياسي في المغرب تحت رعاية الأمم المتحدة (بمبعوثها الجديد مارتن كوبلر) في2015/12/17 الذي يقضي بتشكيل حكومة وفاق وطني والذي بموجبه أنشئ المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج والذي يقود إلى مرحلة انتقالية تنتهي بإجراء انتخابات تشريعية بعد عام وتوسيع المجلس الرئاسي،كما

---

[1] . القاهرة والرباط يشوشان على جهود الحل في ليبيا ومالي الجزائر في مواجهة جبهتين وأجندة دولية ، **مرجع سابق** .

[2] . إسماعيل رشاد ،" تفكيك مستويات الصراع محليا ومسارات خيار بناء الدولة في ليبيا " ، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، مارس 2016،http://loopsresearch.org دخول الموقع يوم: 2016/05/15 .

[3] . مصطفى /ق ،"خطوة نحو حل الأزمة الليبية وتوافق عربي على التنسيق الأمني لمواجهة الإرهاب "،http://www.sawt-alahrar.net دخول الموقع 2016/02/16

ينص على أن السلطة تتشكل من ثلاث مؤسسات دولة رئيسية[1]تجمع مابين الحكومتين السابقتين والحكومة الجديدة وتشكيل حكومة موحدة،ومن خلالها تم المصادقة على لائحة من قبل مجلس الأمن يوم 2015/12/23 حول ليبيا بإجماع أعضاءه على الاتفاق الذي تم التوصل إليه والحث على وضع مؤسسات جديدة مكلفة بتسيير المرحلة الانتقالية في هذا البلد مكسبا لدول الجوار،وفي هذا الشأن أكد عبد القادر مساهل "أن الجزائر مرتاحة لكون النص شمل أسس الحل السياسي التي ما فتئت ترافع من أجلها لاسيما فيما يتعلق باحترام مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الترابية والوحدة الوطنية[2]،إذ بعد شهر من هذا التاريخ تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي جاءت كثمرة للجهود والمقترحات التي قدمتها الجزائر أثناء مفاوضاتها بين الأطراف الليبية وقدرتها على إقناع جميع الفواعل الإقليمية والدولية بإيجابية الحل السلمي وهو ما كان أيضا بمثابة مكسب للدبلوماسية الجزائرية.

---

[1] . "ليبيا التوقيع على اتفاق السلام في الصخيرات "،http://www.alarabiya.net دخول الموقع يوم : 2016/05/19

[2] . الجزائر تعرب عن ارتياحها للمصادقة على اللائحة 2259 لمجلس الأمن حول الاتفاق السياسي الليبي ،

http://www.aps.dz/ar/algerie/23902- تم تصفح الموقع يوم 2016/05/15

المبحث الثاني: سيناريوهات مستقبلية حول الأزمة الليبية

بعد المفاوضات العديدة والجهود التي بذلها المجتمع الدولي ودول الجوار وعلى رأسها الجزائر جاءت حكومة الوفاق الوطني كثمرة لهذه المبادرات المتتالية، إلا أنها نشأت في خضم الفوضى العارمة التي تتخبط فيها ليبيا واستمرار بعض الأطراف السياسية في تمسكهم بالحفاظ على السلطة والمصالح الشخصية الضيقة في الوقت الذي تنتشر فيه آلاف قطع السلاح في أيادي المواطنين والجماعات الإرهابية،فضلا عن طغيان الولاء للقبلية على حساب الانتماء للوطن مع انتشار العديد من الجماعات أبرزها داعش،وبذلك فإن التنبؤ بمستقبل ليبيا يتمحور حول ما إذا كانت حكومة الوفاق الوطني الليبي ستنجح في بناء الدولة الليبية أم أن هذه التحديات ستكون عائقا أمام مسارها وبالتالي استمرار ليبيا فيما هي عليه كل هذا يخلق العديد من السيناريوهات حول مصير الدولة الليبية وذلك من خلال :

المطلب الأول :احتمال نجاح حكومة الوفاق الوطني وتحقيق الاستقرار في ليبيا

يعتمد احتمال نجاح الحكومة الانتقالية في ليبيا على قدرتها في تنفيذ إستراتيجية شاملة وفورية لمعالجة أوجه القصور التي تعاني منها مؤسسات الدولة الليبية ويقف ذلك على مجموعة من الاعتبارات منها:

– العمل على تطبيق وقف إطلاق النار وانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن والمنشآت الحيوية والاهتمام بالترتيبات الأمنية وذلك وفقا للمادة 34 من الاتفاق السياسي .

_ تهيئة بيئة مواتية للمجتمع المدني وتوعية كافة الليبيين بأهمية مواجهة المتطرفين وحماية الفضاء العام الليبي، إذ أن الجهات الفاعلة المعتدلة بإمكانها أن تعمل بحرية من أجل تمهيد الطريق لعملية السلام وذلك لكسب التأييد الشعبي ورفع مستوى الوعي بالأهمية الحيوية للمضي نحو عملية المصالحة الوطنية وكذلك الوسائل السلمية لمعالجة الانقسامات والوضع

الإنساني الكارثي الذي أصبحت تعانيه الدولة الليبية[1]،وهي عوامل يمكن من خلالها أن تحقق الديمقراطية التي تعتبر الأساس الذي قامت لأجله الثورة ضد نظام القذافي.

كما أن تعدد الميليشيات والجماعات المسلحة يتطلب من حكومة الوفاق الوطني إعادة بناء مؤسسة عسكرية ونزع السلاح،فباعتبار أن مدخل الاستقرار في ليبيا هو بناء مؤسسة عسكرية ومنظومة أمنية تساهم بشكل جوهري في ترسيخ الاستقرار ورسم ملامح بارزة لكيان الدولة وطمأنة الشعب للمستقبل الديمقراطي للبلاد[2]،فإن ذلك يقتضي وضع إستراتيجية وطنية تتسم بالشفافية والمساءلة لبناء هذه المؤسسات الأمنية والتي من خلالها تعمل على مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة[3]التي أدخلت ليبيا في دوامة من العنف واللاستقرار،إذ يؤسس ذلك لخلق جيش موحد يلغي التنافس والصراع بين "عملية الكرامة" و"فجر ليبيا"التابعتين لبرلمان طبرق وبرلمان طرابلس على التوالي وكذا الميليشيات المسلحة المختلفة التي وجدت في ليبيا مسرحا للمواجهات العسكرية .

_إعادة توحيد مؤسسات الدولة: إن وجود حكومتين كمشهد طغى على الواقع الليبي جعل كل منهما تسيطر على بعض مؤسسات ومقرات الدولة في محيط نفوذها الجغرافي، ولاشك أن حكومة الوفاق من شأنها أن تعيد اللحمة مرة أخرى إلى مؤسسات الدولة وتفتح المجال أمام إعادة توحيدها وتحقيق الاندماج المفقود وبالتالي فقد تمثل خطوة إعادة توحيد المؤسسات نقطة محورية لتسهيل مهمة الحكومة الجديدة ،إذا خلصت النيات وتم التنازل والتغلب على

---

[1]. أولويات حكومة الوفاق الوطني والمجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق السلام ،http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/91562 تم تصفح الموقع يوم :2016/05/12

[2] . علاء الدين زردومي ، **مرجع سابق** ، ص150

[3]. أولويات حكومة الوفاق الوطني والمجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق السلام ، **مرجع سابق** .

المصالح الشخصية وتقديم المصلحة الوطنية على كل الاعتبارات[1].

وهناك بعض المؤشرات التي قد تجعل من نجاح حكومة الوفاق وتوفير نوع من التوافق داخل المجتمع الليبي ولو على المدى القريب أو المتوسط من السيناريوهات المحتملة انطلاقا من أن القتال واستعمال السلاح داخل ليبيا أنهك المدنيين،ما جعل الحكومة الجديدة تحظى بنوع من التأييد السياسي والاقتصادي وحظيت بتأييد بعض مجالس الأعيان للمدن والمناطق الليبية المختلفة ومجالس بلدية عديدة نظرا لبيانات الدعم التي أصدرتها المجالس البلدية في الغرب والجنوب والشرق وكذلك مؤسسات المجتمع المدني وبعض التشكيلات العسكرية،ما يكسبه شرعية اجتماعية إلى جانب الشرعية الدولية والتي يمكن تحويلها إلى شرعية سياسية هذا وقد نالت تأييدا من المؤسسات الحكومية المالية والاقتصادية مثل بنك ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط[2] والتي يمكن اعتبارها الخطوات الأولى لمباشرة عملية بناء مؤسسات الدولة.

هذه العوامل تضع توقعات بأن هذه الحكومة ستطوي صفحة الانقسام وتوحد السلطة الليبية تحت مرجعية واحدة لاسيما وأنها تلقى الدعم الكامل من قبل الدول الكبرى ودول الجوار إلى جانب الدعم المحلي من خلال بعض الاعترافات.

وبالتالي فإن تحقق سيناريو نجاح الحكومة الانتقالية وإنهاء النزاع الليبي يبقى مرتبطا بجملة من الأمور وهي القدرة على تحقيق المصالحة الوطنية الداخلية وصياغة دستور لتنظيم الشؤون السياسية والقانونية للبلاد، والعمل على تقوية المؤسسات الليبية الأمنية لمواجهة الجماعات الإرهابية مع ضرورة إعلاء وتقديم المصلحة الوطنية والعمل على التنسيق

---

[1] . إبراهيم منشاوي ، تشكيل الحكومة الليبية الجديدة وإعادة بناء الدولة ، http://www.acrseg.org

تم تصفح الموقع يوم :2016/05/15

[2] . عمر خيري ، فرصة الانتقال السياسي في ليبيا الرهانات و التحديات، http://www.alaraby.co.uk تم تصفح الموقع يوم 2016/4/4

والتعاون مع دول الجوار لتبني سياسات موحدة لمكافحة الإرهاب بالإضافة إلى وضع رؤية قومية لتطوير مؤسسات الدولة وتطوير العملية الديمقراطية مع وضع إستراتيجية ثقافية لمواجهة التشدد.[1]

المطلب الثاني:فشل حكومة الوفاق الوطني واستمرار حالة الفوضى.

ما يحدث في ليبيا ليس أمرا يسيرا يمكن تجاوزه من خلال تقريب وجهات النظر بين أطراف سياسية فحسب نظرا لأن النزاع تعدى الخلاف على السلطة إلى نزاع مسلح عنيف بين جماعات غير رسمية كما له عدة أبعاد من خلال بروز التناقضات الاجتماعية والجهوية والحديث باسم الانتماء إلى القبيلة ومشاكل اقتصادية تتعلق بالسيطرة على الثروة حيث أنها ناتجة عما شهدته ليبيا طيلة فترة الأزمة،منها ما هو من مخلفات النظام السابق والتدخل العسكري في بداية الأزمة ومنها ما نتج بفعل تطور النزاع المسلح بين الفصائل الليبية ويتضح ذلك في تعميق فجوة الانقسام بين أفراد وأقاليم ليبيا وبروز الاستقطاب الأيديولوجي مابين التيارات الإسلامية والليبرالية والتي تعد تحديات أمام حكومة الوفاق يصعب معالجتها في مدة وجيزة،ما يعزز سيناريو استمرار ليبيا في وضعها المعقد وفشل الحكومة الجديدة في مسارها ويمكن التفصيل في بعض العوامل المرجحة لها السيناريو من خلال:

_الانقسامات القبلية والجهوية :تعتبر القبائل جزءا من المشكل في ليبيا،إذ أن التطورات التي حدثت في ليبيا منذ أربع سنوات من الاقتتال وسيطرة الميليشيات المسلحة على مناطق مختلفة جعلت ليبيا من الناحية الواقعية مقسمة إلى شبه دويلات مستقلة عن بعضها البعض تديرها ميليشيات لا ترتبط بالسلطة المركزية باعتبار أن هذه القبائل تسعى لأن تشكل دورا مهما ما بعد القذافي وتكون لها الأولوية في النظام السياسي والتمتع بالسلطة خاصة في

---

[1] . إبراهيم منشاوي ، فرص وتحديات تشكيل الحكومة الليبية الجديدة وإعادة بناء الدولة ،http://www.acrseg.org

تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/22

المدن التي تعتبر نفسها انتصرت في ثورة فبراير 2011مثل مصراتة والزنتان وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد النزعات الانفصالية بهذه المناطق[1].

_تحدي بناء الجيش : إن ما تعيشه ليبيا من وضع أمني مربك بفعل سيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق إستراتيجية في الدولة يفرض على حكومة الوفاق المسارعة إلى بناء جيش موحد لحماية أمن الدولة غير أن هذا يصطدم مع وجود قيادة أركان في طبرق وأخرى في طرابلس تدعي كلا منهما الشرعية لاسيما وان هناك دعم محلي وخارجي لقيادة حفتر للجيش،وهو الخلاف الذي ظل بارزا ما يشكل طريقا شاقا أمام حكومة الوفاق للفصل في مسألة قيادة الجيش وإيجاد صيغة توافقية، وفي حال استمرار هذا التعنت من قبل الطرفين سيؤدي إلى الانقسام الحتمي للبلاد واستمرار الوضع السابق إذا ما تم تعيين شخصية لا تحظى بالتوافق[2].

_ كما يمكن الحديث عن سيناريو التدخل الأجنبي إلى ليبيا إذ يرجع ذلك إلى خطر التنظيمات الإرهابية لاسيما تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي دخل المشهد الأمني للبلاد قبل عام والذي تمدد داخل ليبيا مستغلا الفراغ السياسي والصراع ما بين حكومة طبرق وحكومة طرابلس والمعارك المحتدمة بين الميلشيات المسلحة التي سمحت بانتشار هذه الجماعات من مدينة درنة وصولا إلى حوض سرت النفطي[3]،ما قد يدفع إلى مزيد من الانفلات الأمني ويعزز من فرص التدخل العسكري في ليبيا حيث يكون ذلك على أساس حماية ليبيا ووقف زحف تنظيم الدولة الإسلامية غير أنه لا يخفى أن تكون له أسباب أخرى

---

[1] . "إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب "، جريدة العرب ،2015/01/12 متوفر على الرابط التالي http://www.alarab.co.uk:

[2]. حكومة الوفاق الوطني الليبية مهددة بالانهيار ، http://arabi21.com تم تصفح الموقع يوم :2016/04/17

[3]. خمس سنوات على أحداث "17فبراير"تحديات كبيرة لاستعادة الاستقرار وإعادة بناء الدولة ، http://www.aps.dz

تم تصفح الموقع يوم :2016/05/14

متعلقة بحماية منابع النفط والمصالح الاقتصادية الغربية في ليبيا،وأيضا لتخوف الدول الغربية من أن تتحول ليبيا إلى منصة لتنفيذ عمليات إرهابية داخل الدول الأوروبية ويصبح بذلك التدخل هو التحدي الآخر الذي ستواجهه الدولة الليبية من جديد وهو من أسوأ الاحتمالات .

وبالتالي فان إخفاق الحكومة أمام هذه القوى المعارضة والتحديات فإن ذلك سيجعل منها عقدة جديدة ويصبح الشعب الليبي تحت حكم ثلاث حكومات منقسمة تزيد الوضع الأمني والسياسي تأزما تنتج عنه عواقب وخيمة يجعل ليبيا تشهد تقسيما فعليا ومن ثم استمرار ليبيا في وضعها وغرقها في الأزمة وتتحول إلى صومال جديد.

خلاصة الفصل:

ونخلص في هذا الفصل إلى القول أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة في محاولة تسوية النزاع الليبي ووقف العنف الذي حصد أرواح العديد من الليبيين،إذ تتعامل بآليات وأبعاد أمنية وسياسية وكان لها الدور الأكبر في المجال الأمني من خلال التعاون والتنسيق مع ليبيا ودول الجوار للحد مما تشهده ليبيا من مخاطر كان لها الوقع الكبير على دول الجوار الليبي خاصة،وذلك أملا في تحقيق استقرار أمني يعود على المنطقة ككل، بالإضافة إلى تركيزها على ترقية الحوار السياسي بين جميع الأطراف الفاعلة والعمل على تقريب وجهات النظر بينهم للتطلع إلى تحقيق المصالحة الوطنية بين الليبيين بواسطة المفاوضات بين الفرقاء وإقناع جميع المشاركين في الحوار بضرورة الحل السياسي الذي تم العمل به في النهاية إلى أن تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني،من خلال تضافر الجهود الإقليمية والدولية برعاية أممية وجاءت كثمرة لما رافعت من أجله المقاربة الجزائرية،ومع ذلك إلا أن الدولة الليبية لازالت تعاني بعض الخلافات السياسية برفض طرفي النزاع الحكومة الجديدة كما تعاني من مشهد أمني معقد ما يعتبر حجر عثرة في طريق تحقيق السلام ويعود ذلك إلى مرجعيات عديدة تجعل مستقبل ليبيا يشوبه الكثير من الغموض ما يحتاج إلى دعم إقليمي أكبر للحكومة الجديدة وإخراج الليبيين من محنتهم لاسيما من الدولة الجزائرية التي تعرف خصوصيات المجتمع الليبي أكثر من أي دولة أخرى لاعتبارها دولة مجاورة ولها خبرة وتجربة في تحقيق المصالحة الوطنية.

الخاتمـــــة

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع أبعاد الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية نخلص إلى أن الجزائر تتعامل وفق مقاربة سلمية إذ تسعى بكل قدراتها للوصول إلى حل نهائي يتوافق وطبيعة الأزمة الليبية التي تميزت بالتعقيد الشديد بفعل تداخل أسباب اندلاعها ما بين احتكار القذافي لكل السلطات ومؤسسات الدولة كأسباب سياسية.

بالإضافة إلى استفحال الفساد في ظل غياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية وإلى جانب هذه الدوافع جاء التدخل الأجنبي ليؤجج الأزمة في ليبيا بالرغم من أن المعلن أنه تم بدواعي إنسانية وقانونية خاصة بعد إحالة الجامعة العربية الملف الليبي لمجلس الأمن،إلا أن هذا التدخل عمل على إسقاط نظام القدافي وبذلك فقد تحققت الفرضية الأولى.

وانتهى التدخل إلى عواقب وخيمة أدت إلى انهيار الدولة الليبية بسبب انتشار المليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية المتطرفة في ظل غياب سلطة مركزية ما أحدث انعكاسات أمنية خطيرة على الساحل الإفريقي عامة وعلى الأمن الجزائري خاصة بشكل مباشر وغير مباشر من إرهاب وجريمة منظمة وغيرها من التهديدات التي على إثرها كثفت الجزائر من قواتها الأمنية تأمينا لحدودها الشرقية وهو ما خلصت إليه الدراسة بالنسبة للفرضية الثانية.

فقد صارت ليبيا تعيش فراغا مؤسساتيا بسببه فشلت جميع الحكومات المتعاقبة على السلطة في ليبيا، ونظرا لتخوف صانع القرار الجزائري من انتقال الأخطار الأمنية إلى الداخل الجزائري سارعت الجزائر إلى تبني مقاربة أمنية تعاونية مع دول الجوار لمواجهة التحديات ووقف التهديدات الأمنية،ومع ذلك تطور الوضع في ليبيا إلى أزمة سياسية وأمنية جعلت الشعب الليبي يحتكم إلى سلطتين متنازعتين عمقت التنافس والنزاع بين الأطراف الليبية خاصة وأن هناك مصالح إقليمية ودولية وراء ما يحدث في ليبيا.

كما خلصت الدراسة بالنسبة للفرضية الثالثة إلى أن الساحة الليبية أصبحت تشهد على أرضها لعبة المصالح بين مختلف القوى،ما أدى بالجزائر إلى تفعيل دبلوماسيتها بعد أن كانت متحفظة في موقفها مع بداية الأزمة بحكم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،غير أن تواصل النزاع المسلح في ليبيا ما بين الأطراف المختلفة صعب من عملية

التوافق بين الليبيين وحال دون قيام مؤسسات للدولة وحكومة فعلية تتحكم في الوضع وفي هذا الإطار اعتمدت الجزائر على طرح مبادرات قائمة على الحوار السياسي بين جميع الأطراف لتسوية الأزمة وإعادة الأمن في المنطقة فكانت المقاربة الجزائرية سياسية ودبلوماسية بالدرجة الأولى تهدف لإبعاد التدخل العسكري واستطاعت الجزائر إقناع المجموعة الدولية بالحل السياسي وتشجيع الأطراف الليبية على الحوار ومدى حجم المكاسب التي يحققها.

وقد توالت المبادرات واللقاءات والتي تمخض عنها تشكيل حكومة وفاق التي رافعت لأجلها الدبلوماسية الجزائرية بالرغم من أنها تشكلت من خلال تكاثف جهود جميع دول الجوار وكذا الأمم المتحدة،إلا أن الجزائر تظل هي أول من طرح مقترح تشكيل حكومة موحدة في ليبيا،وحتى الوقت الراهن يظل مستقبل الأزمة الليبية مجهولا حول ما إذا كانت هذه الحكومة ستنجح في ليبيا وتحقق الاستقرار ودولة ديمقراطية ذات مؤسسات أم أن الوضع الليبي سينفجر من جديد؟ وهو ما يتطلب توافر دعم أكثر إلى جانب الليبيين لتحقيق المصالحة وإعادة بناء الدولة. فهل سيكون للدور الجزائري النصيب الأكبر في التعامل مع الأطراف الليبية والوصول إلى حل سياسي نهائي للأزمة الليبية ويعد مكسبا للدبلوماسية الجزائرية باعتبارها طرف إقليمي بارز في القارة الإفريقية،أم أن ذلك سيحقق من طرف قوى إقليمية أخرى كانت لها مبادرات فعالة في الحوار الليبي والوصول إلى اتفاق سياسي خاصة المغرب؟ أم أن ما تشهده ليبيا سيدفع إلى تدخل أجنبي جديد من طرف الدول الغربية أبرزها فرنسا وبذلك يتم إجهاض الحل السياسي الذي يعد الحل الأنسب للنزاع الليبي.

وهي الأسئلة التي تظل مطروحة في الوقت الراهن والتي ستتضح في مراحل لاحقة لذا لا يمكن الجزم بفشل الدور الجزائري أو نجاحه في التعامل مع الأزمة الليبية ما لم تكتمل ملامح الحل السياسي في ليبيا بفعل التحولات المفاجئة من فترة لأخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــــــع

الكتب:

1/ الخزرجي ثامر كامل،"**العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**"،ط1 (الأردن:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2005)

2/ السيد سليم محمد ،"**تحليل السياسة الخارجية**"، ط2(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)

3/ الصديق محمد الصالح ، **دور الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر**، ط1، (الجزائر: دار الأمة، 2000)

4/ المديني توفيق ،**اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسة**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006)

5/ بالحبيب عبد الله ،**السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992**-1997،(عمان: دار الراية)

6/بوعشة محمد ،"**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الاثيوبية الأريتيرية**"،ط1(بيروت:دار الجيل ،2004)

7/ حتي ناصيف يوسف ،"**النظرية في العلاقات الدولية**"، ط1 (لبنان: دار الكتاب العربي،1985)

8/ عوض الهزايمة محمد ، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، ط1 (عمان: جامعة العلوم التطبيقية، 2005)

9/فياض هيثم توفيق،"الدبلوماسية المساومة القسرية والسياسة الدولية"،ط1(الأردن:دار دجلة،2013)

10/ قحطان أحمد الحمداني ، **المدخل إلى العلوم السياسية**، (عمان : دار الثقافة، 2012)

11/ هنري حبيب،"**ليبيا بين الماضي والحاضر**"،(ترجمة.شاكر ابراهيم)، ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع،1981

الموسوعات:

1/ الكيلاني عبد الوهاب،"**الموسوعة السياسية**"،(بيروت:دار الفارس للنشر والتوزيع،1994)

2/ عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح،"الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية"

الدوريات:

1/ . الحمداني كفاح عباس رمضان ،" الجزائر وحركات التغيير العربية 2011"، مركز الدراسات الإقليمية،ع9 ،2011

2/ الشيخ محمد عبد الحفيظ ، " أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسوريا نموذجا)" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،عدد مزدوج 43 . 44 (2014)

3/ المالكي أمحمد ،" تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي " ، مركز الدراسات المتوسطية والدولية ،ع 6 ، سبتمبر 2011

4/بارغيتر أليسون ، "الأصلاء والدخلاء في ليبيا الجديدة "، سياسات عربية ، ع 11 ، نوفمبر 2014

5/ بن عنتر عبد النور ، "الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية "، الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي ، مركز الدراسات المتوسطية والدولية ،ع6 ،(سبتمبر 2011)

6/ جبر حافظ عبد العظيم ،"التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011 (رؤية سياسية تحليلية)"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 38 ،2011

7/ حسين عبيد منى ، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ، دراسات دولية ،ع51 ،2011

8/ خان نور الدين ، الحامدي عيدون ، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، دفاتر السياسة والقانون، ع 14، (2016)

9/ عوض محسن ، "الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي ،و الفعل الثوري (2011.2001)"، المستقبل العربي ، ع338 ، جوان 2011

10/ كربوسة عمراني ، "مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011 "،مجلة المفكر ،ع 11،2011

11/ كلاع شريفة ، "التهميش والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي حالة ليبيا "، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي ،ع 5 ، 2014

12/ لخضاري منصور ،" الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي ، مجلة البحوث والدراسات العلمية "، المدية ،جامعة يحي فارس ، ع2 ،ج2 ، جوان 2012

13/ لخضاري منصور ، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، شؤون الأوسط،عدد 143(2012)

14/ محمد الصواني يوسف ،" الولايات المتحدة وليبيا :تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي "،المستقبل العربي 431 ،(2015).

باللغة الأجنبية:

1/ SHIVIT BAKRANIA,<LIBYA BORDER SECURITY AND REGIONAL COOPERATION > , Rapid literature review,JANUARY 2014

.2/flavien bourat , « l'impact de la crise libyenne sur les autres pays du maghreb », études de l'irsem ,n =27,2013.

المذكرات:

1/ أبو القاسم الاشحم عبد الرؤوف محمد ،"البعد القومي للسياسة الخارجية الليبية العلاقة بين النظرية والتطبيق 1969-2010"،(جامعة الشرق الأوسط،قسم العلوم السياسية،2012)

2/ العايب سليم ،"الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2011)

3/ المودي جمعة عمر عامر ،"المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011)

4/ بعزيز عز الدين ، "سياسة الجزائر المغاربية سنة 1962 إلى 1995" ،(مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 1997)

5/ بلعشي بلقاسم ، "الأزمة الليبية وتداعياتها على الوضع الأمني الإقليمي في الساحل الإفريقي "(مذكرة ماستر في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،الجزائر ،2015)

6/ بوسكين سليم ، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014"،(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2015)

7/ بويبية نبيل،"المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،2011)

8/ حجال صادق ،"الدولة الفاشلة و إشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011_2013(مذكرة ماستر في العلاقات قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر، 2014)

9/ دالع وهيبة،«دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية1999-2006"،(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر، 2008)

10/ زردومي علاء الدين ، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية،جامعة بسكرة، 2013)

11/ ظريف شاكر،"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، للتحديات والرهانات"،(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة، 2010)

12/ عماري حورية,"التدخل العربي في ليبيا وأثره على الأمن القومي الجزائري2011"، (مذكرة ماستر في العلاقات الدولية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر، 2013

13/ فتاك مهدي ،السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي: تونس والمغرب نموذجا 1999،2009،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة بسكرة،2011)

14/ لمهراوة سعاد،"معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي"،(مذكرة ماستر،قسم العلوم السياسية،جامعة ورقلة، 2015)

15/ مزيان إيجر أمينة،"التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في العوامل والمتغيرات"،(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،الجزائر،2007)

16/ مقلاتي عبد الله ،" العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية 1954- 1962"، (شهادة دكتوراه: قسم التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة ،2008)

الملتقيات:

1/ بوستي توفيق ، بوقنور إسماعيل ،"جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي المالي "،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي ،قالمة ،25/24 نوفمبر 2013)

2/ خميس خلود ، التغير في منطقة شمال إفريقيا في ضوء التدخل ليبيا نموذجا ،(ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي : الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي ،عمان ،10. 11 جوان 2013

3/ ضو المريض رجب ، "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا " ،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول :سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية ،جامعة ورقلة ، 12- 13 /2014/11)

4/ عبيد عبد اللطيف ، "موقف الجامعة العربية من الأزمة الليبية "، (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي بموضوع : ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة الحصيلة والمآلات وسبل الخروج من الأزمة ، تونس ، 2 . 3 جوان 2015)

5/ فتحي محمد أميمة ، الفساد السياسي و الاداري كأحد أسباب الثورات العربية ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجا (ورقة بحث في مؤتمر فيلاديلفيا الدولي حول : ثقافة التغيير ،الأبعاد الفكرية العوامل ،التمثلات) 6 . 8 نوفمبر 2012

6/ كربوسة عمراني ، سهام زروال ، " الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي " ، (ورقة بحث قدمت في

الملتقى الدولي حول" المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي" ، قالمة ، 24-25 نوفمبر 2013)

7/ منصر جمال ، " احتمالات فشل الدول في شمال إفريقيا بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء دراسة في الحالة الليبية " ، (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار "، جامعة سكيكدة ، 19. 20 نوفمبر 2013).

التقارير:

1/ عاشور محمد ،"الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل "،إسحاق كافومبا سواري وآخرون ،تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها ،جنوب إفريقيا :معهد الدراسات الأمنية ، 2011

2/ الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط :فهم الصراع في ليبيا،تقرير الشرق الأوسط رقم (7)،2011

3/ المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، مجموعة النزاعات الدولية ،تقرير الشرق الأوسط رقم 115،ديسمبر 2011

الجرائد:

1/ مصدق حسن،"الأزمة في ليبيا صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات "،جريدة العرب،ع 9965، 2015/07/1

2/ ق.و/ واج، "الحل السياسي بيد الليبيين وبوادر الإنفراج بالجزائر"، جريدة صوت الأحرار، ع5231، 2015 /4/14

المواقع الإلكترونية:

1/ العفاس عمر إبراهيم ،" إعلان فيدرالية برقة الخلفيات والتداعيات" ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2013 ، http://studies.aljazeera.net

2/ أفتيسن زايدي،"انطلاق اجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية"، http://www.ennaharonline.com.

5/ بن عنتر عبد النور ، "الجزائر وامتحان الأزمة الليبية "،http://www.alaraby.co.uk

6/ بوحنية قوى ، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات في الساحل،http://www.algeriachannel.net/2012/06/

7/ بوحنية قوي ، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي "، 2014/01/29 متوفر على الرابط الالكتروني : http://studies.aljazeera.nehttp://studies.aljazeera.net/

8/ بوخشم هناء ، "اجتماع إقليمي في الجزائر لتأمين الحدود مع ليبيا"،http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/05/27

9/ ثابت لمهدي ، حقيقة داعش في ليبيا الأطوار والأدوار http ://www.csds.center.com

10/ ح. سليمان، " الحدود الجزائرية تلتهب وعزل الحركات الإرهابية في مالي ومنع الثقب الأسود عن ليبيا " ، جويلية 2014 ،http://www.elkhabar.com

11/ حسن عمر، دول مجلس التعاون والثورة الليبية : الدوافع والأدوار ، http://studies.aljazeera.net/reports/2011/201172110581262538 9.htm#top

12/ خليل سامي أيوب ،"موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية " ، الحوار المتمدن ،ع3564 ،http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=179

13/ خيري عمر ، فرصة الانتقال السياسي في ليبيا الرهانات و التحديات، http//www.alaraby.co.uk

14/ رشاد إسماعيل ،" تفكيك مستويات الصراع محليا ومسارات خيار بناء الدولة في ليبيا " ، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،2016،http://loopsresearch.org

15/ س إكرام ، د.برقوق،" الرهانات الأمنية في دول الجوار تفرض تحديات جديدة على الجزائر "، http://elraaed.com/ara/watan/69403

16/ سني محمد أمين ،"المدركات الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الجزائر-إدارة جورج بوش نموذجا ،الحوار المتمدن، http://www.djazairess.com/elhiwar/24404

17/ شافعي بدر ، قضايا إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net

18/ ع/عيسات " ، للجزائر دور محوري في حل الأزمة الليبية"،http://www.djazairess.com

19/ عاشور محمد ، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة ، www.sis.gov.eg/newvr/34/9.htm

20/ عقل زياد ، "الاتحاد الإفريقي والثورة الليبية ، البروتوكولات والمصالح "، http://acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=42

21/ عقل زياد ،"عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية " ،متوفر على الرابط الالكتروني : http://www.siyassa.org.eg/newsContent/12/116/1670

22/ عقل زياد ،" الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية" http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=178،

23/ علي عبد الرحيم ، "صراعات الهيمنة بين الجماعات الليبية المسلحة تهدد مسارات التسوية www.islamist-movements.com

24/ ق/مصطفى ،"خطوة نحو حل الأزمة الليبية وتوافق عربي على التنسيق الأمني لمواجهة الإرهاب "،http://www.sawt-alahrar.net

25/ قناوي إدريس محمد علي (مترجما) ، ليبيا بعد القذافي : الدروس والآثار المستقبلية ، http://www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp.html2014

26/ متولي فهد ، المواقف الدولية والخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي http://www.fekr-online.com/article/،

27/ محمد عبد الحليم أميرة ، "الموقف الإفريقي والانتفاضة الليبية "
http://www.alamatonline.net/l3.php?id=1084،

28/ محمد عبد الحليم أميرة ، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية، تفادي التورط العسكري".http://www.ahram.org.eg

29/ مرابطي أمال ،"لا خيار أمام الليبيين سوى تشكيل حكومة الوفاق"،http://www.ech-chaab.com

30/ منشاوي إبراهيم ، تشكيل الحكومة الليبية الجديدة وإعادة بناء الدولة ،
http://www.acrseg.org

31/ منشاوي إبراهيم ، فرص وتحديات تشكيل الحكومة الليبية الجديدة وإعادة بناء الدولة
http://www.acrseg.org،

32/ ميكائيل براء ، "أوروبا أمام الثورة الليبية :اتخاذ مواقف متضاربة "،
http://fride.org/download/_AlJazeera_Qatar_BM_14_5_11.pdf

33/ نصر الله إلياس ،"هيغ لايستبعد وغيتس يعارض استهداف القذافي،جريدة الراي،alraimedia.com

34/ ولد أحمد سالم سيدي أحمد، مستقبل ليبيا في ظل الانقسام السياسي والصراع العسكري
35/ الجزائر تعزز أمنها على الحدود مع ليبيا
،
http://studies.aljazeera.nethttp://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/1/22

36/ كيف تتحصن الجزائر لمواجهة خطر الجماعات الجهادية القادم من ليبيا ،
http://arabic.cnn.com/world/2015/08/29/algeria-terrorism-libya

37/ "هاجس الأزمة الليبية يؤرق السلطات الجزائرية " ، جريدة العرب ،ع9684 ، في 2014/09/19 متوفر على الرابط الالكتروني :http://alarab.co.uk

38/ "الجزائر تواجه التهديدات الأمنية برفع التأهب على حدودها "، جريدة العرب ، ع9879، 2015/4/6 متوفر على الرابط الالكتروني :http://alarab.co.uk

39/ الجزائر تعزز قواتها المرابطة على الحدود الليبية
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/5/30،

40/ أربع أسباب تدفع الجزائر لتأجيل فتح الحدود مع ليبيا ،
http://almesryoon.com/، تم تصفح الموقع في 2016/4/2

41/ جيوبوليتيك المغرب العربي قراءة في ديناميات عام 2014 ،
http://rawabetcenter.com/archives/2468

42/ الاتحاد الإفريقي يدعم اقتراح الجزائر الداعي إلى حل الأزمة الليبية بالطرق السياسية،
http://ennaharonline.com/ar/algeria_news/218391

43/ خريطة طريق جزائرية لتسوية الأزمة الليبية،
http://www.skynewsarabia.com/web/article/694597

44/ النص الكامل لإعلان الجزائر المتوج لجولة الحوار الأولي بين الفرقاء الليبيين،http://www.elbilad.net

45/ اختتام أشغال الاجتماع الثاني من الحوار الليبي بالجزائر"،
http://radioalgerie.dz/news/ar/article

46/ "الجزائر تبدا في تفكيك ألغام أزمة ليبيا "،http://www.elbilad.net/

47/ تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا،2016/02/25 متوفر على:https://unsmil.unmissions.org

48/ ليبيا الصراع المسلح وآفاق الحل السياسي "، http://www.csds-center.com

49/ القاهرة والرباط يشوشان على جهود الحل في ليبيا ومالي الجزائر في مواجهة جبهتين وأجندة دولية " ، http://fibladi.dz

50/ "ليبيا التوقيع على اتفاق السلام في الصخيرات "، http://www.alarabiya.net

51/ الجزائر تعرب عن ارتياحها للمصادقة على اللائحة 2259 لمجلس الأمن حول الاتفاق السياسي الليبي ، http://www.aps.dz/ar/algerie/23902-

52/ أولويات حكومة الوفاق الوطني والمجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق السلام
http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/91562،

53/ "إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب "، جريدة العرب
2015/01/12، متوفر على الرابط التالي :http://www.alarab.co.uk

54/ حكومة الوفاق الوطني الليبية مهددة بالانهيار ، http://arabi21.com

55/ خمس سنوات على أحداث "17فبراير"تحديات كبيرة لاستعادة الاستقرار وإعادة بناء الدولة ، http://www.aps.dz

56/ الجامعة العربية تحث أعضاءها على دعم ليبيا ، جريدة العربية , على الرابط الالكتروني :http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2015/08/18/

57/ فرانس 24 ، "الأزمة الليبية تغذي المخاوف من تحول منطقة الساحل إلى خزان بارود "
http://www.france24.com/app.php/ar

58/ أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة ، وحدة تحليل السياسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015، http://www.dohainstitute.org

59/ . الحوار الليبي الشامل
http://www.mae.gov.dz/news_article/3604.aspx،

باللغة الأجنبية:

1/ AIDA AMMOURE ,IS A RENEWED ALGERIAN REGIONAL DIPLOMACY EMERING ?,

http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/186042

الملاحق

وإذ يرى أن فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية يشكّل عنصرا هاماً في حماية المدنيين وسلامة إيصال المساعدة الإنسانية وخطوة حاسمة في سبيل وقف الأعمال العدائية في ليبيا،

وإذ يعرب عن قلقه أيضا على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يرحب بتعيين الأمين العام للسيد عبد الإله محمد الخطيب مبعوثا خاصا له إلى ليبيا، وإذ يدعم الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل دائم وسلمي للأزمة في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجماهيرية العربية الليبية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يقرر أن الحالة في الجماهيرية العربية الليبية ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يطالب** بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين وللاعتداءات المرتكبة في حقهم؛

٢ - **يشدد** على الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد حل للأزمة يستجيب للمطالب المشروعة للشعب الليبي **ويحيط** علما بقرار الأمين العام إرسال مبعوثه الخاص إلى ليبيا وبقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إرسال لجنته المخصصة الرفيعة المستوى إلى ليبيا بهدف تيسير إجراء حوار يفضي إلى الإصلاحات السياسية اللازمة لإيجاد حل سلمي دائم؛

٣ - **يطالب** السلطات الليبية بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وضمان مرور إمدادات المساعدة الإنسانية بسرعة وبدون عراقيل؛

حماية المدنيين

٤ - **يأذن** للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع

التدابير اللازمة، رغم أحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، **ويطلب** إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمين العام فورا بالتدابير التي تتخذها عملا بالإذن المخول بموجب هذه الفقرة والتي ينبغي إخطار مجلس الأمن بها فورا؛

٥ - **يقر** بالدور المهم الذي تؤديه جامعة الدول العربية في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين في المنطقة، ويطلب إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في تنفيذ الفقرة ٤، واضعا في اعتباره الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛

منطقة حظر الطيران

٦ - **يقرر** فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة على حماية المدنيين؛

٧ - **يقرر كذلك** ألا ينطبق الحظر المفروض بموجب الفقرة ٦ على الرحلات الجوية التي يكون غرضها الوحيد غرضا إنسانيا، من قبيل إيصال المساعدة أو تيسير إيصالها، بما فيها الإمدادات الطبية والأغذية والعاملين في المجال الإنساني وما يتصل بذلك من مساعدة، أو إجلاء الرعايا الأجانب من الجماهيرية العربية الليبية، كما لا ينطبق على الرحلات الجوية المأذون بها بموجب الفقرة ٤ أو الفقرة ٨، ولا على الرحلات الجوية الأخرى التي ترى الدول التي تتصرف بموجب الإذن المخول في الفقرة ٨ أنها لفائدة الشعب الليبي؛ وأن تنسق هذه الرحلات الجوية مع أي آلية يجري إنشاؤها بموجب الفقرة ٨؛

٨ - **يأذن** للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنفاذ الامتثال للحظر المفروض على الرحلات الجوية بموجب الفقرة ٦ أعلاه، حسب الاقتضاء، **ويطلب** إلى الدول المعنية أن تقوم، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ هذا الحظر، بما في ذلك إنشاء آلية مناسبة لتنفيذ أحكام الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه؛

٩ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء، المتصرفة على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، إلى تقديم المساعدة، بما في ذلك الموافقة على أي عبور جوي ضروري، لأغراض تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه؛

١٠ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء المعنية التنسيق الوثيق مع بعضها البعض ومع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه، بما في ذلك التدابير العملية لرصد الرحلات الجوية المأذون بها لأغراض إنسانية أو لأغراض الإجلاء وللموافقة عليها؛

١١ - **يقرر** أن تبلغ الدول الأعضاء المعنية الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية فورا بالتدابير المتخذة ممارسة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه بما في ذلك تقديم مفهوم للعمليات؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس فورا بأي إجراءات تتخذها الدول الأعضاء المعنية ممارسة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه وأن يقدم، في غضون ٧ أيام وكل شهر بعد ذلك، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يشمل معلومات عن أي انتهاكات لحظر الطيران المفروض بموجب الفقرة ٦ أعلاه؛

إنفاذ حظر الأسلحة

١٣ - **يقرر** أن يستعاض عن الفقرة ١١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بالفقرة التالية: "**يطلب** إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، من أجل ضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، أن تقوم داخل أراضيها، بما في ذلك في الموانئ والمطارات، وفي أعالي البحار، بتفتيش السفن والطائرات المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها، إذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الحمولة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرة ٩ أو الفقرة ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، **ويطلب** إلى جميع الدول التي ترفع تلك السفن والطائرات أعلامها أن تتعاون مع عمليات التفتيش تلك **ويأذن** للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير المتناسبة مع الظروف المحددة للقيام بعمليات التفتيش تلك"؛

١٤ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء التي تتخذ إجراءات بموجب الفقرة ١٣ أعلاه في أعالي البحار أن تنسق عن كثب مع بعضها البعض ومع الأمين العام **ويطلب كذلك** إلى الدول المعنية أن تبلغ فورا الأمين العام واللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ("اللجنة") بالتدابير التي تتخذها ممارسة للسلطة المخوّلة بموجب الفقرة ١٣ أعلاه؛

١٥ - **يطالب** أي دولة عضو، سواء كانت تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، بأن تقدم على الفور، عند إجراء تفتيش طبقا للفقرة ١٣ أعلاه، تقريرا خطيا أوليا إلى اللجنة يتضمن، على وجه الخصوص، شرحا لأسباب التفتيش، ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاونا أم لا، وما إذا تم العثور على أصناف يحظر نقلُها، **ويطالب كذلك** الدول الأعضاء بأن تقدم إلى اللجنة، في مرحلة لاحقة، تقريرا خطيا تاليا يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف وحجزها والتصرف فيها وتفاصيل نقلها، بما في ذلك إيراد وصف لتلك الأصناف ومنشئها ووجهتها المقصودة، إذا لم تكن هذه المعلومات مدرجة في التقرير الأولي؛

١٦ - **يعرب عن استيائه** لاستمرار تدفق المرتزقة إلى الجماهيرية العربية الليبية **ويطالب** إلى جميع الدول الأعضاء أن تفي بدقة بالتزاماتها بموجب الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لمنع توفير أفراد المرتزقة المسلحين للجماهيرية العربية الليبية؛

حظر الرحلات الجوية

١٧ - **يقرر** أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة مسجلة في الجماهيرية العربية الليبية أو يملكها أو يشغلها رعايا ليبيون أو شركات ليبية بالإقلاع من أراضيها أو الهبوط فيها أو عبورها ما لم تكن اللجنة قد وافقت مسبقا على تلك الرحلة المعينة، أو ما عدا حالات الهبوط الاضطراري؛

١٨ - **يقرر** أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة بأن تقلع من أراضيها أو تهبط فيها أو تعبرها إذا كانت لديها معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الطائرة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، إلا في حالات الهبوط الاضطراري؛

تجميد الأصول

١٩ - **يقرر** أن ينطبق تجميد الأصول المفروض بموجب الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي تملكها أو تسيطر عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، السلطات الليبية، حسبما تحددها اللجنة، أو الكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة، **ويقرر كذلك** أن تكفل جميع الدول عدم إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية،

بواسطة رعاياها أو بواسطة أي أفراد أو كيانات داخل أراضيها، للسلطات الليبية أو لفائدتها، حسبما تحددها اللجنة، أو للكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة، ويوعز إلى اللجنة بأن تحدد تلك السلطات الليبية أو الأفراد أو الكيانات في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار وحسبما تراه مناسبا بعد ذلك؛

٢٠ - **يؤكد** تصميمه على كفالة إتاحة الأصول التي يتم تجميدها عملا بالفقرة ١٧ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لشعب الجماهيرية العربية الليبية ولصالحه، في مرحلة لاحقة، وفي أسرع وقت ممكن؛

٢١ - **يقرر** أن تطالب جميع الدول مواطنيها والأشخاص الخاضعين لولايتها والشركات المنشأة على أراضيها أو الخاضعة لولايتها بممارسة اليقظة عند إجرائها معاملات مع الكيانات المنشأة في الجماهيرية العربية الليبية أو الخاضعة لولايتها، وأي أفراد أو كيانات تعمل باسمها أو بتوجيه منها، والكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها إذا كان لدى الدول معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن تلك المعاملات يمكن أن تسهم في أعمال عنف وفي استخدام القوة ضد المدنيين؛

تحديد الأسماء

٢٢ - **يقرر** أن يخضع الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول للقيود المفروضة على السفر في الفقرتين ١٥ و ١٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) **ويقرر كذلك** أن يخضع الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في المرفق الثاني لتجميد الأصول المفروض في الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛

٢٣ - **يقرر** أن تنطبق أيضا التدابير المحددة في الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على الكيانات والأفراد الذين يحدد المجلس أو اللجنة أنهم انتهكوا أحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وبخاصة الفقرتان ٩ و ١٠ منه، أو أنهم ساعدوا آخرين على القيام بذلك؛

فريق الخبراء

٢٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ لفترة أولية مدتها سنة واحدة، بالتشاور مع اللجنة، فريقا من ثمانية خبراء (''فريق الخبراء'')، تحت إشراف اللجنة، للاضطلاع بالمهام التالية:

ج 01/س (06/(03/11) – و (0053)

قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية بتاريخ 2011/03/12
بشأن

تداعيات الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 2011/3/12 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- وبعد التداول فيما آلت إليه الأوضاع الخطيرة في ليبيا وتداعياتها، وما ترتكبه السلطات الليبية من جرائم وانتهاكات ضد أبناء الشعب الليبي، وخاصة إقدامها على استخدام الطيران الحربي والمدافع والأسلحة الثقيلة ضد المواطنين،
- وإذ يأخُذ علماً بالمشاورات والاتصالات الجارية في مجلس الأمن وبالمواقف الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي،
- وإذ يأخذ في الاعتبار تعيين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً رفيع المستوى لمتابعة المشاكل الإنسانية في ليبيا،
- وإذ يُؤكد على ما جاء في قراره رقم 7298 بتاريخ 2011/3/2 وكذلك بالبيان الصادر عن مجلس الجامعة بتاريخ 2011/2/22 ،
- وإذ يؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والمطالبة بوقف الجرائم تجاه الشعب الليبي وإنهاء القتال، وسحب قوات السلطات الليبية من المدن والمناطق التي دخلتها عنوة، وضمان حق الشعب الليبي في تحقيق مطالبه وبناء مستقبله ومؤسساته في إطار ديمقراطي،
- وإذ يُذكر بالتزامه بالحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وكذلك السلم الأهلي وضمان سلامة وأمن المواطنين الليبيين والوحدة الوطنية للشعب الليبي واستقلاله وسيادته على أرضه ورفضه لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، والتأكيد على أن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذه الأزمة سيؤدي إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الليبية،

يقـــرر

1- الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوريا، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف، كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية لأبناء الشعب الليبي والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات، مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية لدول الجوار.

2- التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي وتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي وتوفير الحماية اللازمة له إزاء ما يتعرض له من انتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من جانب السلطات الليبية الأمر الذي يفقدها الشرعية.

3- تجديد الدعوة للدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه عبر مختلف القنوات وتوجيه الشكر للدول والهيئات التي تقوم بتقديم مثل هذه المساعدات العاجلة، وكذلك للدول التي تساهم في إجلاء المواطنين العرب الذين يرغبون في مغادرة ليبيا.

4- مواصلة التنسيق إزاء الموقف في ليبيا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك مع الاتحاد الأوروبي.

(ق: رقم 7360 – د.غ.ع – 2011/3/12)

ج01/س (03/11)/ 02 – ص (0050)

بيان

صادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية

بشأن

قضية الإمام موسى الصدر ورفيقيه

القاهرة: 2011/3/12

عبر المجلس عن اهتمامه بقضية الإمام موسى الصدر ورفيقيه وضرورة العمل على تحريرهم وتأمين سلامتهم، أو الكشف عن مصيرهم.

(بيان رقم 138 – د.غ.ع – 2011/3/12)

الفهارس

فهرس الخرائط والملاحق:

خريطة رقم 1: توضح انتشار أهم القبائل في ليبيا	ص40
خريطة رقم 2: تبين أطراف النزاع الداخلي في ليبيا ما بعد القذافي	ص 48
الملحق رقم 01 : قرار مجلس الأمن رقم1973	ص101
الملحق رقم 2: قرار جامعة الدول العربية رقم 7360	ص106

فهرس المحتويات

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الدبلوماسية الجزائرية والعلاقات الجزائرية الليبية

المبحث الأول: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....ص9

المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....ص9

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....ص19

المبحث الثاني: مسار تطور العلاقات الجزائرية الليبية.....ص23

المطلب الأول: مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية الليبية.....ص23

المطلب الثاني:طبيعة العلاقات الجزائرية الليبية.....ص28

الفصل الثاني :الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري

المبحث الأول : أسباب الأزمة الليبية.....ص35

المطلب الأول:الدوافع الداخلية والخارجية للأزمة الليبية.....ص35

المطلب الثاني : خلفيات ومسار الأزمة.....ص42

المبحث الثاني : المواقف الإقليمية والدولية اتجاه الأزمة الليبية ص49

المطلب الأول : المواقف الإقليمية.....ص49

المطلب الثاني : المواقف الدولية ص56

المبحث الثالث : انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري....ص61

المطلب الأول : انكشاف الحدود المشتركة وفوضى انتشار السلاح الليبي.....ص62

المطلب الثاني : تنامي نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.....ص67

الفصل الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الأزمة الليبية

المبحث الأول: الجهود الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية ص74

المطلب الأول: المبادرات الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية.....ص75

المطلب الثاني : تحديات الدور الجزائري في تسوية النزاع الليبي.....ص85
المبحث الثاني : سيناريوهات مستقبلية حول الأزمة الليبية.....ص90
المطلب الأول :احتمال نجاح حكومة الوفاق الوطني وتحقيق الاستقرار في ليبيا ...ص90
المطلب الثاني :فشل حكومة الوفاق الوطني واستمرار حالة الفوضى ص93
الخاتمة ص98
الملاحق.....ص101
قائمة المراجع ص110
الفهارس.....ص123

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع أبعاد الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية من خلال التطرق إلى الأسباب التي نتجت عنها الأزمة والتي أدت إلى انتقال الاحتجاجات السلمية في ليبيا إلى نزاع مسلح تم من خلاله إسقاط نظام القذافي من قبل المعارضة المدعمة من طرف القوى الخارجية التي تدخلت في ليبيا عسكريا في إطار حلف الناتو على أساس الحماية.

في حين أن ذلك أحدث تحولات جذرية أثرت على مسار العملية الانتقالية في ليبيا،فضلا عن الطابع القبلي الغالب على تركيبة المجتمع الليبي والذي شكّل عائقا كبيرا أمام تحقيق التوافق بين أطراف النزاع الليبي،فأصبحت ليبيا تعيش تحولات سياسية وانفلاتا أمنيا إلى جانب ضعف مؤسسات الدولة ما أدى إلى انهيارها بشكل تام.

ما خلف نتائج وانعكاسات سلبية حادة على الحدود الشرقية للدولة الجزائرية باتت تمثل تهديدا لأمنها واستقرارها الداخلي وكذا تهديد الأمن في الساحل الإفريقي،ما دفع بالجزائر إلى اتخاذ تدابير أمنية وتفعيل دورها الدبلوماسي على المستوى الإقليمي محاولة إيجاد حل للنزاع الليبي بواسطة حل سياسي بعيدا عن التدخل الخارجي مركزة في مبادراتها على تشكيل حكومة وطنية موحدة تعيد بناء الدولة وتضمن أمن وسيادة ليبيا وبالتالي مواجهة التحديات والحفاظ على أمن الجزائر وسلامة المنطقة ككل.